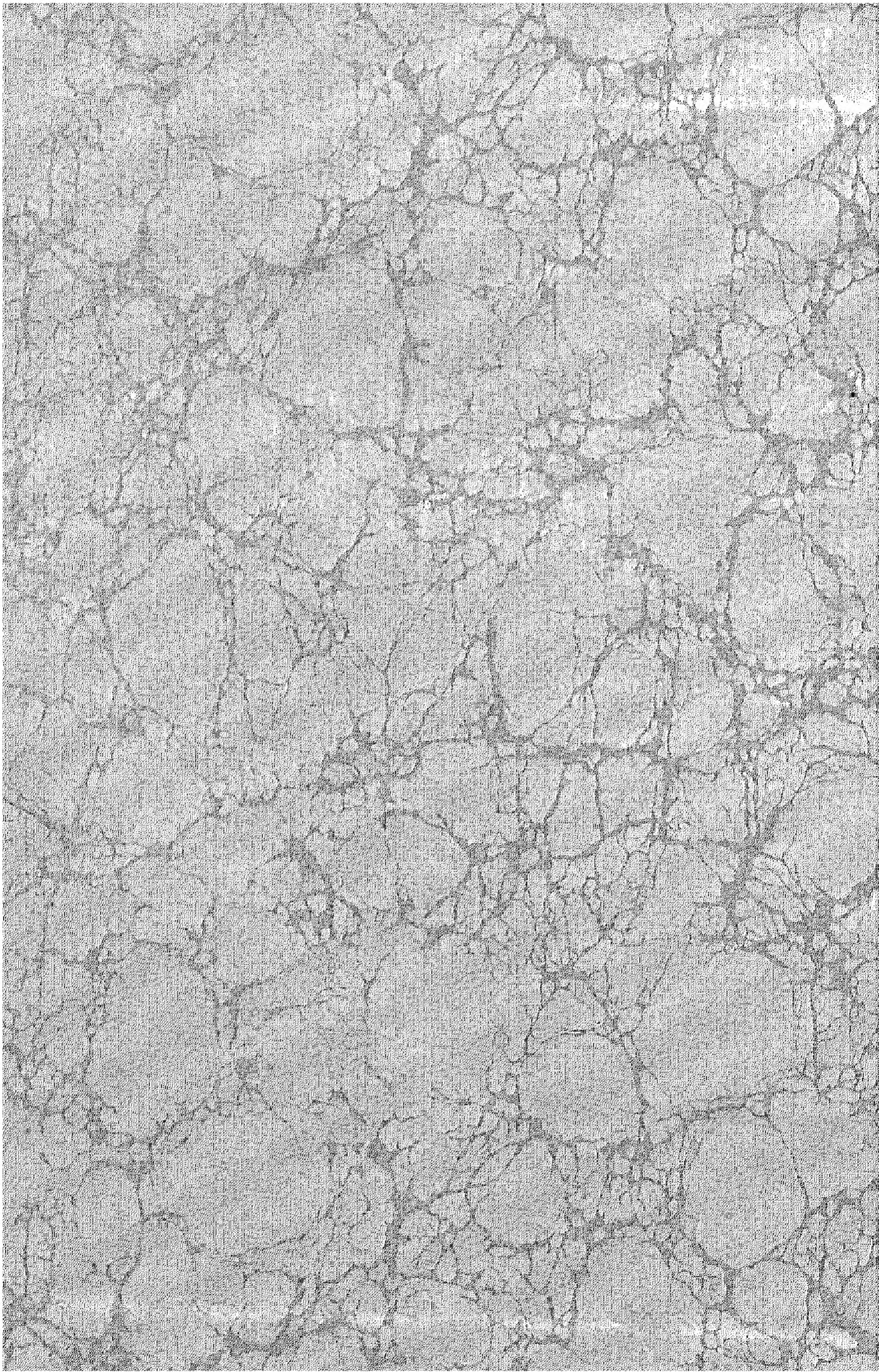
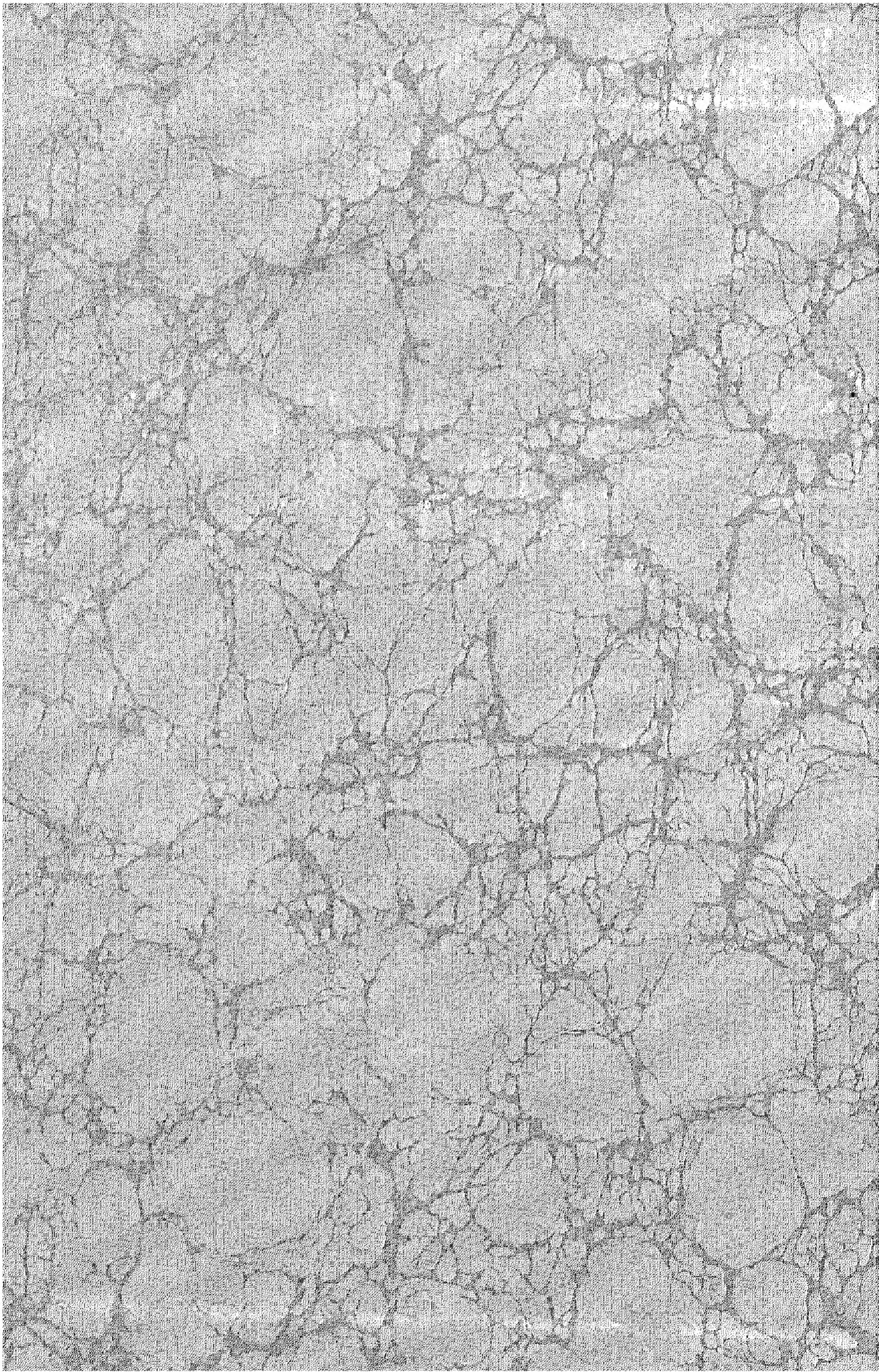




30
A





أبراهيم عامر

الأصم والفلان

المسألة الزراعية في مصر

هذا الكتاب إهداء من
مكتبة يوسف درويش

- تاريخ ملكية الأرض
- وسائل الاستغلال
- القوى الاجتماعية في الريف
- الصراع حول الأرض
- قانون الإصلاح الزراعي

مطبعة الدار المصرية
للطباعة والنشر والتوزيع
٢٢ شارع سامي بالمالية ت ٣٢٥٧٨

١٩٥٨

إلى مَدْرِيْن الأَيْدِي القَوِيَّة التي تَبْنِي المِسْتَقْبَل،
مِسْتَقْبَل أبنائنا وبناتنا جميعًا .

إلى مَدْرِيْن صَانِعِي الحَيَاة والسَّام وَالْأَمَل وَالْحُبِّ،
حَيَاة أبنائنا وبناتنا جميعًا .

أُقَدِّرُ هَذِهِ الدَّرَاسَةَ

أبراهيم عامر

المسألة الزراعية هي — أولاً ، وقبل كل شيء — مسألة الفلاحين .

والفلاحون هم جميع أولئك الذين يفلحون الأرض ، أى الذين يبدلون قوة عملهم فى الزراعة لينتجوا — بشكل مباشر — الحاصلات الزراعية ، وفى مقدمتها حاصلات المواد الغذائية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة ، وعلف الماشية الذى ينتج بدوره المنتجات الحيوانية ، وهم ينتجون المواد الزراعية الأولية اللازمة — بعد تصنيعها — لسد حاجات معاشية أساسية مثل القطن وقصب السكر وغيرها .

والأرض القابلة للزراعة هى الوسيلة الرئيسية للإنتاج . ولكنها لا يمكن أن تنتج الحاصلات الزراعية إلا عن طريق عمل الفلاحين . ولذلك ، فلا قيمة للأرض القابلة للزراعة بدون قوة عمل الفلاحين . فهذا العمل الذى يبذله الفلاحون فى الزراعة ، أو الذى يبذلونه فى إعداد الأرض

للزراعة — بشق ترع الري والمصارف وما أشبه بذلك — هو الذى يعطى للأرض قيمتها .

ويستعين الفلاح فى زراعة الأرض بأدوات الإنتاج المساعدة مثل البذور ، والأسمدة ، وماشية الحقل ، والآلات الزراعية .

ومن هنا ، فإن الفلاح والأرض وأدوات الإنتاج ، هى العناصر الجوهرية للمسألة الزراعية . وبمعنى آخر ، فإن المسألة الزراعية هى مسألة نوع العلاقات القائمة بين الفلاح والأرض ، وهى العلاقات التى نسميها هنا باسم علاقة ملكية الأرض واستغلالها ، وهى مسألة مدى إمكانيات الفلاح فى الحصول على أدوات الإنتاج المساعدة ، ومدى قدرته على استخدامها والاستفادة منها . ومع هذا ، فإن من الواضح — تاريخياً — أن علاقة الفلاح بالأرض هى الأساس الجوهري للمسألة الزراعية ، وأن تنظيم تلك العلاقة على أفضل وجه هو مفتاح زيادة إمكانيات الفلاح فى الحصول على أدوات الإنتاج المساعدة ، وزيادة مدى قدرته على استخدامها والاستفادة منها .

والجزء الأكبر من تاريخ الإنسان هو ، فى الواقع ، تاريخ علاقة الفلاح بالأرض .

ومع هذا ، فإن كثيراً من المؤرخين لا يهتمون — عادة — بالفلاحين إلا كما يهتم الناقد الأدبى بعمل الطباعة المجهولين الذين قاموا بجمع الكتاب وطبعه وإعداده للنشر ، وإلا كما يهتم الناقد المسرحى بالأشخاص المجهولين الذين يقومون بتنظيف خشبة المسرح وحمل الديكورات على ظهورهم وإعداد ملابس الممثلين ، وإلا كما يهتم الفلاح ، نفسه ، بالجمار الذى يحمل السباخ من الكوم إلى الغيط . ولذلك ، فإن دور الفلاحين فى التطور

التاريخي لا يزال غير مدروس الدراسة العلمية العميقة الواجبة ، ولا يزال غير مقدر التقدير الكافي .

ولقد برز هذا الدور ، بصفة خاصة ، منذ بداية ما نسميه بعصر «الحضارة الحديثة» ، وهو العصر الذي نشأ بنشوء الرأسمالية ، وقيام ثورات الانتقال من المجتمع الاقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي . ولكن الرأسمالية لم تفعل للفلاح شيئاً إيجابياً ، ولم تحرره من قيود الملكية الفردية للأرض ، أو من قيود الاستغلال الفردي في الزراعة . وكل ما فعلته هو أنها غيرت نوع ملكية الأرض وشكل استغلالها ، وحولت الفلاح من ركن إلى عامل معدم فقير ، وأعطت للمستغلين الرأسماليين باليمين ما أخذته من السادة الاقطاعيين باليسار . وبينما وصلت الرأسمالية بالفلاحين — بالكاد — إلى عتبة الحياة القومية ، واستخدمتهم إحتياطياً لجيشها في سبيل تحقيق الوحدة القومية ، وفي سبيل تحقيق الاستقلال والسيادة القومية ، وفي سبيل الغزو والتوسع القومي ، فإن الفلاحين ظلوا في مجموعهم، بعيدين كل البعد عن عتبة الحياة الإنسانية ، وظلوا جماهير متفرقة غير منظمة ، غارقين في مستنقعات الفقر والجهل والأمراض المستوطنة .

غير أن بعض المؤرخين يزعمون أن الرأسمالية قادرة على إنقاذ الفلاحين ، وقادرة على إعادة الأرض إليهم ، وقادرة على تحرير قواهم وتوحيدها وتنظيمها ، وقادرة على انتشال الفلاحين من مستنقعات الفقر والجهل والأمراض المستوطنة . ويقول أمثال هؤلاء المؤرخين أن الرأسمالية الفرنسية قامت ، في ثورتها ضد الاقطاعية في أواخر القرن الثامن عشر ، بتحقيق نهضة الفلاحين ، وأنها استطاعت ، بمساعدتهم ، أن تجتاح أوروبا كلها . وفي الوقت ذاته يعجز هؤلاء المؤرخون عن تطبيق ذلك الحكم على

رأسماليات أخرى ، تركت الفلاحين أدوات في أيدي أعداء الثورة من الاقطاعيين ، وفشلت في إنهاض الفلاحين ، ولم تسع سعياً دائماً إلى تحرير قواهم وتوحيدها وتنظيمها وانتشالهم من مستنقعات الفقر والجهل والأمراض المستوطنة . ويررون مثل ذلك الفشل بقولهم أن مثل تلك الرأسماليات لم تكن تتمتع بسعة الأفق وبعد النظر والوعى السليم ، الذي كانت تتمتع به الرأسمالية الفرنسية .

فكيف نفسر ذلك الاختلاف بين دور ثورة الرأسمالية الفرنسية في المسألة الزراعية ، وبين دور رأسماليات أخرى في تلك المسألة ؟

إن التفسير الذي نراه لذلك الاختلاف ، هو التفسير الذي نستمدّه من الدراسة الدقيقة لموقف الرأسمالية الفرنسية — أثناء ثورتها — من الفلاحين ، والذي لا نستمدّه من الافتراضات النظرية ، أو من الفقرات المنقولة ، أو من الاستشهادات المجردة .

فالواقع هو أن الرأسمالية الفرنسية ، عارضت ، بكل ما تملك من وسائل القوة ، محاولات الفلاحين لاسترداد الأرض ، التي يزرعونها ، من براثن ملاك الأرض الذين يستغلونها ، وطالبتهم دائماً بأن يحترموا الملكية الفردية للأرض احتراماً تاماً ، وبأن يؤديوا واجباتهم الكاملة تجاه الملاك . بل ، وأرسلت قوات الحرس الوطني الفرنسي وقوات البوليس والجيش إلى القرى ، لكي تحول بين الفلاحين وبين إستيلائهم على الأرض ، ولكي تلزمهم بالقيام بالالتزامات التي يفرضها عليهم ملاك الأرض . وقد انضم عمال المدن حينذاك إلى الفلاحين ، واشتركوا معهم في مقاومة الرأسمالية ، واستخدموا في تلك المقاومة الطوب والعصى . وطوال خمس سنوات من تاريخ الثورة الفرنسية ، ظل الفلاحون يقاومون الرأسمالية ، وينتهزون

كل فترة حرجة من فترات الثورة لكي يحاولوا استرداد الأرض ، وعارضوا دائماً عمليات المساومة والتسوية التي كانت تتم على حساب مصالحهم بين الرأسماليين وملاك الأراضي .

وأيا كان الأمر ، فلقد كانت الجمهورية الفرنسية سنة ١٧٩٢ ، بداية نظام اجتماعي جديد ، ولكنه كان نظاما لا يكفل حل المسألة الزراعية لمصلحة الفلاحين ، وإن كفل تعديل العلاقات الانتاجية في الريف الفرنسي لمصلحة الرأسماليين .

وفي الوقت ذاته ، أخذت الحكومة الجمهورية الفرنسية تروج أسطورة رسمية عن دور الرأسمالية في تحرير الفلاحين ، وذلك لكي تبرر بها دورها في المسألة الزراعية ، ولكي تحولها من كونها مسألة الفلاحين إلى كونها مسألة الرأسمالية المتصارعة مع الاقطاعية ، ولكي تغير مضمونها من كونه مصير الملكية الفردية للأرض إلى كونه تغيير شكل تلك الملكية الفردية من نوع إلى نوع .

وإذا كانت دراسة دور الرأسمالية الفرنسية في المسألة الزراعية لا يكفي لتأكيد عجز الرأسمالية عن حل المسألة الزراعية وتحرير الفلاحين ، فإن التاريخ قد امتلأ بعد ذلك بالأمثلة العديدة على ذلك الفشل .

فلقد قامت منذ الثورة الرأسمالية الفرنسية الجمهورية ، ثورات رأسمالية جمهورية عديدة ، منها ثورة الرأسمالية الألمانية الجمهورية سنة ١٩١٨ ، وثورة الرأسمالية الاسبانية الجمهورية سنة ١٩٣١ ، وهاتان الثورتان كانتا تمثلان النظام الاجتماعي القديم ، ولم تحل المسألة الزراعية . وكل ما فعلتهما هو أنهما دعمتا النظام السابق في الأرض بعد حذف الملكية والأسرة المالكة منه .

بل . وليس أدل على مدى معارضة الرأسمالية الجمهورية لحركة تحرر
الفلاحين ، من ثورة فبراير سنة ١٩١٧ في روسيا ، وسياسة حكومة كيرنسكي .
فلقد قاومت تلك الحكومة ، بكل ما لديها من قوات ، حركة استيلاء
الفلاحين على الأرض ، واستنكرت استخدام الفلاحين للعنف ضد كبار
الملاك ، وبعثت رجال البوليس والجيش ليحاولوا استرداد الأراضي التي
استولى عليها الفلاحون ، وعرقلت كل نشاط تحريري في الريف ،
وأوقفت حركة تفهيم الفلاحين مطالبهم الاجتماعية ، وحاربت الجهود التي
كانت تبذل لتنظيم الفلاحين في السوقيات (المجالس الشعبية الديمقراطية) ،
وأقامت المحاكم العسكرية في القرى لمحاكمة الفلاحين الذين استولوا على
الأرض ، أو امتنعوا عن دفع الإيجارات وتسليم المحاصيل للمزارعين
الأغنياء ، أو توقفوا عن أداء الضرائب للحكومة . (١)

ولقد أسفر موقف حكومة كيرنسكي هذا . عن انضمام الفلاحين
الروس إلى العمال الثائرين ضد الرأسمالية ، وعن التفاهم حول شعار
«الأرض للفلاح» ، الذي أعلنته قوات الثورة الاشتراكية ، وعن وقوفهم
يدافعون دفاعاً صلباً بلا هوادة ، عن السلطة الاشتراكية ، طوال خمس
سنوات (من ١٩١٧ إلى ١٩٢١) ، ضد محاولات أعدائها من الرأسماليين في
الداخل وفي الخارج ، وعن مساهمتهم مساهمة فعالة ، في بناء المجتمع
الاشتراكي الجديد .

وبينما جعلت الثورة الفرنسية المسألة الزراعية مسألة رأسمالية ، جعلت
ثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية المسألة الزراعية مسألة الكادحين من
العمال والفلاحين والجمهير الشعبية .

(١) «Histoire de la Révolution Russe» — La Revolution de Février —

Paris 1933 .

وهذا هو المضمون الجديد للمسألة الزراعية اليوم.

وبهذا المضمون العلمى الحديث ، نقول أن المسألة الزراعية فى مصر ،
هى — أولاً وقبل كل شىء — مسألة الفلاحين ، أى أنها مسألة الأغلبية
الساحقة من الشعب المصرى .

والفلاحون فى مصر يبلغون نحو ١٥ مليون نسمة ، أو ما يعادل نحو
ثلثى مجموع الشعب المصرى . وهم يتكسبون معيشتهم — فى الغالب الأعم —
من زراعة نحو ستة ملايين فدان من الأراضى الزراعية ، ويقعون فى نحو
أربعة آلاف قرية و ٢٠ ألف عزبة ، تمثل الجزء الأكبر من التكوينات
الاجتماعية فى مصر . (١)

والفلاحون المصريون هم المنتجون المباشرون ، بقوة عملهم ، للمنتجات
الزراعية . وتتألف تلك المنتجات ، بشكل رئيسى ، من المواد الغذائية
اللازمة لسد حاجات الشعب المعاشية ، وفى مقدمتها الحبوب الغذائية مثل
القمح والذرة ، والمنتجات الحيوانية وفى مقدمتها اللحوم والألبان
والدهنيات والبيض . وتتألف تلك المنتجات أيضاً من المواد الأولية التى
تسد — بعد تصنيعها — حاجات أخرى من حاجات الشعب المعاشية ،
وفى مقدمتها القطن اللازم لإنتاج الكساء .

والفلاحون ، هم كذلك ، المنتجون المباشرون للفائض من السلع
الزراعية الذى يجرى تصديره إلى الخارج ، والحصول مقابله على سلع
مصنوعة أو غير مصنوعة ، لسد حاجات أخرى من حاجات الشعب
المعاشية ، ولمواجهة ضرورات بناء وتنمية الحياة الاقتصادية القومية .

(١) "Growing up in an Egyptian Village" by Hamed Ammar-London 1954

ويقوم الفلاحون ، في الوقت ذاته ، وفي خلال عملية الانتاج والتبادل الزراعى ، بإنتاج فائض مالى ، يتجمع تجمعاً بدائياً ، ويجرى استثماره فى التجارة والمصارف .

ومن ثمة ، فإن المسألة الزراعية وهى — أولاً وقبل كل شىء — مسألة الفلاحين فى مصر ، هى كذلك — وفى المرحلة الحاضرة من تاريخ مصر — مسألة الشعب المصرى كله ، وخاصة مسألة العمال والجمهير الشعبية ، ومسألة تنمية الاقتصاد التجارى والصناعى العام فى مصر كلها .

وتكفى بعض الأرقام الأولية هنا ، لتوضيح دور الفلاحين فى حياة مصر الاقتصادية . فالدخل القومى المستمد من الزراعة ، أى من قوة عمل الفلاحين ، يقدر بنحو ٢٧٣,٧٩٨,٠٠٠ جنيه ، أو ما يعادل نحو ثلث الدخل القومى العام ، والثروة الزراعية التى تخلقها قوة عمل الفلاحين تقدر بنحو ١٢٠٠ مليون جنيه ، أى نحو ثلثى الثروة القومية . وتمثل الصادرات الزراعية نسبة نحو ٩٦ فى المائة من مجموع الصادرات . وتشتغل معظم الصناعات المصرية بتحويل أو تصنيع مواد أولية زراعية ، وتستخدم تلك المصانع نسبة نحو ٦٤ فى المائة من مجموع العمال الصناعيين فى مصر^(١) .

وللمسألة الزراعية فى مصر أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل ثورة مصر القومية ، وبالنسبة للسبيل الذى ستسلكه مصر نحو إقامة الاشتراكية .

وتواجه مصر ، منذ زمن بعيد ، ضرورة تاريخية لحل المسألة الزراعية . وقد نفذت حلول عديدة فى ذلك المجال ، كان آخرها الحل الذى تضمنه

(١) أظن تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى — سنة ١٩٥٥

« قانون الإصلاح الزراعى » ، الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وقارب تنفيذه على الانتهاء .

وقد بعث قرب انتهاء تنفيذ ذلك القانون ، واتضح النتائج التى أسفر عنها فى التطبيق ، والتطور التاريخى العام للمسألة القومية والديموقراطية فى البلاد ، على ظهور مطالب عامة جديدة ، واقتراحات بحلول جديدة للمسألة الزراعية . ومن تلك المطالب والاقتراحات إعادة النظر فى تحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية بما هو أقل من الثلاثمائة فدان التى حددها قانون الإصلاح الزراعى لكل مالك عقارى ذى ولدين . وقد ظهر هذا المطلب أو ذلك الاقتراح فى صيغ مختلفة ، فقال البعض بألا يزيد ما يستغله الفرد ، ملكية أو إيجاراً ، عن مائتى فدان^(١) ، وطالب عدد كبير من الذين رشحوا أنفسهم فى انتخابات مجلس الأمة بألا يزيد الحد الأقصى للملكية الزراعية عن خمسين فداناً^(٢) . ومن تلك المطالب أيضاً المطالبة بإعادة النظر فى ضمانات تحديد إيجارات الأرض^(٣) ، وتأمين بنوك التسليف الزراعى ، والرهن العقارى ، وشركات الأراضى^(٤) .

ويلزمنا بروز تلك المطالب والاقتراحات العامة بأن ندرس جوهر المسألة الزراعية فى مصر ، دراسة علمية تاريخية ، لكى نقدر نتائج الإصلاح الزراعى ،

(١) شهابى عطية الشافعى فى كتابه: « تطور الحركة الوطنية فى مصر » - ١٩٥٧

(٢) أنظر : « المصور » العدد ١٧٠٣ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٥٧

(٣) راجع سؤال عضو مجلس الأمة أحمد الشهدى إلى السيد وزير الدولة للإصلاح الزراعى بمجلسة ٩ ديسمبر ١٩٥٧ ، وطاب المناقشة المقدم من العضو سامحان حيدر فى موضوع علاقة الملاك والمستأجرين .

(٤) ورد هذا المطلب فى برنامج السيدة سيزا نبراوى ، مرشحة الاتحاد القومى فى دائرة مصر القديمة بالقاهرة .

ولكى نحدد الخطوات التي يجب القيام بها ، ولكي نزود الفلاحين والعمال والمثقفين والوطنيين بالمقاييس الرئيسية التي يستطيعون أن يستخدموها في معالجة المشاكل ، الناتجة عن المسألة الزراعية في مصر ، معالجة سليمة . وفي رأينا أن المشكلة الرئيسية في المسألة الزراعية هي تلك المشكلة التي ظهرت خلال الحركة الانتخابية ، وكشفت عن افتقار الفلاحين إلى التنظيم والوعي والقيادة المتقدمة ، كما كشفت عن وجود اختلافات هامة بين الفلاحين والعمال في المناطق الزراعية — الصناعية ، وعن عدم كفاية معرفة الوطنيين بأحوال الريف الجوهريّة ومشاكل الفلاحين الحقيقية .

والواقع هو أنه لا توجد دراسات علمية تاريخية باللغة العربية للمسألة الزراعية في مصر ، تتناول جوهرها ، وتلقى الضوء على حقائقها . وتحلل تلك الحقائق تحليلاً اقتصادياً — اجتماعياً .

وقد أدى الافتقار إلى مثل تلك الدراسات إلى أن راجت لدينا آراء تجريدية عن جوهر المسألة الزراعية في مصر ، وأن جرى تحليل تلك المسألة وفقاً لمقاييس غير صحيحة ، منقولة عن أوروبا من ناحية ، أو منقولة عن الاتحاد السوفييتي والصين الشعبية من ناحية أخرى ، بل ومنقولة عن الولايات المتحدة أحياناً . فهناك من يقولون أن المسألة الزراعية في مصر تشبه المسألة الزراعية في فرنسا مثلاً ، وهناك من يقولون أنها تشبه المسألة الزراعية في الصين ، وهناك من يقولون أنها تشبه المسألة الزراعية في الولايات المتحدة . ويقترح كل واحد من هؤلاء حلاً مشابهاً للحل الذي لجأت إليه الدولة التي يشابه بينها وبين مصر . ولكن جميع هذه الآراء والمقاييس لاعلاقة لها بواقع تاريخ المسألة الزراعية في مصر ، إلا في إطار العلاقة العامة بين بلاد العالم كله . ولقد سقط في هوة تلك الآراء والمقاييس

بعض عناصر الطبقة الوسطى المثالية ، فجرهم ذلك إلى إصدار أحكام متناقضة ، وأحيانا مضحكة ، على جوهر المسألة الزراعية ، وأدى ذلك بهم إلى اتخاذ مواقف خاطئة ، وأحيانا مضللة ، تجاه مختلف مراحل تطور المسألة الزراعية في مصر . وكان من نتيجة ذلك كله أن ساد جو من التضارب والتناقض في الآراء ، وسادت موجة من البلبلة الفكرية الشديدة ، وانحرف كثيرون عن الطريق السليم ، وضل كثيرون عن الهدف .

ومن الأدلة على مدى التضارب في الآراء حول المسألة الزراعية في مصر ، ما ثار من مناقشات حول التحليل الذي أوردته في دراستي عن « ثورة مصر القومية » لشكل ملكية واستغلال الأراضي الزراعية في مصر .

فقد وصفت ملاك الأراضي في مصر بأنهم « كبار ملاك الأرض » ، ولم أصفهم بأنهم إقطاعيون . وبينما لاحظت أن الملكية الزراعية قد تركزت في أيدي فئة قليلة من كبار الملاك ، وأن هذا التركيز أدى إلى حرمان ملايين الفلاحين من ملكية الأرض التي يفلحونها ، وأدى إلى إفقارهم إلى حد أدنى من مستوى أبسط ضرورات الحياة ، قلت بعد ذلك : « ولكن تركز الملكية الزراعية في أيدي فئة قليلة من كبار الملاك ليس العامل الوحيد في توليد الاستبداد والاستغلال في الريف ، وإنما هناك عامل ثان يتساوى في الأهمية مع العامل الأول ، وهو شكل استغلال ملاك الأرض الزراعية للملكياتهم ، وهو شكل يختلف عن شكل الاستغلال الإقطاعي الذي عرفته أوروبا حتى القرن الثامن عشر . فالإقطاعي الأوربي كان يقيم في أراضيه الزراعية ، وكان يحصل على دخله من زراعة الأرض لكفاية الاستهلاك المباشر ، وكان يستخدم الفلاحين بطريقة مباشرة ، وكان يتحمل

تجاههم بعض المسئوليات الاجتماعية والاقتصادية . أما كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر ، فإنهم ملاك غائبون ، لا يعيشون في أراضيهم ، وإنما يعيشون في القاهرة والمدن الكبرى والبنادر ، وهم لا يتحملون تجاه فلاحهم أية مسئولية اجتماعية أو اقتصادية ، ولا يمارسون أية سيطرة قانونية على الفلاحين مثل محاکمتهم أو سجنهم ، وهم يستمدون دخلهم من تأجير أراضيهم الزراعية ، ومن الأرباح التي يحصلون عليها من بيع وشراء الأراضي الزراعية . ويستمدون سلطتهم على المستأجرين وصغار المزارعين عن طريق إغراقهم بالديون والسلف والايجارات المتأخرة ، وعن طريق الاحتفاظ بهم في درجة من التبعية الاقتصادية لا يستطيعون معها فكاً من الأرض ، بينما لا تقوم أية علاقة عامة بينهم وبين العمال الزراعيين الذين يعملون — أساساً — لحساب المستأجرين ، أو لحساب المزارعين المتوسطين . ونتيجة لذلك التحليل لشكل استغلال الأراضي الزراعية في مصر ، فإن أدق وصف لكبار ملاك الأراضي الزراعيين ، هو أنهم ملاك رأسماليون للمزارع إلى هذا الحد أو ذاك . » (١)

وعلى الرغم من إدراكى أن ذلك الرأى قد جاء مختصراً ، وعلى الرغم من إلحاحى على من أعرفهم من المثقفين بفتح باب مناقشة عامة لهذا الرأى ، فإن التعليق الوحيد ، الذى تعدى الكلام الشفوى إلى التسجيل الكتابى ، على هذا الرأى ، هو ذلك التعقيب الذى نشرته جريدة «المساء» ، وجاء فيه : « ... إن احتكار ملكية الأرض هى بذاتها صفة إقطاعية ، فلا يمكن إغفال فصل الإقطاع عن الملكية الكبيرة ، بالرغم من تطورها الواسع

(١) ص ٤٣ — ٤٤ من « ثورة مصر القومية » — دار النديم —
يناير ١٩٥٧

أحياناً في طريق الرأسمالية . » (١)

ومن ثمة ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى بحث جوهر المسألة الزراعية بشكل عام ، وتهدف إلى إلقاء الضوء على الخطوط العامة للإصلاح الزراعي ، وتهدف ، في خلال ذلك كله ، إلى مناقشة الآراء المختلفة الراجحة حول المسألة الزراعية في مصر ، وفتح طريق جديد لمناقشة أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية على أساس الواقع المصري .

ولقد تحدثت كثيراً حتى الآن عما سميت « جوهر المسألة الزراعية » ، فما هو جوهر تلك المسألة التي نعتبرها حجر الزاوية في حياة الفلاحين ، وفي حياة العمال ، وفي حياة الشعب كله . والتي نعتبرها المسألة الأولى في حياة مصر القومية والاقتصادية والاجتماعية ؟

إن الفلاحين — كما قلنا — هم المنتجون المباشرون للحاصلات الزراعية . ولكن كيف ينتج الفلاحون هذه المحاصيل ؟ إنهم ينتجون تلك المحاصيل باستخدام قوة عملهم ، وباستخدام وسيلة الإنتاج الزراعية الرئيسية وهي الأرض ، وباستخدام أدوات الإنتاج المساعدة مثل المحاريث والماشية وأجهزة الري ، ويتقرر مدى نشاط الفلاحين الإنتاجي على مدى مصلحتهم في الإنتاج الحادث ، وعلى شكل العلاقات الاجتماعية التي تقوم أثناء الإنتاج . ويتقرر مدى مصلحة الفلاحين وشكل العلاقات الاجتماعية ، وفقاً لشكل ملكية الأرض الزراعية ، وشكل استغلالها ، ووفقاً لمركز القوى الاجتماعية المختلفة المتصلة بالريف في الإنتاج الحادث .

(١) « جولة بين الكتب » — جريدة « المساء » ، العدد ١١٩ بتاريخ أول فبراير ١٩٥٧

ومن ثمة ، فإن جوهر المسألة الزراعية هو شكل ملكية الأرض الزراعية ، وشكل استغلالها ، وشكل اقتصاد توزيع وتبادل الحاصلات الزراعية ، وشكل التوازن بين القوى الاجتماعية في الريف .

ولا يمكن دراسة ذلك الجوهر إلا بطريقة علمية تاريخية . والدراسة العلمية التاريخية هي تلك الدراسة التي تبين قاعدة الترابط التاريخي في تطور جوهر المسألة الزراعية في مصر ، وهي التي تكشف عن الحقائق الأساسية لتلك المسألة ، وهي التي تربط كل هذا بحركة القوى الاجتماعية ، وهي — أولاً وقبل كل شيء — دراسة تعترف بالواقع كما هو وكما يتطور .

والواقع كما هو وكما يتطور، هو الواقع التاريخي . ونحن لن نتعلم كثيراً إذا لم نتجه إلى واقعنا التاريخي لندرسه ولنحلل خصائصه العامة ، ولنفهم سماته الخاصة . ونحن لن نتعلم كثيراً إذا لم نتجه — في الوقت ذاته — إلى الواقع التاريخي العالمي الذي يكون بيئة تاريخنا ، وإذا لم تربط كل تلك العناصر ببعضها بعضاً ، لنستخلص منها الدروس التي تعيننا على استمرار الفاعلية والتقدم .

غير أن هناك من يهملون التاريخ ، أو يسيئون فهم القوانين التاريخية، أو يزورون حقائقه .

وإلى هؤلاء نقول :

إن التاريخ هو عنصر مكمل للمعرفة ، وهو شرط أولى للعمل والتطبيق السليم . وهنا ، لا بد لنا من توضيح النظرية القائلة بأن التاريخ لا يعيد نفسه . وهي نظرية علمية صحيحة قائمة على أساس أن كل شيء يتحرك ، وكل شيء يتغير . ولكن هذا التغير المستمر ، وتلك الحركة المستمرة ، لا يعنيان انعدام وجود السمات العامة في المراحل المختلفة ، أو في الأزمنة والأماكن المختلفة . بل ولا يعنيان استحالة وقوع حوادث متشابهة أو قيام

ظواهر متشابهة . إن التاريخ لا يتغير يوماً بعد يوم ، وإنما هو يتغير على مراحل تستغرق كل مرحلة منها — بلا أدنى شك — ما هو أطول من عمر الإنسان الفرد ، بل وتستغرق بعض مراحلها آلاف السنين . ولذلك ، فمن الممكن أن توجد سمات عامة في أما كن مختلفة من العالم خلال كل مرحلة تاريخية من مراحل التاريخ الإنساني العام . كما أن تاريخ البلاد المختلفة لا يجري بشكل منفصل ، وإنما هو يتأثر — إلى هذا الحد أو ذاك — بتاريخ بعضها بعضاً ، فالبلد الاقطاعي في المرحلة التاريخية الرأسمالية ، مثلاً ، لا يمكن إلا أن يتأثر تاريخياً بالبلد الرأسمالي ، سواء أكان هذا التأثير عن طواعية أو عن عسف . بل ولا شك في أن التاريخ الحديث ، أي تاريخ عصر الصناعة والواصلات السريعة وتقارب المسافات ، تاريخ عصر الرأسمالية الاحتكارية والاشتراكية النامية ، لم يعد مكوناً من تاريخ كل أمة من الأمم على حدة ، وإنما أصبح تاريخاً عالمياً ، وأصبحت له سمات مشتركة في مختلف البلاد على اختلاف درجات تطورها التاريخي . ويعلم الذين يتجاهلون التاريخ خطورة دوره الذي يلعبه في تنمية المعرفة ، والعمل التغييرى الاجتماعى ، ولذلك فهم يتجهون دائماً (والأمثلة على ذلك لا حصر لها) إلى الانفصال عن التاريخ ، وإلى تحقيره والتشكيك في جوهره وصدقه .

ونقول للذين يسيئون فهم القوانين التاريخية ، ويعتقدون أن التاريخ في كل بلد من البلاد يتقدم بشكل ميكانيكى واحد وبشكل موقوف ، وتتلو مراحلها بعضها بعضاً في تتابع لا يتغير ، فينتقل البلد من الشيوعية البدائية إلى العبودية ، ومن العبودية إلى الاقطاعية ، ومن الاقطاعية إلى الرأسمالية ، ومن الرأسمالية إلى الاشتراكية ، مرحلة مرحلة ، ولا تبدأ مرحلة جديدة إلا إذا استنفدت المرحلة السابقة جميع إمكانياتها . نقول لهؤلاء أنهم يفهمون التاريخ فهماً خاطئاً ، وأنهم يكتفون بالتساق على الآراء التجزئية

والعقائد الجامدة والأمثلة المنفصلة عن ظروفها . ولو أنهم درسوا الواقع التاريخي كما هو ، وليس كما يتصورونه أو يتمنونه ، لثبت لهم خطأ ذلك الصهم . فلقد وجدت بعض الأمم في ظروف معينة ، سمحت لها بتفادي هذه المرحلة أو تلك من مراحل التطور ، وبالمرور دفعة واحدة إلى مرحلة أعلى . والأمثلة على ذلك كثيرة : فالروس والألمان والأفغان والمغول وأغلبية هنود أمريكا اللاتينية ، انتقلوا من نظام الجماعيات البدائية ، إلى المرحلة الاقطاعية ، دون المرور بمرحلة العبودية . والولايات المتحدة وكندا وبعض شعوب الجمهوريات السوفيتية ، انتقلت من مرحلة العبودية إلى مرحلة الرأسمالية ، دون أن تمر بالمرحلة الاقطاعية . واستراليا انتقلت من المرحلة البدائية إلى المرحلة الرأسمالية ، دون أن تمر بمرحلة العبودية والاقطاعية . ومنغوليا ، انتقلت من المرحلة الاقطاعية إلى المرحلة الاشتراكية ، دون أن تمر بالمرحلة الرأسمالية .. وهكذا . وقد حدث هذا ، وهو يحدث ، تحت التأثير المباشر للبلاد أو للشعوب التي تكون قد تكونت فيها أشكال للنتاج أكثر تقدما^(١).

إن المجتمع المتخلف لا يملك — لكي يعيش — إلا أن يمتص ما حققته البلاد المتقدمة من انتصارات مادية ومعنوية . ولكن ذلك لا يعني أن المجتمعات المتخلفة تتبع — وهي صاغرة — البلاد المتقدمة ، وتقوم بالمرور بجميع المراحل المتتالية التي مرت بها تلك البلاد منذ كانت في درجة البلد المتخلف .

إن نظرية تكرار حلقات التاريخ — وهي نظرية فيكو وحواريه —

(١) راجع في هذا D. Toumour-Otchri : «La voie non - capitaliste de developpement des pays retardaires vers le Socialisme» - Etude Economique No, 99-100-Paris 1956,

تعتمد على ملاحظة توالى الحلقات التاريخية التى وضعتها الثقافات القديمة السابقة على الرأسمالية ، وتعتمد جزئياً على التجارب الأولى للتطور الرأسمالى . ولكن السمة الاقليمية ، والسمة المراحلية لجميع الأساليب التطورية ، تتضمن — فى الواقع وفعلاً — تكرارات معينة لمظاهر ثقافية فى إطارات جديدة باستمرار . وفى الوقت ذاته ، تمثل الرأسمالية تقدماً على مثل هذه الظروف . فالرأسمالية قد أعدت ، وحققت بمعنى ما ، عالمية التطور الانسانى ودوامه ، وقضت — نتيجة لذلك — على إمكانية تكرار أشكال التطور للأمم المختلفة . وجاءت الاشتراكية بعد الرأسمالية لتؤكد عالمية التطور ، ولتقضى على آخر الحدود الاقليمية ، ولتزيد سرعة التقدم العام ، بنسبة لم تعرفها الانسانية من قبل . وفى مثل هذه الظروف التاريخية ، أصبح من غير المستطاع ، تاريخياً ، إجبار بلد متخلف على أن يوضع فى ذيل البلاد المتقدمة ، وأصبحت البلاد المتخلفة غير قادرة على أن تقبل نظام التقدم على مراحل ، أو أن تتلاءم معه . واكتسبت المجتمعات المتخلفة ميزة خاصة — من الناحية التاريخية — وهى ميزة تكفل للشعب من الشعوب أن يستوعب كل شىء قبل الوقت المحدد ، وذلك بأسلوب اجتياز المراحل المتوسطة المتخلفة إلى المراحل الأعلى . فالبدائى الذى يتخلى عن قوسه وسهامه ، يستخدم البندقية مباشرة ، دون أن يمر باستخدام جميع الأدوات الحربية المتوسطة بين القوس والبندقية . والفلاح الذى يتخلى عن محراثه الخشبي يستخدم أحدث الآلات الصناعية فى أحدث التنظيمات الصناعية ، دون أن يمر بمراحل العمل الصناعى اليدوى أو الحرفى .

- إن الحضارة الحالية ، هى حضارة الصناعة ، وحضارة حرية المنتجين المباشرين . ولا تستطيع أمة من الأمم أن تبقى ، إلا إذا أخذت بتلك الحضارة . أما القول بأن البلد المتخلف يستطيع أن يتقدم ، معتمداً على

نوع من أنواع الكفاية الذاتية ، المحلية أو الاقليمية ، فإن ذلك لا يمكن — على الرغم مما له من جاذبية مثالية — أن يحدث ، وذلك نتيجة للضغط العام العالمى للحضارة الاشتراكية الجديدة .

وهناك مسألة أخرى فى التاريخ تجب ملاحظتها ، وهى أنه قد يتحلل نظام من النظم الاقتصادية — الاجتماعية ويبدأ فى الانهيار ، ويقوم محله نظام جديد أكثر تقدماً ، ومع هذا فقد يظل ، بل وكثيراً ما يظل ، شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية والتعليمية القديمة قائماً لفترة غير قصيرة فى ظل النظام الاقتصادى الجديد . ونحن نشاهد فى تاريخنا الحديث أمثلة عديدة على هذا ، منها استمرار قيام الملكية ، ذات الطابع الاقطاعى ، فى إنجلترا ، على الرغم من أن النظام الرأسمالى يسود تلك البلاد منذ ما لا يقل عن قرنين من الزمان ، بل وعلى الرغم من قيام ركازات اشتراكية لها أهميتها فى تلك البلاد . ومنها وجود مظاهر واضحة لعلاقات العبودية بالنسبة لزنوج الولايات المتحدة الأمريكية ، على الرغم من أن النظام السائد هو الرأسمالية الاحتكارية فى أعلى مراحلها . بل ونحن لا نزال نرى البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى ، على الرغم من قيام النظام الاشتراكى فيه منذ أربعين سنة . فهل يعنى استمرار ظهور بعض العلاقات الاجتماعية أو السياسية القديمة فى أحضان نظام أعلى للإنتاج ، أن مثل ذلك المجتمع لا يزال فى مرحلة التطور القديمة ؟ بالطبع ، لا . فالأصل فى الحكم على درجة تطور المجتمع ليس هو تحليل مظاهر حياته الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية ، (وإن كانت تلك المظاهر لها أهميتها فى تقدير الصورة العامة لذلك المجتمع ، وفى تحديد المهام العاجلة) ، ولكنه تحليل شكل ملكية واستغلال وسائل الإنتاج الرئيسية .

وثمة مسألة رابعة وأخيرة متعلقة بالتاريخ ، ونرغب فى إيضاها . هذه

المسألة هي أن هناك اختلافاً جوهرياً وجذرياً بين النظم القائمة على الملكية الخاصة والاستغلال الفردي لوسائل الانتاج ، والنظم القائمة على الملكية العامة والاستغلال الجماعي لوسائل الانتاج . ومن الخطأ الجسيم تطبيق القواعد التاريخية السائدة في نظام من هذين النظامين على النظام الآخر . ولقد كان تاريخ المجتمعات الانسانية حتى وقت قريب ، مجرد تاريخ تغير أشكال الملكية الخاصة والاستغلال الفردي لوسائل الانتاج (والأرض بصفة خاصة لأهميتها بالنسبة لهذا البحث) . ومع هذا ، فإن الانتقال من الأشكال القديمة إلى الأشكال الجديدة للملكية الخاصة والاستغلال الفردي اقتضى — في الغالب الأعم — صراعاً دائماً . ومن هنا ، فإن تاريخ الانتقال من عصر الملكية الخاصة والاستغلال الفردي يستلزم صراعاً دائماً مستمراً من أجل إقامة أسس المجتمع الجديد . ولكن الصراع بين القوى المتضادة المتناقضة المتعادية لا يعنى أنه ليست هناك أية وحدة بينها ، أو على وجه الدقة لا يعنى عدم وجود أى صلات بينها . فإن تلك القوى متصلة ببعضها اتصالاً اقتصادياً ، وبالتالي اجتماعياً ، وأحياناً فكرياً . ولكن تلك الصلات تصبح في مرحلة التاريخ الحديث الحاضرة مشروطة ونسبية ، وقائمة على الواقع التاريخي .

وهذه هي المسائل التي علينا أن نفهمها ، إذا أردنا أن نفهم التاريخ . أما الذين يعتقدون أنه في الأماكن تزوير حقائق التاريخ أو إخفاؤها ، لخدمة أغراض شخصية أو طبقية بحثة ، فإننا نقول لهم إن أحداً — كائناً من كان — لن يستطيع أن يزور التاريخ كله ، خلال الأزمان كلها .

والتاريخ — بفهمه الصحيح — هو أساس منهج هذه الدراسة العلمية ، والتحليل التاريخي هو نقطة البدء .

ومن ثمة ، فإن هذه الدراسة تبحث التاريخ العام للنظم الحديثة في الزراعة ، وتبحث التاريخ الخاص بمصر ، فيما يتعلق بملكية الأرض الزراعية ، وأشكال استغلالها ، ونظم تبادل المنتجات الزراعية ، والقوى الاجتماعية في الريف المصري ، والحلول المختلفة التي ظهرت في العصر الحديث ، في مصر ، لمعالجة المشاكل الزراعية ، والخطوط العامة لقانون الإصلاح الزراعي الصادر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

القطاع والرأسمالية والإستراتيجية

من الضروري ، لكي ندرس المسألة الزراعية في مصر ، أن ندرس — أولاً — البيئة التاريخية التي نشأت فيها تلك المسألة ، وأن نوضح مضمون بعض التعبيرات الرئيسية التي سنستخدمها في الدراسة ، مثل الملكية والقطاع والرأسمالية ، وأن نضع تحت نظر القارئ العالم الرئيسية للنظام العالمي الجديد الذي قام منذ سنة ١٩١٧ ، والذي يطبق الآن في جزء كبير من العالم ، يمثل ٢٥ في المائة من مساحة الكرة الأرضية المأهولة ، و ٣٥ في المائة من سكان العالم ، كما يمثل ٣٠ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي^(١).

معنى الملكية :

الملكية هي حق قانوني ، للتصرف في شيء من الأشياء المادية واستغلاله .

(١) راجع : XXe Congrès du Parti Communiste de l'Union Soviétique :

Edition : «Les Cahiers du Communisme» -- Paris 1956 .

وهذا الحق قد يتمتع به فرد واحد (الملكية الخاصة أو الفردية) ، وقد تتمتع به جماعة من الجماعات (الملكية المشاعة أو الاشتراكية) .

ويكون التصرف في الشيء تصرفاً مباشراً باستهلاكه أو إتلافه أو إجراء تغيير مادي فيه ، أو تصرفاً اقتصادياً بنقله من يد إلى يد عن طريق التوريث أو الهبة أو البيع والشراء ، أو بتقرير حق استغلالى فرعى للغير عليه كالإتفاع والارتفاق ، أو تقرير حق مالى للغير عليه كالرهن .

أما استغلال الشيء المادى ، فيتم إما بطريقة مباشرة ، أى بالحصول على ثمار الشيء الذى يكون قابلاً لإنتاجها ، أو يتم بطريقة اقتصادية بالحصول على مقابل تقضى أو عيني للثمار التى يكون الشيء قابلاً لإنتاجها ، كما هو الحال بالنسبة لتأجير الأرض بالنقد أو بالمزارعة .

وتختلف الملكية عن الحيازة أو وضع اليد اختلافاً جوهرياً . فصاحب حق الملكية ذو سلطان قانونى تسنده قوة الدولة ، على الشيء الذى يملكه ، ولكن الحيازة أو وضع اليد فإنهما مجرد سلطة فعلية على الشيء ، لا تستند إلى القانون ولا تستند إلى قوة الدولة . ولهذا التمييز بين الملكية من جانب ، والحيازة ووضع اليد من جانب آخر ، أهمية كبيرة فى دراسة المسألة الزراعية فى مصر ، إذ أننا كثيراً ما نجد خلطاً بين الحيازة ووضع اليد من ناحية والملكية من ناحية أخرى ، وكثيراً ما نجد مؤرخين يعتبرون الحيازة أو وضع اليد ملكية (١) .

وفى الملكية الفردية أو الخاصة ، قد يكون التصرف منفصلاً عن الاستغلال انفصلاً تاماً ، وقد يكون التصرف شكلاً من أشكال الاستغلال . ففى الملكية

(١) استعنت فى تحديد معنى « الملكية » بكتاب « شرح القانون المدنى فى الحقوق العينية الأصلية » — تأليف الدكتور عبد المنعم البدرأوى — الطبعة الثانية

الاقطاعية تكاد صفة التصرف أن تكون معدومة ، إلا فيما يتعلق بتقرير حق الانتفاع بالأرض للغير . وهي منفصلة تمام الانفصال عن صفة الاستغلال الذي يجري - في الغالب الأعم - على أساس الاستغلال المباشر من جانب الغير .

أما في الملكية الرأسمالية ، فإن التصرف ، بجميع أشكاله الأصلية والفرعية والتبعية ، لا يكاد يقيد أى قيد ، بل وهو في بعض أشكاله يعتبر شكلاً من أشكال الاستغلال . فعند ما يتصرف مالك الأرض في أرضه بالبيع والشراء والرهن العقاري والاقتراض على المحاصيل ، فإن هذا النوع من التصرف يصبح في الوقت ذاته نوعاً من الاستغلال ، وهو استغلال الأرض بوصفها سلعة تباع وتشتري في السوق ، ويجري تبادلها على أساس تقدي ، أو بوصفها رأس مال يضمن ، مقابل رهنه أو تقديمه كوثيقة ضمان ، للحصول على قروض أو سلف مالية . ومن هنا ، فإن من أشكال استغلال الأرض في النظام الرأسمالي استغلال حق التصرف في الأرض ، الأمر الذي يدعونا إلى اعتبار شكل الاستغلال هو المقياس الجوهرى لتحديد العلاقات الانتاجية الزراعية في النظام الرأسمالي ، والذي يدعونا إلى ملاحظة الفرق بين صاحب التصرف في الأرض بالتوريث والهبة ، وبين صاحب التصرف في الأرض بالبيع والرهن والاقتراض .

وتتعدم صفة التصرف انعداماً تاماً في النظام الاشتراكي ، فلا بيع ولا توريث ولا هبة للأرض الزراعية ، وإنما الأرض ملك للدولة ، بوصفها ممثلة للأمة . وتتعدم صفة الاستغلال الفردى انعداماً تاماً ، فلا تأجير ولا رهن .

ومع أن الملكية ، هي في الأصل ، حق مطلق ، فإن التطور التاريخي للملكية الفردية أبرز ظاهرة تصاحبها ، وتفرض عليها بعض التقيد . وهذه هي ظاهرة الاحتكار ، أى اقتصار التمتع بالملكية على عدد محدود من الملاك .

وترجع ظاهرة الاحتكار في ملكية الأرض إلى سببين . السبب الأول لظاهرة احتكار الأرض هو تحدد الأرض القابلة للزراعة بطبيعتها . فالأرض الزراعية بطبيعتها ، منحصرة داخل حدود معينة ، بصرف النظر عن طريقة استغلالها ، أو رغبة الناس في الحصول عليها . كما أن الأرض لا تنتج أرضاً ، كما هو الحال بالنسبة للآلة التي يمكن أن تنتج آلة . وزيادة رقعة الأرض المزروعة أمر محدود لا يتناسب مع زيادة عدد السكان . ويحاول البعض أن ينكر هذه الحقيقة إنكاراً نهائياً ، بينما يحاول البعض الآخر أن يصورها على أنها صفة حتمية لا فرار منها . والواقع هو أن التحدد الطبيعي للأرض الزراعية ليس ظاهرة مجردة عن ظروف التطور التاريخي ذلك أنه يمكن القضاء على الآثار التي تترتب على هذا السبب من أسباب الاحتكارية ، بزيادة نسبة الأراضي الزراعية ، وزيادة غلتها ، وتصنيع البلاد بحيث تستوعب المدن أكبر عدد ممكن من السكان ، وتخطيط الانتاج الزراعي ، وإن كان ذلك لا يقضى — في الوقت ذاته — على احتكار الأرض ، بمعنى أن هذا الاحتكار هو تحدد طبيعي للأرض الزراعية .

ولكن ثمة سبب آخر لظاهرة الاحتكار في الملكية الخاصة للأراضي الزراعية ، وهو سبب اقتصادي كامن في النظامين الاقطاعي والرأسمالي القائمين على الملكية الخاصة . غير أن هناك فرق هام بين الاحتكار في النظام الاقطاعي ، والاحتكار في النظام الرأسمالي ، ومن الضروري أن نوضح هنا هذا الفرق لأننا لاحظنا افتقاراً إليه ، وخاصة فيما قالته جريدة « المساء » عن ذلك .

إن احتكار ملكية الأرض في النظام الاقطاعي يعني احتكارها بوصفها غرض تصرف ، أما احتكار ملكية الأرض في النظام الرأسمالي فيعني احتكارها بوصفها غرض استغلال . ومن الواضح أن احتكار الأرض

بوصفها غرض تصرف ، واحتكارها بوصفها غرض استغلال ، هما أمران مختلفان تماما . واختلافهما ليس مسألة منطقية فحسب ، بل ومسألة تاريخية أيضاً . ونحن نستطيع ، من الناحية المنطقية ، أن نتصور قيام تنظيم رأسمالى بحث للزراعة ، لا يوجد فيه على الإطلاق حق التصرف الخاص بالأرض ، وذلك عندما تكون الأرض ملكا للدولة أو ملكا لقرية ... وهكذا . أما فى التطبيق التاريخى ، فإننا نرى الأرض الزراعية فى البلاد الرأسمالية المتطورة وقد شغلها مستغلون أفراد منفصلون ، وهؤلاء الأفراد لا يستغلون الأراضي التى لهم فيها حق التصرف فحسب ، بل ويستغلون الأراضي التى يستأجرونها من ملاك أفراد آخرين ، أو من الدولة .. وهكذا . كما نلاحظ فى التاريخ ، أن احتكار الأرض فى النظام الاقطاعى لا يستتبع حرمان المزارع من استغلالها ، بل هو يقتضى ربط المزارع بالأرض ، بينما يستتبع احتكار الأرض فى النظام الرأسمالى حرمان المزارع من استغلال الأرض ، بل ويقتضى الفصل بين مالك الأرض ومستغلها ، ويتخذ هذا الفصل شكل الإيجار والرهن (١) .

ومن هنا فإن ظاهرة الاحتكار فى ملكية الأرض لا تدل بذاتها على وجود النظام الاقطاعى ، كما جاء فى ملاحظة جريدة « المساء » ، وكما يعتقد كثير ممن يتحدثون عن المسألة الزراعية فى مصر .

ويقودنا تحديد معنى الملكية إلى ضرورة تحديد سمات النظم الاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية فيما يتعلق بشكل الاقتصاد الزراعى وفيما يتعلق بمجهر المسألة الزراعية فى كل نظام من هذه النظم .

(١) راجع : V. I. Lenin: "The Agrarian Question and the Critics of Marx" Moscow 1954.

النظام الاقطاعي :

يقول فردريك إنجلز : « هل اتفقت الاقطاعية أبداً مع نظريتها ؟ لقد تأسست الاقطاعية في مملكة الفرنكة الغربية ، ثم تطورت بعد ذلك في نورماندى بواسطة الغزاة النرويجيين ، واستمر تكوينها في فرنسا وإنجلترا وجنوب إيطاليا ، ووصلت إلى أقرب ما تكون من نظريتها في مملكة القدس (مجموعة قوانين مملكة أورشليم ما بين القرن الحادى عشر والثالث عشر) ، وخلفت وراءها أوضح نموذج للنظام الاقطاعي . أفكان ذلك النظام مجرد وهم ، لأنه لم يعيش طويلا ، ولم يعيش في فلسطين ، بل وكانت معيشته على الورق فحسب ؟ (١) »

ويعبر هذا القول عن مدى حيرة واختلاف المؤرخين حتى الآن حول تحديد معنى الاقطاعية . فالبعض يستخدم ذلك التعبير ليصف به نظاما لحيازة الأرض والانتفاع بها مقابل الخدمة العسكرية ، والبعض يستخدمه لوصف نظام لاستغلال الأرض قائم على السخرة ، والبعض يستخدمه لوصف نظام للملكية الأرض يقوم على شكل من أشكال العلاقة الشخصية بين مالك الأرض وزارعها ، والبعض يستخدمه لوصف نظام سياسى يسيطر فيه كبار ملاك الأرض (أيا كانت طريقتهم في التصرف فيها واستغلالها) على أجهزة الدولة ، والبعض يقول أن فكرة الاقطاعية كانت منذ نشأتها ، مجرد فكرة ، الغرض منها هو وصف نوع عام من أجهزة الحكم ، وليس نوعا محدداً من الحكومة ، والبعض يصر على أن الاقطاعية هي تعبير تقنى يمكن استخدامه فقط لوصف أجهزة الحكم الأوربية الغربية في العصور الوسطى ، وهم يرفضون — مقدما — محاولة الكشف عن وجود الاقطاعية

(١) من رسالة لفردريك إنجلز بتاريخ ١٢ مارس ١٨٩٥ منشورة في كتاب :

«Marx Engels Selected Correspondence» — Moscow 1954

في مناطق أخرى غير أوربية ، أو في عصر آخر غير العصور الوسطى (١) .
ولكن على الرغم من هذه الاختلافات ، فإننا نرى أن تعبير الاقطاعية ،
شأنه في ذلك شأن تعبيرات العلوم الاجتماعية المختلفة ، ليس مجرد تعبير
لوصف جهاز للحكم بذاته ، وإنما هو وصف لنظام اقتصادي محدد يختلف
في مضمونه عن أى نظام سبقه وكان أكثر تحلفاً منه ، وعن أى نظام
لاحق له وأكثر تقدماً منه ، كما نعتقد أنه لا يوجد سبب ينفي إمكان أن
ذلك النظام قد تطور وطبقته شعوب أخرى ، غير الشعوب الأوربية ،
في مراحل مختلفة من التاريخ .

ومع أنه لا يوجد وصف واحد للسمات الاقطاعية ينطبق تماماً مع جميع
حقائق التاريخ ، كما لاحظ إنجلز (وهذا أمر ينطبق على الاقطاعية كنظرية
وكواقع تاريخي ، كما ينطبق على الرأسمالية كنظرية وكواقع تاريخي ، بل
وكما ينطبق على الاشتراكية كنظرية وكواقع تاريخي) . فلا شك في أن
في استطاعتنا أن نحدد ، بشكل دقيق إلى أبعد حد ممكن ، السمات العامة
والرئيسية والمشاركة في النظام الاقطاعي .

لقد ظهرت الاقطاعية ، من الناحية التاريخية ، كمرحلة ضرورية في تاريخ
المجتمع الانساني ، وذلك عندما أصبح نمو القوى الانتاجية غير ممكن إلا
بفضل عمل جماهير الفلاحين الأحرار الذين يملكون أدوات عملهم ،
والذين لهم بعض المصلحة في العمل الزراعي . ومعنى هذا أن السمة العامة
الأولى للنظام الاقطاعي هي سمة اقتصادية .

(١) انظر : Joseph Stayer and Rushton : 'The Idea of Feudalism',
Coulborn in 'FEUDALISM IN HISTORY', Princeton, New Jersey, 1956.
وكذلك Doreen Warriner: 'Land Reform and Economic Development',
Cairo 1955.

وجوهر النظام الاقتصادي القطاعي فيما يتعلق بالأرض هو تقسيم الأراضي، الداخلة في وحدة اقتصادية، إلى حيازات، يقوم الفلاحون بزراعتها بقوة عملهم وبأدواتهم، ويحصلون منها على حاجات معيشتهم. ولذلك، فإن عمل الفلاحين هذا يمثل الانتاج الضروري، إذا استخدمنا تعبير الاقتصاد السياسي النظري. ووصف هذا الانتاج بأنه ضروري يرجع إلى ضرورته بالنسبة للفلاح، إذ هو يزوده بوسائل معيشته، ويرجع — في الوقت ذاته — إلى ضرورته بالنسبة للمالك القطاعي، إذ هو يزوده بالأيدي العاملة اللازمة لزراعة أرضه، وهو الشرط الذي يلتزم به الفلاح تجاه المالك في النظام القطاعي، مقابل حصوله على الأرض التي يزرعها. ويشبه هذا الانتاج الضروري الجزء المتغير من قيمة رأس المال، وهو الجزء الضروري من العمل في المجتمع الرأسمالي. وبالإضافة إلى هذا العمل الضروري الذي يؤديه الفلاح في النظام القطاعي، فإنه يؤدي عملاً فائضاً. ويتألف هذا العمل الفائض من قيام الفلاح بزراعة أرض المالك بأدواته — هو — الزراعية، ويعود نتاج هذا العمل إلى المالك. وهنا نلاحظ أن فائض العمل في النظام القطاعي منفصل، من ناحية المكان، عن العمل الضروري، ونلاحظ أن حيازة الفلاحين للأرض تؤدي في النظام القطاعي دور الأجر العيني بالمعنى الحديث، أي دور وسيلة تزويد المالك بالأيدي العاملة.

وقد اقتضت سيادة هذا النظام الاقتصادي للانتاج الزراعي قيام ظروف ضرورية ناتجة عنه هي التي تكون المظاهر العامة للنظام القطاعي. وهذه المظاهر هي :

١ — سيادة التوزيع والتبادل الطبيعي للمنتجات. أي أن الوحدة الاقتصادية تكون وحدة ذات كفاية ذاتية لها صلة ضعيفة بما هو خارجها. ولهذا، فلقد كان إنتاج الحبوب والمواد الأولية الزراعية، من أجل بيعها في السوق، عاملاً هاماً من عوامل انهيار النظام القطاعي.

٢ — تبعية الفلاح تبعية شخصية للمالك . إذ لا بد للمالك من أن يملك سلطة مباشرة على شخص الفلاح ، وإلا لما استطاع إجبار الفلاح الحائز على الأرض على العمل لحسابه . ويقتضى ذلك قيام نوع من أنواع القسر الاجتماعي الذي تتفاوت درجته بين خضوع الفلاح خضوعاً مباشراً للمالك الأرض الذي يمارس تجاهه سلطة قانونية كاملة ، وبين مجرد حرمان الفلاح من حقوقه الاجتماعية والسياسية .

٣ — حيازة المنتج لوسائل الانتاج بشكل عام ، والأرض بصفة خاصة . وهذا الأسلوب من أساليب الاستغلال والحصول على فائض الانتاج ، مضاد لأسلوب الحصول على فائض الانتاج في النظام الرأسمالي . فبينما هو يقوم في النظام الاقطاعي على أساس ضمان حيازة المنتج للأرض ، فإنه يقوم في النظام الرأسمالي على أساس تجريد المنتج من الأرض .

٤ — إنخفاض المستوى التقني في الزراعة ، وركود التطور فيها ، نظراً إلى فقر الفلاحين ، ونظراً إلى حالة تبعيتهم وجهلهم .

ومن الممكن وصف النظام الاقتصادي الاقطاعي بأنه نظام السخرة ، باعتبار أن العمل السخرة هو الطابع الرئيسي لشكل الاستغلال فيه . ومع أن نظام السخرة هو — بهذا المضمون — أساس النظام الاقطاعي ، فإن من الممكن أن يظل قائماً بعد انهيار النظام الاقطاعي وظهور النظام الرأسمالي . ويرجع ذلك إلى سببين نجد أولهما في طبيعته ازدواج التطور . فالتاريخ يبين لنا أن أي نظام من النظم — وخاصة فيما يتعلق بالنظم القائمة على الملكية الفردية — لا يحل فوراً وبشكل تام محل نظام سابق عليه ، وإنما هو يحل تدريجياً وعلى مراحل . وهكذا ، فبينما تنمو الرأسمالية في الزراعة تدريجياً ، يتحلل نظام السخرة تدريجياً أيضاً . أما السبب الثاني فهو كامن في طبيعة النظامين : الاقطاعي والرأسمالي ، نفسيهما . فإنه عندما

ينهار النظام الاقطاعي (بسبب انهيار التوزيع الطبيعي للمنتجات ، ونشأة السوق الداخلية ، وضعف الكفاية الذاتية والوحدة الاقتصادية للقرية ، وازدياد الترابط بين الأقاليم عن طريق سهولة المواصلات ، وانهيار سلطة المالك على الفلاحين ، وحصول الفلاح على حق شراء الأرض التي يزرعها ، واتجاه مالك الأرض إلى اتباع الأسلوب الرأسمالي في الزراعة ، وإلغاء السخرة قانوناً ، وإلغاء مظاهر القسر ، كالكرياج قانوناً) ، قد تظل العوامل المطلوب توفرها للانتاج الرأسمالي غير متوفرة لفترة من الفترات ، اذ يتطلب الانتاج الرأسمالي وجود طبقة من الناس الذين يعتادون على العمل الأجير ، ويتطلب أن تحمل أدوات صاحب الأرض محل أدوات الفلاح ، ويتطلب أن تنظم الزراعة على أساس الاتجاهات التجارية والصناعية ، وليس على أساس شخصي . وهذه المطالب لا يتم تكوينها إلا تدريجياً ، ويظهر خاص في الزراعة (١) .

ومعنى هذا ، أن وجود بعض مظاهر نظام السخرة في النظام الاقتصادي الزراعي في وقت من الأوقات، لا يدل بالضرورة على أن النظام السائد هو النظام الاقطاعي ، وخاصة في البلاد الخاضعة للاستعمار وهو نظام رأسمالي في أعلى مراحل الرأسمالية . فلقد كوّن الاستعمار النظم الرأسمالية في أمريكا وفي آسيا وفي أفريقيا ، ولكنه ظل محتفظاً — رغم ذلك — بشكل من أشكال الانتاج الزراعي القائم على السخرة ، بل وظل محتفظاً ببعض أشكال العبودية (٢) .

(١) للمزيد من معرفة صفات نظام السخرة الاقطاعي راجع :

V. I. Lenin : «The Development of Capitalism in Russia» —Moscow 1956

(٢) راجع في ذلك :

a) W. Z. Foster : «Essai d'Histoire politique de l'Amerique» —1953

b) A. Williams : «Capitalisme et l'Esclavage» —1950

c) J. de Castro : «La Geographie de la faim» —1954

ومع أنه من رأينا أن السمة العامة الأولى للنظام الاقطاعي ، هي سمة اقتصادية ، فإننا لا نجد مانعاً ، في هذه الدراسة العلمية ، من أن نستعرض المظاهر السياسية للنظام الاقطاعي ، وهي المظاهر الناشئة عن التأثير بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وإن كنا لا نوافق الباحثين الاجتماعيين الأمريكيين على اعتبارها جوهر النظام الاقطاعي .

إن المظاهر السياسية للنظام الاقطاعي تقوم على أساس أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة بين السيد والتابع ، وليست علاقة بين الدولة والمواطن . ومعنى هذا ، أن القيام بالمهام السياسية يعتمد على الاتفاقات الشخصية بين عدد محدود من الأفراد ، وأن السلطة السياسية تعتبر ملكاً شخصياً . ولما كانت الصلات الشخصية على هذه الدرجة من الأهمية في الحكومة الاقطاعية ، فإنها تتجه إلى أقصى فاعليتها في المستوى المحلي والاقليمي ، حيث يسهل قيام مثل تلك العلاقات الشخصية واستمرارها . ولما كانت السلطة السياسية سلطة شخصية وليست سلطة عامة ، (أي سلطة أفراد وليست سلطة أجهزة) ، فليس هناك سوى أقل الاتصال بين المهام السياسية المختلفة ، أي كثيراً ما يكون القائد العسكري مثلاً مديراً إدارياً ، وكثيراً ما يكون المدير الإداري قاضياً ، وهكذا . وفي معظم المجتمعات الاقطاعية ، تعتبر المهام العسكرية أبرز مهام السلطة السياسية ، فعادة ما تبرز الاتفاقات الشخصية بين القادة والاتباع مسألة الخدمة العسكرية ، وعادة ما لا تكون على الأتباع أية واجبات سوى واجباتهم العسكرية ، بل وحتى عند ما لا تكون للخدمة العسكرية أهميتها التي كانت لها في البداية ، فكثيراً ما تستمر التقاليد العسكرية القوية في المجتمع .

ومع هذا ، فإن العلاقات الشخصية لا تكفي وحدها للحكم على أن النظام الاقطاعي موجود .

ويبدو خطأ نظرية أن الاقطاعية نظام سياسى فى مشكلة أبعد ، هى مشكلة اكتشاف السمات الاقطاعية المحددة فى العلاقات بين المالك وحائز الأرض . فإن معظم الطبقات الحاكمة عاشت وتعيش من عمل الفلاحين المزارعين . وهى قد خولت وتحول لنفسها سلطة أمرهم ومحاكمهم وفرض الضرائب عليهم ، ولكن وجود مثل هذه السمة لا يثبت — فى حد ذاته — وجود الاقطاعية .

ومن ثمة ، فإننا نرفض ما يقال عن أن الاقطاعية هى منهج حكم ونظام سياسى ، وتتمسك بأنها نظام اقتصادى تنعكس عنه المظاهر الاجتماعية والسياسية المختلفة .

وهذا فى اعتقادنا ، هو جوهر فهم الاقطاعية .

النظام الرأسمالى :

لقد ولدت الرأسمالية الحديثة من بين أنقاض المجتمع الاقطاعى القديم ، ونما الكيان الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من الكيان الاقتصادى للمجتمع الاقطاعى ، وذلك عندما أصبحت الظروف التى يجرى فيها الانتاج والتبادل فى المجتمع الاقطاعى والتنظيم الاقطاعى للزراعة والصناعة ، غير متناسبة مع تطور القوى الانتاجية ، وقيوداً على ذلك التطور ، فتحلل المجتمع الاقطاعى وأطلق عناصر نمو المجتمع الرأسمالى .

وظهرت بدايات الانتاج الرأسمالى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر فى مدن معينة فى حوض البحر الأبيض المتوسط . ومن الممكن أن نقول أن تاريخ العصر الرأسمالى قد بدأ فى القرن السادس عشر .

ودخلت الرأسمالية إلى الزراعة تدريجياً وعلى مراحل وببطء خاص . ومن الناحية التاريخية ، كان أول نوع من أنواع الرأسمالية التى دخلت إلى

الزراعة هو الرأسمالية التجارية والربوية . ثم دخل رأس المال الصناعي (أى رأس المال المستثمر فى الإنتاج . سواء أكان هذا الإنتاج زراعياً أم صناعياً) ، ورأس المال المالى ، إلى الزراعة . ومع أن هذه الأنواع تختلف عن بعضها بعضاً من ناحية السمات الخاصة والدور التاريخى الذى تقوم به كل واحدة منها ، فإنها تمثل جميعاً نوعاً واحداً من أنواع الظواهر الاقتصادية ، وهو الذى تحدده صيغة عامة هى « شراء السلع من أجل بيعها بالربح » . ومع أن رأس المال التجارى والربوى يسبقان — تاريخياً — رأس المال الصناعى دائماً ، وهما بذلك يعتبران — من الناحية المنطقية — الشرط الضرورى لتكوين رأس المال الصناعى ، إلا أنهما لا يمثلان فى ذاتهما شرطاً كافياً لقيام رأس المال الصناعى ، وهما لا يفتتان دائماً الأسلوب القديم للإنتاج ، ولا يستبدلانه — بشكل حتمى — بالأسلوب الرأسمالى للإنتاج .

وثمة اختلافات عديدة بين الاقتصاديين حول كيفية تكون رأس المال فى بداية نشأته . ويفترض الاقتصاديون لنشأة رأس المال منهجاً يسمونه بمنهج « التجميع البدائى » لرأس المال . ويلعب التجميع البدائى لرأس المال فى الاقتصاد السياسى دوراً يشبه ، إلى حد بعيد ، الدور الذى تلعبه فكرة الخطيئة الأولى فى الدين ، (تلك الأسطورة الدينية التى تقول أن آدم قد أكل التفاحة ، فحق عليه أن يطرد من الجنة ، وكتب عليه أن يأكل خبزه بعرق جبينه) . وفيما يتعلق بالتجميع البدائى يقولون أن الإنسان واحد من اثنين ، فهو إما رجل حريص يحب التوفير ، أو هو مسرف مبذر يحب الفقر ، والأول مكتوب عليه أن يكون لديه المال ، والآخر مقدر عليه أن يبيع جلده ليأكل . وقد بدت تلك الأسطورة الأخيرة فى أدبنا العربى تحت اسم « التراكم البدائى » ، وقال الذين استخدموها أن رأس المال يتراكم بنفسه وأن هذا التراكم يتم دون أن يكون ضد الشعب .

والتجميع البدائي لرأس المال ليس أسطورة لاهوتية ، وإنما هو قانون اقتصادي موضوعي ، تتحول النقود بمقتضاه إلى رأسمال ، ويصنع رأس المال فائض قيمة ، ومن فائض القيمة يتكون رأسمال جديد . والتجميع يقتضي بذلك فائض القيمة قبله ، وفائض القيمة يقتضي وجود الانتاج الرأسمالي ، والانتاج الرأسمالي يقتضي وجود كمية من رأس المال ومن قوة العمل في أيدي منتجي السلع . ومن هنا ، تبدو الحركة كلها وكأنها تجري في دائرة مفرغة ، لا نستطيع الخروج منها إلا بأن نفترض وجود تجميع بدائي (تجميع سابق كما وصفه آدم سميث) قبل التجميع الرأسمالي . وهو تجميع ينتج عن شكل الانتاج الاقطاعي ، ويتجه إلى التجارة والربا ، ولكنه لا ينتج عن شكل الانتاج الرأسمالي ، وإن كان هو نقطة بدايته (١) .

ومن ثمة ، فليست مشكلة التجميع البدائي لرأس المال من الزراعة هي جوهر المسألة الرأسمالية في الزراعة ، وإنما الجوهر هو الأسلوب الرأسمالي للحصول على فائض القيمة ، أي الأسلوب الرأسمالي للاستغلال . وجوهر الأسلوب الرأسمالي في الانتاج هو العمل الأجير ، أي أن المنتج المباشر يؤجر قوة عمله لمالك الأرض مقابل أجر يساوي الجزء الضروري للامم لمعيشة الفلاح ، بينما يحصل صاحب الأرض على فائض العمل في شكل ربح مالي . ويعتبر الإيجار في الاقتصاد الزراعي جزءا من فائض القيمة التي يخلقها العمال الأجراء ، شأنه في ذلك شأن العمل الأجير . وقد حاول الاقتصاديون الرأسماليون أن يفرقوا بين الأجر والإيجار ، ولكن الاقتصاديين العلميين أكدوا أن الإيجار يمثل زائداً على متوسط الربح ، وهو زائد يقدمه زارع الأرض إلى مالك الأرض ،

(١) راجع : Karl Marx : «Capital» V.I.

مقابل الانتفاع بأرضه ، وبالتالي فهو يمثل فائض قيمة ناتجة عن عمل المزارع ، وهو ما يحدث بشكل آخر ، في حالة استخدام العمال الأجراء .

وهناك فهم تقليدي للاقتراض النظري القائل بأن الرأسمالية في الزراعة تقتضى وجود العامل الأجير . وهذا الاقتراض صحيح ، باعتباره يبين الاتجاه الرئيسى للرأسمالية . ولكننا نرى الرأسمالية في الزراعة تعطى قطعة أرض للفلاح لزراعتها . مقابل إيجار نقدي أو عيني ، ويحدث هذا لتحقيق مصلحة أصحاب العمل الريفيين أنفسهم ، وتنتج عن ذلك ظاهرة وجود الفلاح ذى قطعة الأرض الصغيرة التى ينتفع بها فى جميع البلاد الرأسمالية ، ولكن هذه الظاهرة لا تنفى عن الفلاح صفة أنه من العمال الزراعيين المعدمين .

ونظراً إلى أهمية الإيجار فى النظام الرأسمالى فى الزراعة ، فلا بد لنا من بحثه بالتفصيل .

إن تاريخ إيجار الأرض يبدأ بالسخرة ، (أى عندما يخلق المزارع فائض إنتاج بالعمل فى أرض السيد) . وتكون الأرض التى ينتفع بها المزارع مقابل ذلك هى بمثابة الإيجار المدفوع بالعمل . ويتطور الإيجار بعد ذلك إلى إيجار عيني بأن يدفعه المزارع بجزء من الحاصلات ، (أى عندما يخلق المزارع فائض القيمة بعمله فى أرضه ، ثم يتنازل عن ذلك الفائض للمالك بسبب القسر غيرالاقتصادى) . ثم يتحول الإيجار إلى إيجار نقدي ، (وهو فى الواقع إيجار عيني محول إلى نقود) وذلك عندما يتطور اقتصاد السلع ، وتظهر السوق الداخلية . ثم يتحول إلى إيجار رأسمالى ، وذلك عندما يحل مستغل الأرض محل المزارع ، وهو المستغل الذى يزرع الأرض مستعيناً بالعمال الزراعيين الأجراء .

وفى البلاد المتخلفة ، نرى أن تحول الإيجار العيني إلى إيجار نقدي ،

ليس أمراً ضرورياً فحسب ، بل هو أمر محتم عند ما تتكون طبقة من العمال الزراعيين المعدمين الذى يؤجرون قوة عملهم . وفى خلال مرحلة نشأة تلك الطبقة من العمال الزراعيين — وهى المرحلة التى تظهر فيها تلك الطبقة بشكل تلقائى وجزئى — تظهر بالضرورة عادة بين المزارعين الأغنياء لاستغلال العمال الزراعيين بإطراد ، وذلك كما حدث أثناء النظام الاقطاعى ، عندما كان الأقبان الأغنياء يستخدمون أبقانهم لحسابهم . وبهذه الطريقة يكتسب المزارعون الأغنياء — تدريجياً — القدرة على تجميع كمية محددة من الثروة . بل ويحولون أنفسهم بعد ذلك إلى رأسمالين . ويؤدى ذلك إلى تجريد جزء كبير من سكان الريف من ملكية الأرض ، ويؤدى إفقار سكان الريف نتيجة لذلك إلى تكوين جيش احتياطى من العمال . ويتحول المزارع المستأجر إلى منتج لأكبر حد من فائض القيمة بسبب زيادة الإيجار نتيجة المضاربة الرأسمالية بالأرض ، بينما يتحول العامل الزراعى إلى مشغل بأقل أجر . ويصبح المزارع المستأجر والعامل الزراعى زريبين من بعضهما بعضاً ، ويظلا واقفين وإحدى قدميهما على الأرض ، والقدم الأخرى فى مستنقع الفقر المتزايد .

ونظراً إلى أن مساحة الأرض محددة فى الواقع ، وأنها تصبح فى البلاد الرأسمالية مشغولة بملاك أفراد ، فإن سعر إنتاج الحاصلات الزراعية يتقرر وفقاً لتكاليف الانتاج ، لا فى الأرض المتوسطة الجودة وإنما فى أسوأ الأراضى ، وليس فى الظروف المتوسطة وإنما فى أسوأ الظروف . ويكون الفرق بين هذا السعر المحدد وسعر الحاصلات الفعلى فى الأرض الجيدة (أو فى الظروف الأحسن) ما نسميه باسم « الإيجار النسبى » .

ومن ناحية أخرى ، تقتضى تسوية معدل الربح ، فى جميع فروع الصناعة والاقتصاد المحلى بوجه عام ، الحرية الكاملة للتنافس ولانتقال رأس المال

من فرع إلى فرع آخر من فروع الاقتصاد المحلي . ولكن الملكية الفردية للأرض تخلق الاحتكار ، والاحتكار يعرقل حرية انتقال رأس المال من فرع إلى فرع . ولما كانت الزراعة في النظام الرأسمالي متأخرة عن الصناعة من الناحيتين التقنية والاقتصادية ، فإن التركيب العضوي لرأس المال في الزراعة يكون منخفضاً عن التركيب العضوي لرأس المال في الصناعة . وينتج عن هذا أن قيمة الحاصلات الزراعية تكون أعلى من الثمن العام للإنتاج ، وأن حجم فائض القيمة يصبح في الزراعة أعلى من الربح المتوسط . وهذا الزائد من فائض القيمة عن الربح المتوسط هو ما نسميه باسم «الايجار المطلق» .

ولو لم تكن هناك ملكية خاصة للأرض لدخل هذا الزائد من فائض القيمة ، أي الايجار المطلق ، في التقسيم العام بين الرأسماليين ، ولكانت الحاصلات الزراعية تباع ، من ثم ، بثمان الإنتاج . ولكن الملكية الخاصة للأرض تعوق المنافسة الحرة ، وتعوق تحويل رؤوس الأموال من الزراعة إلى الصناعة ، كما تعوق تكوين ربح متوسط مشترك بين المؤسسات الزراعية والصناعية . ولهذا ، فإن المنتجات الزراعية تباع بثمان أعلى من الثمن العام للإنتاج .

وفي ظل الرأسمالية لا يمكن القضاء على الايجار النسبي ، ولكن في الامكان القضاء على الايجار المطلق ، وذلك — مثلاً — عن طريق تأمين الأرض وجعلها ملكاً للدولة . وجعل الأرض ملكاً للدولة يقضي على احتكارية ملاك الأرض الأفراد ، ويؤدي إلى تحقيق المزيد من التطبيق المنظم الكامل ، لحرية التنافس في الزراعة . ومن ثمة ، فإننا نرى خلال تاريخ الرأسماليين الراديكاليين أنهم طالبوا مراراً وتكراراً بتأمين الأرض ، وهو مطلب رأسمالي تقدمي ، وإن كان يثير في الوقت ذاته فزع أغلبية

الرأسماليين ، لأنه يمس حق الملكية الفردية من ناحية ، ولأنه يمس نوعا هاما وحيويا من أنواع الاحتكار ، ألا وهو احتكار وسائل الانتاج بشكل عام . فضلا عن أن الرأسماليين ذاتهم مدعمين بملكية الأرض ، وذلك لأن مصالح طبقة الرأسماليين الصناعيين قد أصبحت تتشابه أكثر فأكثر مع مصالح الملاك العقاريين ، وهما يعملان سوياً في صراعهما ضد الفلاحين والعمال .

وإلى جانب الأجر والايجار في الاقتصاد الرأسمالي في الزراعة ، توجد سمات أخرى لذلك الاقتصاد ، منها سمة ملكية المزارع الصغيرة . وهذه المزارع هي أساس الانتاج الرأسمالي على النطاق الصغير . ولكن نجاح مثل هذا النوع من الانتاج الزراعى ، لا يحدث إلا فى إطار أوضاع اقتصادية ضيقة وبدائية للانتاج والمجتمع . وفى الرأسمالية ، لا يختلف استغلال الفلاح عن استغلال العامل الصناعى إلا اختلافاً شكلياً ، ولكن المستغل واحد فى الحالىين ، وهو رأس المال . ولا ينجو المالك الصغير من ذلك الاستغلال ، فالرأسمالى يستغله عن طريق الربا والرهونات والسلف ، والطبقة الرأسمالية كلها تستغله عن طريق الضرائب التى تفرضها الدولة . وما الملكيات الصغيرة للمزارعين إلا الحجة التى تسمح للرأسمالى بأن يحصل على الربح والفائدة والايجار من الأرض ، بينما يترك الزارع لنفسه لى يبحث عن الطريقة التى يستطيع أن يحصل بها على أجوره . وكقاعدة عامة ، يتنازل المزارع الصغير للمجتمع الرأسمالى ، أى للطبقة الرأسمالية ، عن جزء من أجوره ، ويسقط إلى هوة الفقر ، تحت ستار دعوى أنه قد أصبح مالكا فرديا .

ويجتم النظام الرأسمالى فى تطوره انهيار الملكيات الزراعية الصغيرة . لأن الملكيات الزراعية الصغيرة تتناقض — بطبيعتها — مع تطور القوى الاجتماعية للعمل المنتج ، ومع الأشكال الاجتماعية للعمل ، ومع الاتجاه

التركز الاجتماعي لرؤوس الأموال ، ومع ضرورات التوسع في تربية المواشي (من أجل سد حاجات السكان من اللحوم والألبان) ، ومع ضرورة تطبيق الاكتشافات التقنية والعلمية المتقدمة في الزراعة .

ولا بد من أن يزيد نظام الرهن والتسليف والضرائب من فقر هؤلاء الملاك الصغار يوماً إثر يوم . ويؤدي إنفاق رأس المال في شراء المزيد من الأرض إلى سحب رأس المال من عمليات تحسين الزراعة ، كما يؤدي باستمرار إلى تفتت الأرض ، وعزل المنتجين أنفسهم عنها .

ويخلق تفتت الأرض مجموعتين متطرفتين من بين المزارعين المتوسطين والصغار . والسمة المشتركة لهاتين المجموعتين هي ضعة اقتصاد السلعة والنقود . والمجموعة الأولى تتألف من المزارعين الأغنياء ، الذين يقومون بالزراعة التجارية بمختلف أشكالها ، ثم يأتي بعدهم أصحاب المؤسسات التجارية والصناعية ، وهونوع من أنواع الازدواج بين الزراعة والصناعة . وتنشأ من هذه الطبقة من المزارعين الأغنياء طبقة من المزارعين الرأسماليين ، الذين يلعب التأجير دوراً كبيراً في أراضهم . ومع أن الرأسمالية الزراعية قد تمثل أقلية في الريف من ناحية العدد ، فإنها تمثل قوة كبيرة في المجتمع الريفي ، نظراً إلى مجموع إنتاجها وما تملكه من وسائل الإنتاج . أما المجموعة الثانية التي تنشأ فهي الطبقة العاملة التي تشمل أيضاً الفلاحين الفقراء أصحاب الملكيات الضئيلة .

ومن هنا ، نستطيع أن نحدد السمات الرئيسية للنظام الرأسمالي في الزراعة بما يلي :

١ — فصل المنتج المباشر عن الأرض وتركز جزء كبير من الأرض الزراعية في أيدي الملاك العقاريين .

٢ — قيام الملاك العقاريين بتأجير الجزء الأكبر من أراضهم للمزارعين

٣ - قيام الملاك العقاريين باستغلال ما يحتفظون به من أراضيهم على أساس استغلال العمال الأجراء .

٤ - تشترك طبقة كبيرة العدد من صغار المزارعين في ملكية نسبة صغيرة من الأراضي الزراعية ملكية فردية ، الأمر الذى ينشأ عنه تفتت الأرض بين صغار الملاك الزراعيين الذين يستغلهم الرأسماليون المليون والملاك العقاريون .

٥ - سيادة اقتصاد السوق ، أى نظام توزيع المنتجات الزراعية عن طريق التبادل النقدى ، أى عن طريق تبادل السلع . والأسلوب الأساسى لتكون السوق هو التقسيم الاجتماعى للعمل ، وذلك عندما تصبح الأشكال المختلفة لتصنيع المواد الخام والعمليات العديدة فى هذا التصنيع منفصلة عن الزراعة ، الواحدة بعد الأخرى ، وعندما تصبح فروعاً مستقلة للصناعة تتبادل منتجاتها بمنتجات الزراعة . وفى هذه الحالة ، تصبح الزراعة نفسها صناعة ، أى تصبح منتجة للسلع ، ويجرى فيها أسلوب التخصص نفسه . ومن ثمة ، تتحول الأرض إلى رأسمال ، وتستخدم فى إنتاج السلع ، وبالتالي تتحول هى نفسها إلى سلعة . وتصبح هناك سوقاً لوسائل الإنتاج ، أى سوقاً للأرض . وتنشأ عن ذلك جميع متناقضات اقتصاد السلع ، وهى التنافس والنضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى والجوع إلى الأرض المشتراة أو المؤجرة .

وتتحول الرأسمالية فى الزراعة إلى الاشتراكية . لا بواسطة إعادة توزيع الملكيات الفردية للأرض ، ولا بواسطة القضاء على الإيجار المطلق . وإنما هى تتحول ، من الناحية الاقتصادية ، نتيجة لسرعة نمو رأس المال الثابت (رأس المال المستخدم فى وسائل الإنتاج الزراعى لتحسين الأرض ، وزيادة غلتها واستخدام الآلات فى الزراعة) بالنسبة إلى نصيب رأس المال

المتغير (الجزء الذى يمثل الأجور ويمثل المنصرف لسد حاجات صاحب الأرض الشخصية) .

النظام الاشتراكى :

كما قامت الاقطاعية على أساس وعلى أنقاض المجتمع العبودى ، وكما قامت الرأسمالية على أساس وعلى أنقاض المجتمع الاقطاعى ، قامت الاشتراكية على أساس وعلى أنقاض المجتمع الرأسمالى .

فلقد صنعت الرأسمالية السلاح الذى يقضى عليها ، ألا وهو الطبقة العاملة الحديثة . وقامت طبقة العمال وتطورت بقيام الرأسمالية وتطورها ، ولكن سرعان ما أصبح العمال لا يجدون ضرورات العيش إلا بالعمل ، وأصبحوا لا يجدون العمل إلا إذا كان يكفل زيادة رأس المال ، وأصبحوا يبيعون قوة عملهم كسلعة ، ويتعرضون للمنافسات وتقلبات السوق . كما فقدوا — فى الوقت ذاته — كل لذة فى العمل ، نتيجة لاتساع استخدام الآلات والتقسيم التجزئى التخصصى للعمل ، وأصبحوا بمثابة العبيد للآلة .

وفى بادىء الأمر ، استعانت الرأسمالية — فى ظروف نشأتها الأولى ونموها — بالعمال والفلاحين لتحطيم الملكية المطلقة ونفوذ الاقطاعيين والرأسماليين المعارضين للتقدم الصناعى . ورفعت الرأسمالية فى خلال تلك المارك راية اشتراكية تقول أن التجارة الحرة لمصلحة الطبقة العاملة ، وأن الحماية الجمركية لمصلحة الطبقة العاملة ، وأن التجميع الصناعى لرأس المال لمصلحة الطبقة العاملة ، وأن إصلاح السجون لمصلحة الطبقة العاملة ، وأن الرأسمالى يجب أن يظل رأسمالياً ، لأن فى ذلك مصلحة الطبقة العاملة . وفى الوقت ذاته ، حاول ملاك الأرض استخدام العمال لمصلحتهم ضد الرأسمالية ، فأخذوا يؤيدون مطالب العمال ويحاربون مطالب الفلاحين .

ولكن تطور الصناعة أدى إلى ازدياد عدد العمال ، وأدى إلى زيادة تركيز قوتهم . وكشفت تجاربهم مع الرأسمالية عن مدى قوتهم المستقلة ، وعن فشل الرأسمالية في التغلب على الأزمات التي تؤثر في الأجور ، كما كشفت لهم عن مدى خطر تنافسهم فيما بين بعضهم بعضاً . ومن هنا ، فقد عملوا على توحيد صفوفهم والقضاء على التنافس فيما بينهم ، وألفوا لذلك النقابات والروابط والنوادي العمالية والأحزاب السياسية ، وتسلحوا بالاعتصاب والاضراب ، وأخذوا يضربون النظام الرأسمالي في كل مكان . وأسفرت الضربات المتتالية للطبقة العاملة ضد الرأسمالية عن تحطم أضعف حلقات النظام الرأسمالي في النطاق العالمي ، فكانت ثورة روسيا الاشتراكية سنة ١٩١٧ التي بدأت تبنى مجتمعاً اشتراكياً في سدس مساحة الكرة الأرضية .

وجوهر الأسلوب الاشتراكي في المسألة الزراعية هو إلغاء الملكية الفردية للأرض ، واستخدام جميع الدخل الزراعي في الأغراض العامة ، وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل العام ، وتركيز وسائل الائتمان الزراعي في يد الدولة ، وتنشيط أعمال إصلاح الأراضي البور وتحسين التربة وفقاً لخطة عامة ، وتحريم استخدام الأفراد للأيدي العاملة الأجنبية ، وربط الزراعة بالصناعات الانتاجية ، والقضاء التدريجي على الفوارق الحضارية بين القرية والمدينة ، وزيادة التعادل في توزيع السكان في جميع أنحاء البلاد .

وقد دخلت الاشتراكية منذ سنة ١٩١٧ في الاتحاد السوفيتي ، وفي الجمهوريات الشعبية بعد سنة ١٩٤٥ ، وفي الصين منذ سنة ١٩٤٩ ، في عدة تجارب لحل المسألة الزراعية حلاً اشتراكياً . وقد أسفرت جميع تلك التجارب عن ظهور عدة سمات عامة رئيسية للنظام الاشتراكي في الزراعة وهي :

١ — تحديد هدف مرسوم للإنتاج الزراعى ، وهو إنتاج الكميات اللازمة لكفاية حاجات السكان وحاجات الدولة من المواد الغذائية والمواد الأولية ، وذلك وفقاً لمشروعات محددة الوقت ومحددة المراحل . ومن ثمة يجرى الإنتاج الزراعى وفقاً للقوانين الموضوعية ، وليس وفقاً لإرادة الأفراد ، أو وفقاً للمصالح الذاتية لهؤلاء الأفراد ، كما يجرى على أساس إنتاج الحد الأقصى الممكن من كل شبر من الأرض المزروعة بأقل جهد وعمل ممكنين .

٢ — اقتضى الوصول إلى هذا الهدف ، تنظيم المزارع والعمل الزراعى على أساس وحدات إنتاجية كبيرة ، على مستوى عال من الرقى التقنى ، وتكفل للمزارع النصيب العادل مقابل ما يؤديه من عمل . واتخذ التنظيم شكلاً رئيسياً هو شكل المزرعة الجماعية . فلقد أعادت الثورة الاشتراكية للفلاحين الأرض ، بعد أن كانت فى أيدي العائلة المالكة والمؤسسات الدينية وكبار الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء . ولكن إذ لاحظت السلطة الاشتراكية أن الإنتاج الزراعى الصغير يولد نظاماً رأسمالياً ، وتتولد عنه طبقة رأسمالية ، فقد قامت الدولة بتجميع المزارع الصغيرة للمزارعين فى وحدات زراعية كبيرة هى التى عرفت باسم « المزارع الجماعية » . وقد كان انضمام المزارعين إلى تلك الوحدات اختيارياً كما تم أحياناً بالقوة ، وجرى على مدى نحو عشرة أعوام . وفى الوقت ذاته أصبح من حق المزارعين الجماعيين أن يحتفظوا بقطعة من الأرض لزراعتها خضروات أو غير ذلك ، وأصبح من حقهم أن يملكوا عدداً غير محدد من الدواجن ، وعدداً محدداً من الماشية . ويشغل الفلاحون فى المزارع الجماعية بمقتضى خطة مدروسة للزراعة ، ويحاسبون على عملهم على أساس الإنتاج ، فإذا زاد إنتاجهم كوفئوا بالأجور والعلاوات ، وإذا نقص إنتاجهم نقصت أجورهم ووقعت عليهم

الغرامات . ويحتسب العمل على أساس مقياس ما يسمى « يوم العمل » .
ويوم العمل هو وحدة متساوية تمثل العمل في كل نوع من أنواع المهن
في المزرعة الجماعية . وهناك مبيع درجات للعمل في المزرعة الجماعية ، وهي
درجات مقررة وفقاً لنوع العمل الذي يقوم به الشخص في المزرعة ، ووفقاً
لما إذا كان العمل عملاً إدارياً أو عملاً فنياً أو عملاً فلاحياً أو عملاً متعلقاً
بتربية الماشية أو الرعي أو الحراسة أو النظافة ، وهكذا . وعلى عضو
المزرعة الجماعية أن يعمل حداً أدنى من أيام العمل في المزرعة ، ثم له أن
يكرس بقية عمله لزراعة مزرعته الخاصة الصغيرة . ويحصل عضو المزرعة
الجماعية على أجره في آخر العام ، بعد أن يقسم دخل المزرعة — بعد خصم
الضرائب المستحقة للدولة — على جميع أعضاء المزرعة على أساس عدد أيام
العمل المستحقة لكل منهم ، ويدفع جزء من الأجر تقدماً وجزء عينا .

وتتفاوت مساحة كل مزرعة جماعية بين ألف فدان و ٣٠ ألف فدان ،
وهي تدر دخلاً يصل أحياناً إلى نحو مليون جنيه في السنة . ويكفل ارتفاع
الدخل في المزارع الجماعية للمزارعين نسبة عالية من التجميع المالى الذى
يستخدم في بناء المساكن الحديثة ، وتزويدها بأحدث وسائل الراحة ، ورفع
مستوى المزارعين المادى والثقافى والحضارى إلى حد كبير جداً .

٣ — بالإضافة إلى المزارع الجماعية ، وهى التنظيم السائد في جميع
الأراضي الزراعية في البلاد الاشتراكية ، والتي تسمى مزارع جماعية في
الاتحاد السوفيتى ومزارع تعاونية في البلاد الاشتراكية الأخرى ، وبالإضافة
إلى الأراضي ذات المساحات الصغيرة التى يستغلها أعضاء تلك المزارع
استغلالاً شخصياً (بقوة عملهم وبدون أن يستخدموا أيدي عاملة أجيرة) ،
يقوم شكل ثانٍ للتنظيم الزراعى الثانوى وهو شكل « مزارع الدولة » .
ومزارع الدولة هى المزارع التى تديرها الدولة مباشرة ويعمل فيها المزارعون

كعمال ، مثل عمال الصناعة . والهدف الرئيسى لتلك المزارع هو تطوير الأراضي البور أو الضعيفة الغلة وإعدادها إعداداً كاملاً للزراعة الميكانيكية الحديثة المتقدمة ، وجعل هذه المزارع بمثابة النماذج البارزة لما يجب أن تكون عليه الزراعة في المزارع الجماعية .

ع — تقوم الدولة بإنشاء محطات الآلات الزراعية والمحارث الميكانيكية التي تخدم المزارعين وتزودهم بالمعدات والأدوات الزراعية الحديثة ، الأمر الذي يجعل الزراعة أقرب ما تكون إلى الصناعة الميكانيكية ، ويجعل الفلاح في مستوى أقرب ما يكون إلى مستوى العامل الصناعى الماهر . كما أن هذه المحطات مزودة بالخبراء الزراعيين على اختلاف اختصاصاتهم ، وهم يرشدون المزارعين ويعلمونهم . وتقوم المزارع الجماعية بمقابل الخدمات التي تحصل عليها بواسطة محطات الآلات والمحارث الميكانيكية ببيع نحو ثلاثة أخماس محصولها من الحبوب إلى الدولة بأسعار محددة رسمية ، وتبيع ما تبقى في السوق الحرة . ويدرس الاتحاد السوفييتى في الوقت الحاضر إمكانية إلغاء محطات الآلات الزراعية والمحارث ، بعد أن ارتفع مستوى دخل المزارع الجماعية إلى حد يكفل لها شراء تلك الآلات . وبعد أن أصبحت الدولة قادرة على الحصول على ما تحتاج إليه من القمح من مزارع الدولة التي اتسعت بصفة خاصة في الأراضي المدرءة .

ه — تحصل الدولة على ضريبة نسبية من المزارع الجماعية ، وتنفق حصيلة تلك الضرائب كاملة في رفع المستوى العام للفلاحين في ميادين الصحة والتعليم وما أشبه .

ومع هذا ، فقد كشفت تجارب النظام الاشتراكي في الزراعة حتى الآن عن بعض العيوب والمتناقضات . وتعمل المجتمعات الاشتراكية في دأب على إصلاح تلك العيوب وحل المتناقضات . ومن أهم العيوب ظاهرة

البيروقراطية في الزراعة ، حيث يحصل بعض الموظفين الإداريين والفنيين لأنفسهم على مزايا أكثر مما يستحقون . كما ظهر وجود نقائص وأخطاء خطيرة في أجهزة إدارة المزارع الجماعية ، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب وعلف الماشية . وظهر نقص في عدد الخبراء الفنيين الذين يقيمون في المناطق الزراعية . وظهرت بعض العقبات في سبيل التخفيض المستمر لأسعار المواد التي تسد حاجات الشعب المعاشية ، وفي سبيل الزيادة المستمرة لدخل الفرد في المزارع الجماعية ، وبالتالي لزيادة قدرته الاستهلاكية . أما فيما يتعلق بالمتناقضات فمنها المتناقضات بين المصالح الجماعية لأعضاء المزارع ومصالحهم المنفصلة كأفراد ، والمتناقضات بين المزارع الفقيرة والمزارع الغنية ، والمتناقضات بين القادة في المزرعة الجماعية والأعضاء العاديين . وهي متناقضات لا يمكن حلها إلا بتوسيع نطاق الديمقراطية (١).

هذه هي الخطوط العامة والقوانين الرئيسية للنظم الاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية في الزراعة ، وهي النظم التي كونت البيئة التاريخية للمسألة الزراعية في مصر . فلقد كانت المسألة الزراعية منذ عهد الفراعنة تجري في إطار ما يمكن أن نسميه بالنظام الاقطاعي التاريخي العام ، وجرت منذ عهد محمد علي في إطار ما يمكن أن نسميه بالنظام الرأسمالي التاريخي العام ، وهي تجري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في إطار ما يمكن أن نسميه بالنظام الاشتراكي العام .

ومن هذه البداية ، نستطيع أن ننقل من التعميم التاريخي إلى التخصيص بالنسبة لمصر ، لنبحث المسألة الزراعية كما نشأت وكما تطورت في مصر منذ عهد الفراعنة إلى صدور قانون الاصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢

(١) أنظر مقال : "Internal Contradictions in the Countryside" -- People's

China No. 17/1957

مصر الاقطاعية

ينحى كثير من المؤرخين إلى وصف مصر في فترات مختلفة من تاريخها بأنها « مصر الاقطاعية » ، ولكنهم لم يتحروا الدقة في استخدام تعبير الاقطاعية بمعناه العلمى المحدد الذى يبناه فى الفصل السابق . ونلاحظ على تلك الظاهرة ، أول ما نلاحظ ، أن ذلك الوصف كان يسبغ ، بصفة خاصة على الفترات التاريخية التى كانت تقع فيها سلطة الحكومة بين أيدي نبلاء محليين أو إقليميين ، بحكم الواقع وليس بحكم القانون ، وذلك فى الحالات التى كانت فيها الحكومة إما غير موجودة على الإطلاق ، أو كانت أضعف من أن تبسط سيطرتها الكاملة على الأقاليم أو على الحكام المحليين .

ولكن دراسة تاريخ ملكية الأرض فى مصر ، والنظم السائدة فى الزراعة وفى الدولة ، من عهد الفراعنة حتى عهد محمد على ، تكشف لنا عن انعدام الملكية الفردية للأرض ، (وهى صفة من صفات الاقطاع كما هو معروف فى أوروبا) ، وعن أن الدولة — وحدها — (بمثابة فرعون أو السلطان) ، هى التى كانت تملك الأراضى الزراعية .

الأرضية والفراعنة :

لقد كان فرعون في بداية التاريخ المصرى هو الإله . وكان يعتبر نفسه ويعتبره الناس مبعوثاً من لدن الآلهة ليحكم البشر . وكانت إرادته هى القانون ، وليست مجرد إرادة لها قوة القانون . ولم يكن هناك مصدر آخر للتشريع فى مصر الفرعونية إلا مصدر إرادة الملك الإله .

وحتى الأسرة الرابعة ، كان الواقع متفقاً اتفاقاً كاملاً ، إلى حد بعيد ، مع تلك النظرية . فقد كانت الحكومة حكومة يروقراطية استبدادية يرأسها الملك ، ولم يكن هناك سوى رجل واحد (على ما يظن) يمارس سلطة إدارية وقضائية عليا ، فى ظل الملك ، فى جميع أنحاء مصر ، وهو الوزير ، وكانت المملكة مقسمة إلى عدد من الوحدات الادارية (نحو ٢٢ وحدة فى مصر العليا ونحو ٣٠ وحدة فى مصر السفلى) . وكانت تلك الوحدات يحكمها موظفون يعينهم الملك ، وكانت أقصى درجات طموح هؤلاء الموظفين هى التمتع برضاء الادارة المركزية ، وبرضاء البلاط الملكى ، وليس التمتع برضاء سكان الأقاليم التى يحكمونها . وكانت الحكومة المركزية منظمة فى شكل إدارات تعمل فى جميع أنحاء البلاد بواسطة الموظفين المعينين . وهناك أدلة تاريخية على أن الحكام ، الذين كان عملهم يرضى الملك ، كانوا ينقلون من وظيفة إلى وظيفة ، وكان أفراد الأسرة المالكة وأبناء الملك يتولون أعلى المناصب .

وفى الوقت ذاته ، كانت الحكومة هى التى تقوم بشق قنوات الري وبناء السدود لحماية الأرض من الفيضان ، وضبط مياه النيل وتخزينها وتوزيعها . فقد كان هذا النظام — ولا يزال — شرطاً حيوياً لضمان معيشة المصريين .

وإذ كانت عمليات الري والصرف في مصر تحتاج إلى جزء كبير من قوة العمل التي لا تستخدم فعلا في الزراعة ، أو التي لا يمكن استخدامها بطريقة مفيدة في الزراعة ، وإذ كان من غير المستطاع القيام بتلك المهمة « المائية » بشكل مفيد على أساس محلي بحت ، فقد كانت الحكومة المركزية تحرص دائماً على وحدة البلاد الادارية والسياسية لتنفيذ مشروعات الري العامة ، كما كانت تمارس سلطة فعلية إيجابية ، وتسيطر على قوة عمل كبيرة .

ولقد كان فرض العمل « الإجباري » على الرعايا يمثل مصدراً هاماً من مصادر دخل الملك في الدولة المصرية القديمة ، وفي العصور التالية لها . وبالإضافة إلى ذلك المصدر الهام ، كان هناك مصدر آخر من مصادر دخل الملك ، وهو حق موظفيه في الاستيلاء على مختلف أنواع الحاصلات والمواد أثناء سفرهم في مهمة للملك . أما الجزء الأكبر من دخل الملك ، فكان يستمد من مزارعه الملكية .

ولقد كان الملك ، بوصفه الإله ، وبحكم سيطرته الفعلية على موارد الري والقوى العاملة ، هو المالك الوحيد لأرض مصر . والمعتقد إلى حد بعيد أن بعض المزارع الملكية كان يدار بواسطة موظفين يعينهم الملك ويحصلون على رواتب ثابتة ، وأن بقية المزارع كانت تعطى للفلاحين لزراعتها والاتفاع بها مقابل التزامات معينة .

وفي عهد الأسرة الرابعة ، كان بناء أهرام الملك هو أكبر مهمة للحكومة ، وكان تقديم المنافع المادية ، التي تكفل للملك ولبن حوله الرضاء الأبدى ، هو أسمى خدمة تؤدي . وفي خلال ذلك ، تفضل الملك فسمح لكبار الموظفين المقربين إليه ببناء مقابرهم بالقرب من أهرامه ، حتى يظلوا على علاقة وثيقة به في الآخرة ، كما كانوا على علاقة وثيقة به في الدنيا . وأوقف

الموظفون على مقابرهم الأرض والماشية والناس (العبيد والأقنان) ، كما أوقفوا مصادر الدخل من الهبات المستقبلية . ونشأت فئة من الناس مهمتها الإشراف على تلك الأوقاف وسموا أنفسهم باسم « خدام الروح » . وكانت الأرض الموقوفة منحة من الملك . واستنزمت المقابر بناء المعابد التي يقوم عليها من سموا أنفسهم باسم « خدام الإله » ، أى الكهنة .

ومن ثمة ، فقد كانت هناك علاقة وثيقة بين حيازة الأرض (فى أيدي الموظفين وخدام الروح والكهنة) وبين تأدية الخدمات للدولة . ومع أنه كان من المحرم أن يملك حى وقفاً من الأوقاف (وإنما يملكه الإله أو الميت) من الناحية القانونية ، غير أنه من المحتمل أن خدام الروح وخدام الإله استطاعوا — فى الواقع — أن يتصرفوا فى حقوقهم وواجباتهم بالوصية أو التوريث . بل ولقد كانت مراكز الكهنوت فى الدولة الوسطى تباع وتشترى كأى شىء مملوك .

وفى أواخر عهد الأسرة الرابعة ، أخذ الملك — بسبب ضعف مالية الدولة نتيجة لتكاليف بناء الأهرامات — يدفع جزءاً من مرتبات موظفيه عينا (طعاما وكساءاً وشراباً الخ) ، ويدفع جزءاً من هذه المرتبات بمطايا من الأرض . وليس لدينا دليل على أن استمرار حيازة الأرض الموهوبة للموظف كجزء من راتبه كان يعتمد على استمرار قيام الموظف بوظيفته ، ولكن الاعتقاد السائد هو أن تلك الأراضى كانت تورث . وهناك بعض من يعتقد أن تلك الأراضى كانت تباع كذلك . ويعزى انهيار الدولة القديمة إلى عدة أسباب من بينها الزيادة المطردة فى قعر الحكومة نتيجة للأثر التجميعى للعطايا من الأرض ، للموظفين والمعابد والأوقاف .

واتسم عهد الأسرتين الخامسة والسادسة بالاتجاه المطرد نحو اللامركزية الحكومية ، وأصبح حكام الأقاليم ثابتين فى مراكزهم الاقليمية ، ولم يعودوا

ينقلون من إقليم إلى إقليم . وأنشئت وظيفة جديدة هي وظيفة « حاكم مصر العليا — الصعيد » ليكون همزة الوصل بين الوزير وحكام أقاليم الصعيد . وقد يكون سبب إنشاء تلك الوظيفة هو منع هؤلاء الحكام من الاستقلال بالسلطة . وفي بعض الأحيان كان يوجد عدة حكام لمصر العليا ويعمل كل منهم حاكماً على عدد محدود من الأقاليم . واتجهت الوظائف إلى كونها بالوراثة (وهو ما كان يرغب فيه الموظفون دائماً) .

وفي نهاية الأسرة السادسة ، أصبح حاكم الإقليم — عادة — رئيس الكهنة في المعبد الرئيسي بالإقليم ، وأصبح الحاكم — الذي ورث أعلى المناصب المدنية (الإدارة والقضايا) ، وأعلى المناصب الكهنوتية في إقليمه ، مع مساحة لا بأس بها من الأرض — في مكانة تكفل له استغلال أى ضعف يبدو في الحكومة المركزية لحساب نفسه . وكان من نتيجة ذلك أن قامت سلطة إقليمية ، ممثلة في الكهنة وكبار الموظفين ، ومعمدة اقتصادياً على أراضي الأوقاف ، إلى جانب السلطة المركزية ، الأمر الذي ساعد على انهيار الدولة القديمة .

وأعقبت الأسرة السادسة مرحلة من الفوضى والثورات . وفي خلال ذلك ، أصبح كثير من حكام الأقاليم بمثابة ملوك . وفي القرن الثامن عشر قبل تاريخنا ، غزا الهكسوس مصر وحكموها لنحو مائة سنة . وعند ما قامت حركة التحرير ضد الهكسوس ، ونجحت في طردهم من البلاد ، قام معها جيش قوى من المحاربين الذين منحوا الأرض والعييد والذهب ، كما أمطر الفراعنة الآلهة والمعابد بالقرايين . وقد أنشأت الأسرة الثامنة عشر جيشاً من المحاربين المحترفين للدفاع عن البلاد ولأعمال التوسع التي قام بها الرعامسة ، وقد أصبح قادة هذا الجيش يحصلون على الأراضي الزراعية .

وفي خلال مرحلة الدولة الوسطى ، ظهرت الملكية الخاصة للأرض ، ولكنها كانت تحويلا استثنائيا لحقوق الملكية ، وهو تحويل مالمبث أن ألقى عقب انتصار أسرة طيبة ، وعاد فرعون مالكا مفرداً لأرض مصر^(١).

الأرض والسيطرة :

ظلت الدولة هي المالكة للأرض خلال تاريخ مصر قبل الغزو العربي الاسلامي ، ولكن ضعف الدولة الشديد قبل ذلك الغزو أدى إلى تحول الحيازة إلى نوع من الملكية الفعلية للأرض .

وقد تجنب العرب ، عندما دخلوا مصر ، التدخل في الأحوال العامة للزراعة ، وسمحوا للمزارعين بأن يظلوا في أراضيهم ، بل وشجعوهم على زيادة نشاطهم . ولكن معظم سادة الأرض — وقد كانوا من أصل يزنطي — طردوا من البلاد ، أو قتلوا وصودرت أراضيهم . وما لبثت الأرض أن أصبحت ملكا لبيت المال ، أى ملكا للدولة ، ثم جرى توزيعها على رجال الدين وقواد الجيش وكبار الموظفين ، كما كان الأمر في عهود الفراعنة .

وفي الوقت ذاته ، أدخل السلاطين المسلمون نظاماً جديدا للضرائب على الأرض لمواجهة الحاجة المتزايدة لتغطية نفقات الدولة . وانقسمت تلك الضرائب إلى نوعين : النوع الأول هو الضرائب على المحاصيل ، وهي التي عرفت باسم «الضرائب العشورية» وكانت نسبتها تتفاوت بين خمسة وعشرة في المائة من قيمة المحاصيل ، وكانت النسبة تتحدد بمقتضى ما إذا كانت الأرض تروى أو لا تروى . والنوع الثاني كان يفرض على إجمالى المحصول ، وهو

(١) راجع : « Feudalism in History » . سبقت الإشارة إليه

المعروف باسم «الضرائب الخراجية» ، وكانت نسبة تلك الضريبة تتفاوت بين ٢٠ و ٥٠ في المائة . ولقد كانت أراضي العشور هي أراضي الدين أسلموا عند الفتح وأراضي قادة الجيش وكبار الموظفين ، بينما كانت بقية الأراضي أراضي خراج . وكانت الأرض في بداية الأمر ، تعتبر مملوكة ملكية فردية للملكها ، ولكن حق التملك الفردي للأراضي الخراجية ما لبث أن ألغى ، بينما ظلت الأراضي العشورية متصفة بكونها « ملك » ، مع الاعتراف بأن للدولة والسلطان الحق الأعلى على الأرض . بل وكانت الدولة ترث أراضي التوفين من أولئك الملاك ، الأمر الذي أدى إلى زيادة أراضي الدولة باستمرار .

ومن أبرز مميزات حالة الأرض الزراعية في مصر منذ الغزو العربي الإسلامي ، اتساع أراضي الأوقاف . وقد انقسمت تلك الأوقاف إلى نوعين : النوع الأول هو الأراضي المحبوسة للمنشآت الدينية كالمساجد والأضرحة ، ولبعض المنشآت العامة كالمدارس والمكتبات والمستشفيات ، وللأعمال الخيرية كإعالة أفراد الأسر المحتاجين . ويقال أن فكرة الوقف الخيري ترجع إلى الخليفة عمر ، ويقال أن تلك الفكرة منقولة عن مصر الفرعونية وعن بزنطة . والنوع الثاني هو ما يسمى بالأوقاف الأهلية ، وهي الأراضي المحبوسة للأفراد ، لضمان عدم تصرف الورثة فيها بالبيع ، ولكفالة مصدر دخل لهم مدى الحياة ، ولإبعاد الأرض عن أخطار مصادرة الدولة لها ، وضمان الانتفاع بها (١) .

مميزات مصر القطاعية :

ومن ذلك العرض العام لتاريخ ملكية الأرض الزراعية في مصر ،

(١) راجع : Alfred Bonné : 'The State and Economics in the Middle East' — London 1948

نرى أن الدولة (ممثلة في فرعون أو في السلطان) كانت هي — وحدها — التي تملك الأرض ، وأن الملكية الفردية كانت — في أغلب مراحل تاريخ مصر — منعدمة .

وكانت الدولة — بوصفها المالك الوحيدة للأرض — تقوم باستغلال المساحة الكبرى من الأراضي استغلالاً مباشراً ، وتقوم بتوزيع بعض المساحات على بعض الأفراد للانتفاع بها مقابل التزامات معينة .

ومن الممكن أن نقول أنه كانت هناك أربعة أشكال رئيسية للانتفاع ، هي :
أولاً — انتفاع الدولة بالأرض انتفاعاً مباشراً . ويتمثل هذا الشكل في مزارع الدولة والملوك والسلاطين وأبنائهم وأفراد عائلاتهم .

ثانياً — الانتفاع مقابل الخدمة الدينية والحماية العقائدية للنظام الاجتماعي السائد . ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت الدولة تعطيها لرجال الدين ، أو تخصصها للمنشآت الدينية ومؤسسات العبادة .

ثالثاً — الانتفاع مقابل الخدمات المدنية والعسكرية ، وخاصة الخدمات المتعلقة بتحصيل الضرائب وفرض الأمن في الداخل وتجاه الخارج . ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت الدولة تعطيها لرجال الجيش وحكام الأقاليم وكبار الموظفين .

رابعاً — الانتفاع مقابل الضرائب وفائض العمل . ويتمثل هذا الشكل في الأراضي التي كانت تعطيها الدولة لبعض المزارعين بعد أن تربط عليها التزامات ضرائبية وإتاوات مختلفة ، نقدية أو عينية ، كما كانت تلزم هؤلاء المزارعين بتخصيص جزء من قوة عملهم للقيام بزراعة أراضيها أو أراضي الفئات الأخرى ، سخرة .

وعلىنا أن نلاحظ أن ذلك النظام الرباعي للانتفاع قد ظهر تدريجياً ، وأن ظهور كل نوع منه كان راجعاً إلى أسباب اقتصادية أو اجتماعية أو

سياسية . فقد كانت الدولة — في بادئ الأمر — هي التي تحتكر الانتفاع بالأرض كلها . ثم أصبح رجال الدين ينتفعون ببعض الأراضي ، لأنهم كانوا يمثلون الطبقة المستنيرة من الشعب ، وكانوا مشيرى الملك وناصحيه ، وكانوا يعاونونه في إدارة شئون الدولة وفي حماية نظمها . وتمتع العسكريون بالانتفاع بالأراضي الزراعية حينما أصبح من الضروري الاحتفاظ بجيش دائم في البلاد لمواجهة الغزو من الخارج ، أو لمكافحة القلاقل في الداخل ، أو للقيام بمهام الحروب التوسعية . وأصبح المزارعون يتمتعون بحق الانتفاع عند ما أصبحت الدولة في حاجة إلى المزيد من الدخل لمواجهة نفقاتها ، وعند ما أصبح نمو القوى الانتاجية غير ممكن إلا بفضل عمل جماهير المزارعين المستغلين ، الأحرار إلى حد ما ، الذين يملكون أدوات الانتاج ولهم بعض المصلحة في الانتاج .

ومع هذا ، فلم يكن المنتفعون بالأرض سوى حائزين لها ، وكانت الدولة دائماً تملك حق حرمان أى منتفع من الأرض التي ينتفع بها ، وكانت قادرة ، في الغالب الأعم ، على ممارسة ذلك الحق . غير أنه ما كان الضعف والانحلال يبدان في الدولة ، وذلك بسبب الحروب الخارجية أو القلاقل الداخلية ، حتى كان المنتفعون بالأرض (من رجال الدين والعسكريين وكبار الموظفين ، أو حتى بعض المزارعين) يضعون يدهم على الأرض ، ويغتصبون لأنفسهم بعض حقوق التصرف مثل التوريث والهبة . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حدث في الدولة الوسطى ، وما حدث في عهد الماليك . غير أنه ما كانت الدولة تسترد قوتها ، حتى كانت تستعيد كامل حقوقها على الأرض ، وتقضى على الذين اغتصبوا لأنفسهم حق التصرف في أراضيها ، وتعيد توزيع الأرض على الأفراد المخلصين لها .

وإلى جانب تلك الأقلية من المتفعين ، كانت الأغلبية الساحقة من

الفلاحين بدون أرض ، ولذلك فقد كانوا يعملون في مزارع الدولة ، أو في مزارع كبار المتنفعين مقابل الحصول على الضرورات المعاشية ، كما كانوا يعملون سخرة في أعمال الدولة العامة ، سواء أكان الأمر يتعلق بتشييد حصن ، أم كان يتعلق بشق طريق أو بناء سد أو حفر آبار وقنوات للرى . وكان نظام توزيع المنتجات الزراعية للاستهلاك نظاماً اقتصادياً طبيعياً ، أى كان الفلاحون يمشون على ما يزرعونه في الحقول التي يعملون بها ، ويحصلون من تلك الحقول على ما هم في حاجة إليه من المواد الغذائية كالحبوب والبقول والخضروات ، ومن المواد الأولية اللازمة لكسائهم المصنوع بأيديهم كالكتان ، ويتخذون من طمى النيل المادة الأولية اللازمة لبناء مساكنهم البسيطة ، ويحصلون من أشجار النخيل والجميز على ما يلزمهم من أخشاب البناء والوقود . وكانت المبادلات التجارية محدودة جداً ، وتم على أساس المقايضة داخل أسواق أسبوعية تقام في القرى ، بينما كانت التجارة الخارجية ضعيفة الأثر .

ولقد قال البعض أن هذا الشكل من أشكال الملكية لم يكن يختلف في صورته عن صورة الملكية في معظم دول أوروبا وآسيا (١) ، ووصف البعض الآخر نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية بأنه يشبه نظام الاقطاعات الذي رزحت أوروبا تحت نيره خلال القرون المتوالية (٢) .

فهل من الصحيح علمياً أن نقول أن صورة الملكية الزراعية في مصر ، قبل عصر محمد على ، كانت لا تختلف عن صورتها في معظم دول أوروبا وآسيا ، أو كانت شبيهة بالنظام الاقطاعي الأوروبي ؟

(١) سيد مرعى : «الاصلاح الزراعى في مصر» ، الطبعة الأولى — ١٩٥٧ — ص ١١

(٢) عبد الرحمن الرافعى : «تاريخ الحركة القومية» — الجزء الأول — الطبعة الثالثة

إن الجواب ، على هذا السؤال ، بالنفي ، فثمة فروق جوهرية بين النظام
الاقطاعي كما عرفتة أوربا ، والنظام الاقطاعي كما عرفتة مصر .

والواقع هو أن بعض المؤرخين والاقتصاديين اعترفوا بالفرق الجوهرى
بين شكل ملكية الأرض في مصر ، وشكلها في أوربا ، ونوهوا بأن
الملكية في مصر كانت ملكية الدولة ، بينما كانت ملكية الأرض في أوربا
ملكية فردية . ولكنهم عزوا تلك الظاهرة إلى المبادئ الإسلامية ، وقالوا أن
الشريعة الإسلامية هي التي قررت نظرية عدم تملك الأرض ملكية فردية ،
كما فعل ألفريد بونيه في كتابه « الدولة والاقتصاد في الشرق الأوسط » .

وقد رفض بعض المؤرخين والاقتصاديين الإسلاميين ذلك التعليل ، وانبروا إلى
ما اعتقدوا أنه دفاع عن الإسلام ، مؤكدين أن « الفاتحين العرب لم ينزعوا
ملكية الأرض ، ولم يجعلوها لهم سلطاناً عليها ، بل تركوها ملكية لأهلها » (١)
واعترف فريق آخر من المؤرخين الإسلاميين ، بظاهرة إنعدام الملكية
الفردية الأرض في مصر ، وحاولوا ، في الوقت ذاته ، تبرئة الإسلام بقولهم أن
الحكام المسلمين لم يستولوا على أراضي مصر إلا بسبب الفتن والثورات التي
قام بها المصريون في عهد هشام بن عبد الملك ، كما فعل الدكتور محمد
غلاب ، في حاشية كتبها في الترجمة العربية لكتاب « الفلاحون » ، تأليف
الدكتور الأب هنري عيروط اليسوعي (٢) .

وأياً كان الأمر ، فإنه لا يجب أن يقوم أى خلاف حول حقيقة أن
الأراضي الزراعية في مصر كانت — حتى أواخر القرن الثامن عشر —
مملوكة ملكية تامة للدولة ، وليس للإسلام دخل في تلك الظاهرة ، سلباً
أو إيجاباً . لأن تلك الظاهرة كانت موجودة في مصر قبل دخول الإسلام

(١) البراوى وعليش : « التطور الاقتصادي في مصر الحديثة » — القاهرة ١٩٤٩

(٢) (الطبعة الثانية) ص ١٣

بل ووجدت في بلاد أخرى لم يدخلها الإسلام .

والسبب الحقيقي لانعدام ظاهرة الملكية الفردية للأرض في مصر حينذاك ، هو السبب نفسه لوجود تلك الظاهرة في المنطقة الممتدة ، تقريباً ، من الصحراء الكبرى غرباً ، إلى الهضبة الآسيوية الصينية الوسطى شرقاً . وهذا السبب هو أن الزراعة في مصر كانت تعتمد على أعمال الري الاصطناعي الواسعة النطاق . وقد أدى ذلك الاعتماد إلى إنتاج نوع معين من المجتمع والحكومة في مصر القديمة وفي آسيا الغربية والهند والصين ، وذلك لأن الوصول إلى مستوى مرتفع وممتاز من الانتاجية الزراعية للأراضي التي تعتمد على الري الاصطناعي قد اقتضى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع الري ، مثل حفر الآبار وشق الترع والقنوات ، كما اقتضاها أن تقوم بأعمال ضبط مياه الأنهار وحماية الزراعات من الفيضانات . ومن ثمة ، كان تحقيق ذلك يقتضى وجود سيطرة مركزية للدولة على الأراضي الزراعية لا تتأى إلا بأن تملك الدولة تلك الأراضي ، كما اقتضى تحقيق ذلك وجود سيطرة مركزية على السكان لتعبئتهم للقيام بالأعمال المطلوبة ، ووجود سيطرة مركزية على مياه الري لتوزيعها ، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت الزراعة من مهام الحاكم .

ويرجع اكتشاف هذا السبب إلى آدم سميث ، وريتشارد جونز ، وجون ستوارت ميل . وقد أخذ ماركس بتلك النظرية سنة ١٨٥٣ ، فكتب رسالة إلى فردريك إنجلز في يونيو من ذلك العام قال فيها :

« ... إن عدم وجود ملكية فردية للأرض هو — حقاً — مفتاح الشرق كله . وهنا يوجد تاريخ الشرق السياسى والدينى .

« ولكن كيف حدث أن الشرقيين لم يصلوا إلى الملكية الفردية للأرض ، حتى ولا في شكلها الاقطاعي ؟

«إننى أعتقد أن السبب الرئيسى لذلك يرجع إلى المناخ وارتباطه بطبيعة التربة ، وخاصة فيما يتعلق بالمساحات الواسعة من الأراضى الممتدة من الصحراء الكبرى إلى الجزيرة العربية ، فبلاد فارس والهند وتركستان ، ثم إلى الهضبة الآسيوية الوسطى .

«إننا نجد فى هذه المنطقة ، أن الرى الاصطناعى هو الشرط الأول للزراعة ، وهو أمر لا تقوم به إلا الجماعات القروية ، أو الأقاليم ، أو الحكومات المركزية .

«وليس لأى حكومة شرقية إلا ثلاث مصالح : الأولى للمالية (النهب فى الداخل) والثانية للحرب (النهب فى الداخل والخارج) . والثالثة للأشغال العامة (ضرورات استمرار الإنتاج) .

«... ويفسر هذا الأمر ظاهرة التسميد الاصطناعى للأرض ، والذى توقف فوراً عندما انهار نظام الرى ، كما يفسر الحقيقة الغريبة ، وهى أن مساحات شاسعة من الأرض التى كانت تـُوج بالزراع ذات يوم ، قد أصبحت الآن أراضى بور وبرى عارية من الزرع (كما هو الحال فى بالميرا ، وبترا ، واليمن ، وبعض مناطق مصر وفارس وهندوستان) . ويفسر ذلك حقيقة أن حرباً مدمرة واحدة تكفى لمحو السكان من بلد من تلك البلاد لأجيال وأجيال ، ولتجريدته من كل حضارته .

«ومن أمثلة ذلك — على ما أعتقد — انهيار تجارة جنوب الجزيرة العربية قبل ظهور محمد ، وما ترى فيه — بحق — عاملاً من العوامل الرئيسية للثورة الإسلامية»^(١).

وقد أكد ماركس هذا الرأى فى مقالة له عن «الحكم البريطانى

(١) Marx—Engels : «Selected Correspondence» - Foreign Language Publishing House . Moscow 1953 - p, 99 - 100.

بالهند» بتاريخ ١٠ يونيو ١٨٥٣ . فقال إن نظام الري الاصطناعي الممثل في القنوات وأعمال الري الأخرى هو أساس « الزراعة الشرقية» . وخاصة في «مصر والهند والعراق وإيران الخ» . وقارن بين هذا الأساس الشرقي وأساس الزراعة الغربية فقال : « إن تلك الضرورة الأولية لاستخدام المياه بطريقة اقتصادية وجماعية ، هي التي أدت في الغرب إلى دفع المنشآت الزراعية الفردية نحو نوع من الجماعية الاختيارية ، كما حدث في أراضي الفلاندر وفي إيطاليا ، وهي التي اقتضت في الشرق ، حيث كانت الحضارة متخلفة والمساحات شاسعة ، وحيث كان من الصعب تحقيق مثل تلك الجماعية اختياريا ، إلى تدخل القوة المركزية للحكومة . ومن ثمة ، فقد نشأت مهمة اقتصادية للحكومات الشرقية ، هي مهمة إقامة أعمال الري العامة ، وأعمال الصرف» (١).

وإذن ، فإن صورة ملكية الأرض في مصر كانت تختلف عن صورة ملكية الأرض في أوروبا . فالأولى كانت ملكية للدولة ، والثانية كانت ملكية فردية . والسبب الرئيسي لذلك الاختلاف ، هو اختلاف صورة الري في مصر وفي أوروبا . فهو في الأولى نظام للري الاصطناعي . وهو في الثانية نظام للري الطبيعي المعتمد على الأمطار أو على أعمال الري المحدودة النطاق .

وإن سمة نظام ملكية الدولة للأراضي الزراعية هو أن الملك والموظفين التابعين له ، وليس أصحاب الملكيات الفردية ، هم الذين كانوا يستخلصون فائض القيمة .

ومن ناحية أخرى ، كانت أراضي مصر — حينذاك — تنتج المواد الغذائية

K. Marx 'The British Rule in India'- Selected Works V.I.- p. 347 (١)
Moscow 1955

اللازمة للمدن ، كما كانت تنتج قصب السكر والكتان . وأدى هذا الاقتصاد التجارى المحدود إلى نشأة مراكز تجارية جديدة مثل المنصورة لوقوعها على الطريق بين القاهرة ودمياط ، وقوص وقنا ، لوقوعهما على الطريق المؤدى إلى البحر الأحمر ، وأسيوط وإسنا ، لوقوعهما على الطريق المؤدى إلى السودان ، كما أدى إلى نشأة بعض المدن الصناعية مثل المحلة الكبرى ، التى كانت مركزاً شهيراً لصناعة الكتان ، وقوة ، وغيرها . غير أن الاقتصاد التجارى لم يكن هو السمة الرئيسية فى مصر حينذاك ، وذلك لضعف التبادل التجارى الداخلى بسبب الفيضان الذى كان يغمر أراضي الصعيد ، ويجعل المواصلات صعبة ، وبسبب انخفاض مستوى المعيشة ، وبسبب فوضى النقود والمكايل والوازين ، كما أنه لم تكن هناك أية تجارة خارجية بسبب اضمحلال ميناء الاسكندرية ، بعد أن ردمت التربة التى كانت تصلها بداخلية البلاد .

أما فيما يتعلق بالعلاقات الانتاجية ، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة الفلاح بالدولة المالكة للأرض ، وبالغالبية العظمى من المنتفعين بالأرض . من الموظفين ورجال الجيش ورجال الدين ، فقد كانت علاقة حرة فيما يتعلق بالمنتفعين ، ولكنها كانت مقيدة فيما يتعلق بالدولة وذلك بثلاثة التزامات ، هى السخرة ، ودفع الضرائب ، والخدمة العسكرية ، أى الجندية .

ولكن ، علام يستند الذين يصفون النظام السائد قبل عهد محمد على بأنه « نظام إقطاعى » ؟

إنهم يستندون ، إما على وجود نظام المالك الذى دام نحو ٥٥٠ سنة ، وإما على وجود نظام المأزمين الذى فرضته الدولة العثمانية بعد استيلائها على مصر .

وصحيح أن ظاهرة وجود المالك ، أو من يسمون بأمراء القطائع

قد تدعو — في حد ذاتها — إلى التخمين بأن الاقطاعية — بمعناها الأوربي — كانت موجودة في مصر ، على الأقل خلال الفترة السابقة مباشرة لحكم محمد علي ، ولكن الدراسة المستفيضة لظروف وجودهم ، ولوضعهم الاقتصادي والسياسي ، ولسمات الحقبة التاريخية التي ظهروا أثناءها في مصر ، لا يمكن أن تؤيد النظرية القائلة بأنهم كانوا إقطاعيين كأمرء الاقطاع في أوربا . ذلك أن نظام الرى الاصطناعى في مصر قد اقتضى دائماً — كما سبق أن قلنا — وجود سلطة مركزية تتولى الإدارة الزراعية وتتولى في الوقت ذاته المهام العسكرية . وقد نتج ، عن ذلك ، نوع من أنواع السلطة المركزية التي تعتمد على الموظفين لاعلى الحكام المستقلين ، وكانت تلك السلطة أعلى وأقوى من سلطة أى مملوك . ولقد كان على الممالك دائماً أن يستولوا على السلطة المركزية لكي يضمنوا سيطرتهم ، كما حدث في سنة ١٧٦٩ عندما استولى على بك الكبير على السلطة ؛ أو كان عليهم أن يدخلوا في حرب مع الحكومة المركزية كثيراً ما كانت تنتهى بخضوعهم للسلطة المركزية أو بالقضاء عليهم ، أو كانوا — على أقصى تقدير — يستطيعون عزل الوالى ومطالبة السلطان بتعيين وال آخر .

وبينما كانت السلطة في أوربا قائمة على الملكية المطلقة ، وكانت جمهوريات المدن والولايات الاقطاعية تتمتع بسلطة استبدادية واسعة النطاق (فيما عدا مرحلة الامبراطورية الرومانية التي حذت حذو تنظيمات الملكية اليونانية الشرقية) ، كان قيام حقوق الملكية الفردية في أوربا منذ أقدم العصور ، وكفالة حريات المدن ، وسلطة الجمعيات التشريعية للولايات الاقطاعية ، وقيام المحاكم المستقلة ، بمنع الملكيات الأوروبية وموظفيها من الوصول إلى مرحلة السلطة المركزية الاستبدادية التي كانت تتمتع بها الدولة المصرية .

وصحيح أن الممالك استطاعوا أن يضعوا أيديهم على الأرض ، وأن يورثوا

حياراتهم لندارهم ، وأن يستقلوا أحيانا عن السلطة المركزية ، ولكنهم لم يستطيعوا أبدا أن يكتسبوا لأنفسهم حق ملكية تلك الأرض ، وحق ممارسة ما لهم من سلطة فعلية ، ممارسة قانونية . والدليل على ذلك هو أن مصر ظلت دائماً — وحتى في عهد حكام الصعيد في الدولة الفرعونية ، وفي عهد المماليك في الدولة السلطانية — وحدة سياسية ولم تعرف الانقسام الذي عرفته دول أوروبا في مرحلتها الاقطاعية ، مثل ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإنجلترا وغيرها .

أما فيما يتعلق بالملتزمين فإن هؤلاء لم يكونوا مبالاكا للأرض ، وإنما كانوا محصلي ضرائب ، أشبه بموظفي الدولة الماليين والصارفة . وأصل نظام الإلتزام أنه لما ضعفت سلطة الحكومة في مرحلة انحلال الدولة بمصر ، تقاعس الفلاحون عن دفع الضرائب ، فعمدت الحكومة إلى نظام تضمين الضرائب لأناس يتولون جمعها عن الحكومة ويشاركونها فيما يفلونه من الأهالي . وكانت الحكومة تعرض جباية الضرائب بالمزايدة لمن يضمها ويلتزم بجمعها وتسليم نصيب الحكومة ، إما بعد تحصيله أو مقدما . ثم كان له بعد ذلك الحق في أن يحصل من المزارعين على المال الذي عجله للحكومة زائداً فيه الربا وملحقاته حسب ما يشاء ويهوى .

وصحيح أن الإلتزام قد تطور . فبعد أن كان يعطى لسنة أصبح يعطى لعدة سنوات ، ثم أصبحت الحكومة تعطيه للملتزمين مدى الحياة . وبعد أن كان الإلتزام لا يورث أصبح لورثة الملتزم أن يستبقوه في أيديهم إذا دفعوا الأتاوة للحكومة . وصحيح أن بعض الملتزمين توصلوا إلى إبقاء الإلتزام إرثاً لندارهم بما دفعوا للحكومة من هذه الأتاوات ، ولكن من الثابت — تاريخياً — أن جميع مثل تلك الحقوق إنما كانت تصدر عن الحكومة وبموافقتها ، وأن الحكومة كانت دائماً هي صاحبة الحق الأول والأخير في

ملكية الأرض ، وفي ملكية فائض تلك الأرض ، الممثل في الضرائب ، بل وكانت صاحبة الحق الأول والأخير في منح الالتزام لمن تشاء ، وفي سحب الالتزام ممن تشاء . أما أراضى « الأوسية » التي كان الملتزمون يحصلون عليها من الدولة ، فكانت تعطى لهم للانتفاع بها ، وذلك لمساعدتهم على تأدية واجبات الالتزام ونفقاته ، والصرف على المساجد والمدارس ، وإيواء الموظفين والمسافرين واستضافتهم في دائرة الالتزام . وكانت الدولة تستردها عند ما كانت تسترد صك الالتزام (١).

و معنى هذا ، أنه على الرغم من تشابه نظام المالك تشابهاً سطحياً مع نظام أمراء الإقطاع ، وتشابه نظام الملتزمين ، إلى حد أقل ، مع نظام الالتزام الأوربي ، فإن انعدام الملكية الفردية ، والظروف المعينة ، ونظام العلاقات السياسية في مصر ، ينفي أى تماثل بين ما كان حادثاً في أوروبا وما كان حادثاً في مصر . وقد أبى كارل ماركس أن يصف النظام الشرقى بأنه إقطاعى ، بينما يقول أرنولد توينبى ، وهو مؤرخ غير ماركسى :
« إن قيام النظام الإقطاعى — كما حدث في إنجلترا — كان تطوراً أوروبياً غريباً بصفة خاصة .

» وصحيح أنه كانت هناك ظواهر إقطاعية في العالمين البيزنطى والإسلامى المعاصرين لذلك العهد ، ولكن ليس هناك برهاناً على أن تلك الظواهر مستمدة من الأصول ذاتها التى صدر عنها النظام الإقطاعى فى أوروبا الغربية ، إذ برهن الفحص الدقيق لبعض التماثلات بين الظواهر على أن مثل ذلك التماثل زائف » (٢).

(١) راجع : « تاريخ الحركة القومية » ، الجزء الأول ، ص ٢٧ — ٢٨ ، تأليف عبد الرحمن الرافعى .

(٢) Arnold Toynbee ; 'A Study of History' - Vol. I- p. 29- London 1949

ومن ثمة ، فإننا نستطيع أن نقول أن ملكية الأرض الزراعية في مصر ، والنظام الذي كان مؤسساً عليها قبل عصر محمد علي ، لم تكن ملكية إقطاعية ، ولم يكن النظام نظاماً إقطاعياً ، بالمعنى الأوربي . وإنما كانت ملكية «إقطاعية شرقية» ، تقوم على أسس تختلف عن أسس الإقطاعية الغربية . وتلك الأسس مستمدة من إنعدام الملكية الفردية ، ومركزية سلطة الدولة في الزراعة . وتتشابه بعض مظاهرها مع مظاهر الإقطاعية الغربية ، وهي تلك المظاهر الصادرة عن نظام السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف .

ولما كانت الضريبة ، إلى جانب السخرة ، هي وسيلة الدولة في الحصول على فائض القيمة من العمل الزراعي ، فإن « الإقطاعية الشرقية » تميزت بتعدد الضرائب واختلاف فئاتها باختلاف أهواء الحكام ، ومدى حاجة الدولة إلى المال . وكانت هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الضرائب في أواخر العهد العثماني بمصر ، وهي ضريبة «الميري» للسلطان ، وضريبة «الكشوفية» لحاكم المديرية ، وضريبة «الفائض» للملزم ، هذا إلى جانب عديد من الضرائب على النخيل ، وعلى المواشي ، وعلى الرى ، وعلى الجفر وغيرها .

من الاقطاعية الى الرأسمالية

فى الوقت الذى كانت فيه « الاقطاعية الشرقية » قائمة فى مصر ، وكانت الحياة الزراعية تجرى فيما يشبه القوقعة التاريخية إلى حد بعيد ، كانت أوروبا تشهد الانهيار التدريجى للنظام الاقطاعى الغربى ، وتشهد نشأة بذور الصناعة والتوسع التجارى والرأسمالية . فمنذ القرن الخامس عشر بدأ « عصر النهضة » فى أوروبا . وظهرت الاتجاهات القومية نحو وحدة الأمم ، وتكونت أولى أشكال الدولة الحديثة فى إنجلترا . ثم قامت الثورة الرأسمالية ضد الاقطاع فى القرن السابع عشر بإنجلترا ، وفى القرن الثامن عشر بفرنسا ، وأصبحت الرأسمالية نظاما عاما ثابتا .

كيف نشأت الرأسمالية :

إن اكتشاف أمريكا ، وتحول الملاحة إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، فتحا ميدانا جديداً لانتعاش الرأسمالية الناشئة . وأدى فتح أسواق الهند

والصين إلى زيادة نشاط التجارة والملاحة والصناعة . ومن ثمة ، لم يعد النظام الاقطاعي للصناعة — وهو النظام الذي كان الانتاج الصناعي فيه احتكارا بين أيدي النقابات الحرفية المغلقة — كافيا لمواجهة حاجات الأسواق الجديدة النامية ، فحل نظام الفبارك محل نظام النقابات الحرفية ، واستبعدت الطبقة المتوسطة الناشئة مع الفبارك ، مشايخ الحرف ، واختفى تقسيم العمل بين النقابات الحرفية ، ليحل محله تقسيم العمل في داخل كل فابريكة من الفبارك .

وفي الوقت ذاته ، استمرت الأسواق في النمو ، واستمر الطلب في الارتفاع ، وأصبحت الفبارك غير كافية لمواجهة الطلبات المتزايدة . وعندئذ دخل البخار ودخلت الآلة الحديدية إلى الصناعة ، وغيرا أسلوب الانتاج تغييرا ثوريا ، وحلت المصانع الكبيرة محل الفبارك ، وحل أصحاب الملايين الصناعيين محل الطبقة المتوسطة .

وخلقت الصناعة الحديثة تطورا ضخما في التجارة والملاحة والمواصلات البرية . وفي الوقت ذاته ، كان لذلك التطور أثره في زيادة نمو الصناعة ، وزيادة نمو التجارة والملاحة والسكك الحديدية . وتطورت الرأسمالية بالنسبة ذاتها ، وزادت رؤوس الأموال ، وقامت المصارف ، وتراجعت كل طبقة أخرى ، من الطبقات المتخلفة عن المصور الوسطى ، إلى الورااء أمام زحف الرأسمالية .

وصاحب كل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية ، تطور مواز في الحقل السياسي وفي المكانة السياسية للرأسماليين . فبعد أن كان الرأسماليون طبقة مستعبدة تحت حكم النبلاء الاقطاعيين ، وبعد أن كانوا يخدمون الملكية شبه الاقطاعية أو الملكية المطلقة (كقوة موازنة للنبلاء وكحجر أساسي للملكيات الكبرى بشكل عام) ، غزوا ، في النهاية ،

الدولة الحديثة ، وحصلوا لأنفسهم على السلطة السياسية ، وأصبحت الدولة الحديثة مجلس إدارة يعمل في إدارة المصالح المشتركة للرأسمالية كلها .

وفي الوقت ذاته ، قامت الرأسمالية بدور ثورى هام ، فقضت على العلاقات الاقطاعية والأبوية والكنسية ، ومزقت — بدون شفقة أو رحمة — الروابط « الشخصية » و « الطبيعية » التى كانت تربط الإنسان بمن هم أعلى منه ، وأحلت علاقة « النقود » محل كل علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان ، وأغرقت جميع النوازع الدينية والعنصرية وعواطف الفروسية ، فى بحار المصلحة الذاتية والأنانية العارية ، ومزجت قيعة الفرد بقيعة التبادل ، وأقامت حرية واحدة . هى حربة التنافس ، مكان العديد من الحريات الميثاقية . وباختصار أحلت الرأسمالية ، محل الاستغلال الاقطاعى الذى تغلله الأوهام الدينية والسياسية ، استغلالا فاضحا مباشرا لاخجل فيه ، ونزعت عن كل مهنة ما كان لها من كرامة ، وحولت الأطباء والمحامين ورجال الدين والعلماء والمهندسين ورجال الثقافة والمكر إلى عمال أجراء .

ولكن الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تعيش إلا فى سوق متزايدة الاتساع لتصريف منتجاتها ، فدفعتها تلك الحاجة إلى الانطلاق فى جميع أنحاء الكرة الأرضية ، وفرضت عليها أن تعيش فى كل مكان ، وأن تستقر فى كل بقعة ، وأن تقيم اتصالات بكل ركن من أركان المعمورة . وأعطت الرأسمالية — باستغلالها للعالم كله — طابعا عاما للإنتاج والاستهلاك فى كل بلد من البلاد ، وقضت بذلك على الطابع القومى للصناعة ، وهدمت جميع الصناعات القومية القديمة ، وأحلت محلها صناعات جديدة مالبثت أن أصبحت مسألة حياة أو موت لجميع الأمم ، وهى صناعات لا تقوم على المواد الأولية المحلية فحسب ، بل وتقوم على المواد الأولية المستمدة من أقصى

أركان الأرض أيضا ، وهي صناعات لايجرى استهلاك سلعها في السوق الداخلية فحسب ، بل ويجرى استهلاك سلعها في كل ركن من أركان العالم . وبدلا من الكفاية الذاتية القديمة والنظم الاقتصادية القومية المغلقة ، قامت تبادلات في كل اتجاه ، وقام اعتماد البلاد على بعضها بعضا في الكرة الأرضية كلها . وقد حدث ذلك في مجال الانتاج المادى ، كما حدث في مجال الانتاج الثقافى .

ونتيجة لتحسن السريع في جميع أدوات الانتاج ، والتسهيل الضخم لوسائل النقل والمواصلات ، جرت الرأسمالية جميع الأمم إلى الرأسمالية ، بما في ذلك الأمم البدائية . وأصبحت السلع الرأسمالية الرخيصة الثمن هي المدفعية الثقيلة التى هدمت سور الصين العظيم ، والتى شقت غابات أفريقيا الموحشة . وأصبحت جميع الأمم مجبرة على أن تأخذ بمنهج الانتاج الرأسمالى حتى لا تموت . وعندما كانت أمة من الأمم تتخلف عن الأخذ بذلك المنهج ، كانت الرأسمالية تقوم بغزوها اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وتفرض عليها « الحضارة » الرأسمالية ، وتخصص لها دورها في نظام تقسيم العمل العالمى ، وتحدد رسومها الجمركية وضرائبها . وباختصار ، تصنع منها مخلوقا على صورتها . والاتجاه التوسعى للرأسمالية ، من الخارج ، في الأمم المتخلفة هو الطابع « الاستعماري » للرأسمالية ، وهو الطابع الذى جعل العزلة القومية مستحيلة ، وجعل اقتصاد الإكتفاء الذاتى أثرا قديما كالفأس الحجرى ، وجعل التطور الرأسمالى في العالم تطورا غير متواز ، وجعل مراكز الانتاج الرئيسية ، في الأمم ، متقدمة كل التقدم ، في الوقت الذى ظلت فيه المظاهر الاجتماعية والثقافية القديمة قائمة .

وهذا ما حدث بالنسبة لمصر .

الرأسمالية تفوز مصر:

طرقت الرأسمالية ، أثناء توسعها ، أبواب مصر ، أول مرة في القرن الخامس عشر ، وذلك أثناء اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، واشتعال الحرب بين البرتغاليين وال슬اطين الماليك سنة ١٤٩٧ - ١٤٩٨ . ومنذ ذلك الحين ، قامت عدة محاولات للتسلل إلى مصر ، وخاصة من جانب إنجلترا ، وقد كانت تستخدم الدولة العثمانية التي غزت مصر منذ سنة ١٥١٧ ، وظلت تحكمها حتى سنة ١٧٩٨ لذلك الغرض .

وفي أواخر القرن الثامن عشر — على أثر انتصار الثورة الرأسمالية في فرنسا — وجدت إنجلترا منافسة شديدة لها من جانب الرأسمالية التوسعية الفرنسية ، وخاصة خلال حكم نابليون .

وانعكس هذا التنافس في مصر ، فكانت حملة نابليون ، ومعركة أبي قير البحرية ، وتحالف إنجلترا مع السلطان العثماني ضد فرنسا ، ثم حلول إنجلترا محل تركيا وفرنسا في مصر .

وعندما جاءت حملة نابليون إلى مصر ، وجدت الرأسمالية الفرنسية أن أول عقبة تواجهها هي عقبة الماليك ، الذين زادت سلطاتهم وزاد نفوذهم في القرى نتيجة لاضمحلال الدولة العثمانية ، وتحلل الحكومة المركزية في القاهرة تبعاً لذلك . ووجدتهم يتمتعون بالأراضي الواسعة ، وبسلطة جمع الضرائب من الفلاحين ، وبسلطة توجيه الزراعة في البلاد على الصورة التي ترضيهم وتعملاً جيوبهم بالمال . وفي الوقت ذاته ، وجدت الحملة الفرنسية أن المجتمع المصري منقسم إلى طبقتين هما طبقة المزارعين وطبقة التجار .

واتجهت الحملة أولاً إلى القضاء على نفوذ الماليك . فخاربتهم حتى قضت على خطرهم العاجل ، وأمرت بمصادرة أموالهم ، وأصدرت في ٢٧ يونيو

سنة ١٧٩٨ منشوراً إلى المصريين أشارت فيه إلى نيتها في تجريد الممالك من الأراضي التي يتمتعون بها ، وأعلنت فيه نوعاً من التحدي لسلطة الممالك عبرت عنه ققرة تقول : « فإن كانت الأرض المصرية إلزاماً للمالك ، فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم .. » . ووعدت سلطات الحملة الفرنسية ، في هذا المنشور ، بإقامة حكومة أهلية من المصريين في البلاد ، ووعدت التجار بكثرة التجارة ، ووعدت العلماء ، وجلهم من المزارعين الأغنياء ، بتولي الحكم . وقد تكونت حكومة من العلماء ، وأنشئت المحاكم التجارية والمدنية ، وتحالفت الحملة مع كبار التجار ، وتفاهمت مع الأعيان وكبار موظفي الدولة (١) .

وفي ١٦ سبتمبر ١٧٩٨ ، أصدرت سلطات الحملة قانوناً نص على أن السندات التي في أيدي الفلاحين بأراضيهم لا تكفي لإثبات ملكيتهم بالبيع أو الميراث ، بل يجب أن يكشف عنها في سجلات « الروزنامة » نظير دفع رسم لذلك ، وإذا وجدت حجته مقيدة بالسجلات يكتب له سند « تمكين » جديد . ووضع القانون قاعدة لتقدير ثمن الأرض من جديد على أن يدفع المنتفع بها رسماً بنسبة ٢ في المائة من الثمن . وقرر القانون أنه إذا لم تكن لدى الفلاح حجة أو سند ، أو لم تكن أرضه مقيدة بالسجلات ، فإنها « تضبط » لجانب « الجمهورية » ، ويصير من حق الديوان أن يتصرف فيها من جديد . واعترف القانون بنظام التوريث في الشريعة الإسلامية (٢) .

وإذ قدر القانون ثمناً للأرض ، وأقر حق التوريث ، ووضع نظاماً لتسجيل سندات « التمكين » الفردي ، فإنه وضع بذلك النواة الأولى لنشأة الملكية الفردية في الأرض الزراعية في مصر ، وزعزع أسس نظام ملكية

(١) عبد الرحمن الرافعي : « تاريخ الحركة القومية » - الجزء الأول .

(٢) المرجع السابق .

الدولة ونظام الانتفاع .

غير أنه نظراً إلى ضعف سلطة حملة نابليون ، وقصر المدة التي بسطت سيطرتها خلالها على مصر : وعدم استقرار الحكم ، فإن تنفيذ ذلك القانون لم يتم على الوجه الكامل . بل ، ولقد اضطر الجنرال مينو ، الذي تولى الاشراف على السلطة في أواخر عهد الحملة ، إلى التفاوض عن تنفيذ ذلك القانون ، واضطر إلى زيادة نصيب الدولة في تملك الأرض ، بينما لم تسنح له الفرصة لكي ينفذ نظاماً وضعته سلطات الحملة لمسح الأراضي الزراعية في مصر .

ومع اعترافنا بأهمية قانون ١٦ سبتمبر ، الذي أصدرته حملة نابليون ، في تاريخ تطور ملكية الأرض الزراعية في مصر ، فإننا لانستطيع أن نوافق الدكتور أمين مصطفى عفيفي عبد الله على تقديره لتلك الأهمية ، إذ يقول أن الحملة الفرنسية : « . . . أفادت في محاولة تغيير . . . نظم الاقتصاد من الاقطاعية إلى البورجوازية . . . إذ ألغت الحملة نظام الالتزام ، وصادت أموال الأمراء ، وجعلت الفلاح ينتفع بنتاجه ، ويصبح مالكا لأرضه . . . »^(١) ، لأننا نرى مبالغة في هذا التقدير . إذ من الواضح أن قانون سبتمبر لم ينفذ — كما قلنا — تنفيذاً كاملاً أو جدياً ، وهو لم يجعل الفلاح مالكا لأرضه بمعنى الملكية الفردية التامة ، وإنما هو أعاد توزيع الأراضي للانتفاع ، مع الاعتراف بحق توريث ذلك الانتفاع ، وهو — في الوقت ذاته — لم يؤد إلى الانتقال من النظام الاقطاعي إلى النظام الرأسمالي .

(١) الدكتور أمين مصطفى عفيفي عبد الله : « تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث » — الطبعة الثانية (١٩٥٣) — ص ٢٦

نشأة الملكية الفردية :

إن قيام الملكية الفردية للأرض ، واستقرارها ، ونشأة النظام الرأسمالي في الزراعة ونموه ، كانت مسائل أعقد من أن يحققها صدور قانون ١٦ سبتمبر ، وكان لابد لتحقيقها من أن يستغرق نحو مائة سنة ، بدأت بإصلاحات محمد علي الزراعية .

فما أن انهارت سلطة الحملة الفرنسية ، حتي عادت تركيا ، ودخل الإنجليز مصر معهم ، وتحالف بعض المماليك مع الإنجليز ، بينما اكتسب الشعب قوة جديدة ، وزادت بصفة خاصة قوة الفلاحين الذين قاوموا المحتلين الفرنسيين في القرى والريف ، كما زادت قوة التجار والعلماء وأصحاب الحرف . وحاول العثمانيون إعادة النظام القديم ، فعارض الفلاحون تلك الردة التي ألغت حقوقهم التي اكتسبوها في ظل قانون ١٦ سبتمبر ، وقامت حركات المقاومة ، وثار الفلاحون على المماليك الذين أخذوا يعودون إلى أراضيهم ، وشنوا حربا ضد البرديسي ، زعيم المماليك المتحالف مع الإنجليز . وثار الفلاحون على الوالي العثماني خورشيد بسبب نقص المحاصيل الزراعية وارتفاع أسعار الفلال وشح الحبز ، وثار الجنود بسبب تأخر صرف مرتباتهم ، وثار التجار بسبب ثقل الضرائب المفروضة عليهم ، وطلبوا بفرض الرقابة على الضرائب المقدرة على التجارة وأصحاب الحرف وملاك العقارات في المدن .

وقد استغل محمد علي ذلك السخط العام ، في الحصول على تأييد الفلاحين وزعمائهم من رجال الدين والتجار وأصحاب الحرف ، للوصول إلى الحكم .

وولى الشعب محمد علي حكم مصر ، فبادر بالقضاء على المماليك ، وحاربهم في الصعيد وقتل من تبقى منهم في مذبحة القلعة ، واستولى على أراضيهم ، ثم

حاول بعد ذلك أن يسير على أساس النظام العثماني السابق ناقصاً الممالك
فحسب ، ولكن ضغط الفلاحين . وضغط زعمائهم الذين اختاروه والياً ،
ما لبث أن اضطره إلى القيام بإصلاحات زراعية .

وبدأ محمد علي حركة الإصلاح الزراعي سنة ١٨٠٩ بإلغاء نظام
الالتزام .

وفي خلال الخمس سنوات بين ١٨١٣ و ١٨١٨ قام بمسح الأراضي
وتقسيمها إلى مساحات ثابتة ، وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما
يجاورها من القرى ، وقسم الأراضي إلى أحواض ، ثم قام بتوزيع تلك
الأراضي على الفلاحين وعلى فئات معينة من رجال الدولة .

وبدراسة نتائج تلك الإصلاحات ، نجد أن أراضي مصر الزراعية في
أوائل عهد محمد علي ، وكانت مساحتها نحو مليوني فدان ، قد أصبحت
موزعة على الوجه التالي .

١ - أراضي « الأبعاديات والجفالك » : وهي الأراضي التي منحها
محمد علي لأفراد أسرته وكبار رجال الحاشية وأعفاها من الضرائب ،
والأراضي التي منحها لأعيان الدولة ، ورجال الجيش وكبار الموظفين ،
وأعفاها من الضرائب ومنع تأجيرها . وقد بلغت مساحة تلك الأراضي نحو
٢٠٠ ألف فدان .

٢ - أراضي « الأوسية » : وهي الأراضي التي منحها للمتزمين
السابقين تعويضاً لهم عن إلغاء الالتزام ، وقد عمد المتزمون إلى وقف
تلك الأراضي ، حتى لا يحرم وراثتهم من ريعها . وبلغت مساحة تلك
الأراضي نحو ١٠٠ ألف فدان .

٣ - أراضي « المشايخ » ، وكانت تسمى أيضاً باسم « مسموح المشايخ
والمصاطب » : وهي الأراضي التي منحها لمشايخ البلاد ، بواقع نسبة أربعة في

المائة ، من مساحة زمام كل قرية . وكان المشايخ يسخرون الفلاحين لزراعتها . وقد بلغت مساحة تلك الأراضى نحو ١٥٤ ألف فدان .

٤ - أراضى «الرزقة» : وهى الأراضى المعفاة من الضرائب ، والتي منحها للمعلمين والمهندسين والخبراء الزراعيين والخبراء العسكريين الأجانب الذين كانوا فى خدمته ، وقد بلغت مساحتها نحو مئة آلاف فدان .

٥ - أراضى «الأثر» : وهى الأراضى التى تبتقت ، وتم توزيعها على الفلاحين . ويقدر المؤرخون أن نصيب كل فلاح من أراضى الأثر تفاوت بين ثلاثة وخمسة أفدنة .

٦ - أراضى «العربان» : وهى الأراضى الواقعة على حافات الجبال والصحراء ، والتي أعطاها محمد على للبدو لكي يستقروا فيها .

ولكن على الرغم من هذا التوزيع الشامل للأرض الزراعية ، فقد تمسك محمد على بحق التصرف فى الأرض ، وحرّم بيعها أو توريثها . ولم يتمتع الدين وزعت الأرض عليهم إلا بحق الانتفاع بها خلال حياتهم . ولقد كانت الأرض فى عهد محمد على ملكا للدولة ، وكانت الأراضى الزراعية الواقعة فى زمام كل قرية من القرى ، يجرى الانتفاع بها انتفاعا جماعيا . وفى حالات عديدة ، كانت تلك الأراضى يجرى توزيعها بين المزارعين سنويا ، وكانت الضرائب تفرض على القرية ككل ، وكان شيخ البلد هو الذى يقرر نصيب كل مزارع .

وكانت الضريبة هى المقابل الذى تحصل عليه الدولة مقابل الانتفاع . وقد فرضت الحكومة ضريبة ثابتة ، وعدلت نظام الضرائب أكثر من مرة . وأقامت نظام التعهد بتسديد ضريبة القرية من قبل المشايخ ، بدلا من نظام الالتزام ، كما سنت ضرائب على الرؤوس ، وعلى الماشية ، وعلى النخيل . وبوجه عام ، كانت الحكومة تعد الفلاحين أجراء عندها ، أو منتفعين بأرضهم .

ومع هذا ، فثمة فارق بين نظام تملك الدولة للأرض ، في عهد محمد علي ، ونظام التملك الذي كان سائداً في العهد العثماني . وهذا الفرق هو أن الدولة في العهد العثماني ، كانت تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف ، وبوصفها غرض انتفاع في الغالب الأعم ، بينما كانت الدولة في عهد محمد علي تحتكر الأرض بوصفها غرض تصرف في الوقت الذي أصبح فيه الانتفاع بالأغلبية العظمى من الأراضي الزراعية في أيدي منتفعين أفراد ، وهو أول ظاهرة تاريخية لنشوء الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر ، جنباً إلى جنب مع وجود الشكل القديم للملكية الدولة ، وهو الشكل الذي كان متجهاً نحو الانحلال والانهيار ، وذلك بسبب تطورات الرأسمالية العالمية ، وبسبب التطورات الداخلية .

فلقد أدخلت زراعة القطن إلى مصر ، والقطن سلعة زراعية للسوق ، لأنه مادة أولية للصناعة ، وجرى التوسع في زراعة قصب السكر ، وقصب السكر كذلك سلعة زراعية للسوق ، لأنه مادة أولية للصناعة ، واتسعت المدن بسبب إقامة العامل والفبارك . ونشأت سوق داخلية لسد حاجات تلك المدن التموينية ، واتسعت لذلك زراعة القمح من أجل بيعه في السوق . وفي الوقت ذاته ، قامت الدولة بأعمال التوسع في مشاريع الري ، وخاصة شق الترع ، وإنشاء الجسور على النيل لحماية الأراضي من الفيضانات ، وشرعت في بناء قناطر الدلتا ، فأصبحت تلعب دوراً إيجابياً هاماً في الانتاج الزراعي .

ومن ناحية أخرى ، احتكرت الدولة التجارة الداخلية ، والتجارة الخارجية ، وحددت أسعار شراء وبيع القمح والسكر والأرز وغيرها . كما احتكرت تجارة تصدير القطن إلى الخارج ، وتجارته في الداخل بحكم تملكها مصانع النسيج والغزل . وكانت حكومة محمد علي تراعى في تحديد

الأسعار أن يكون سعر الشراء من الفلاح أقل بكثير من سعر البيع ،
فحددت سعر شراء أردب القمح مثلاً بسبعة وعشرين قرشاً ، وسعر بيعه
بسته وخمسين قرشاً ، وحددت سعر شراء أردب الأرز بتسعين قرشاً ،
وسعر بيعه بمائة وأربعين قرشاً ، وجنت الدولة من وراء ذلك أرباحاً
طائلة أنفقتها على حروب محمد علي التوسعية ، وعلى بعض مشاريع التنمية
الاقتصادية ، الأمر الذي أفضى إلى إفقار الفلاحين إفقاراً مدقماً ، كاد
يهدى بهم إلى المجاعة .

ومن ثمة ، أصبحت الدولة تستخدم الحاصلات الزراعية ، كسلع منتجة
للربح عند تبادلها في السوق ، وأصبحت الأرض المنتجة لتلك السلع ، سلعة
في حد ذاتها . ومن هنا قامت أسس الاستغلال الرأسمالي في الزراعة
في مصر .

ومع ذلك ، احتفظت الدولة ببعض عناصر نظام السخرة القديم ،
فكان الفلاحون ملزمين بالعمل سخرة في الأشغال العامة ، المتعلقة بتعميق
الترع وتقوية الجسور ، وهي أعمال كانت الدولة تسخر لها نحو . . . ألف
فلاح لمدة أربعة أشهر في السنة . أما الفلاحون الذين كانت تستأجرهم
فكانوا يتقاضون أجراً يومياً مقداره قرش واحد في اليوم ، إما نقداً أو
عينا . كما كانت الدولة تمنع الفلاحين من ترك الأرض ، وتسلبهم حرية العمل ،
وتلزمهم بحمل بطاقات شخصية لا يقبلون في أى مكان إلا إذا قدموها .

ومع هذا ، فقد تقدمت حالة الفلاحين تقدماً نسبياً ، عما كانت عليه
في عهد المماليك والعثمانيين .

ولذلك ، فإننا نستطيع أن نقول أن نظام الاستغلال الزراعي في عهد
محمد علي كان نظاماً مؤقتاً انتقالياً بين الاقطاعية والرأسمالية ، وكانت مصر تمر
أثناءه بمرحلة من مراحل ازدواج التطور ، أى كان نظاماً إقطاعياً شرقياً

عمر بمرحلة الاضمحلال والانهياء ، وتتولد داخله عناصر نظام رأسمالى قائم على اقتصاد السوق ، ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض .

ولقد تدعم هذا الاتجاه الرأسمالى الداخلى ، بتدخل الرأسمالية العالمية فى السنوات الأخيرة من حكم محمد على ، وهو التدخل الذى اتخذ فى بدايته شكل الاستثمارات الأجنبية المحدودة التى جاءت إلى مصر . ثم اتخذ ، فى مراحله الأخيرة ، شكل التدخل المباشر ، الذى تمثل فى معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وهى المعاهدة التى عقدتها دول أوروبا الرأسمالية الكبرى ضد محمد على ، وقررت فيها تحطيم نظام الاحتكار المفروض على الأرض ، وعلى التجارة .

وبهذه المناسبة ، نرى أنه من الضرورى أن ننوه هنا بأن الذين يقولون أن الرأسمالية قد نشأت فى مصر بسبب فرضها من الخارج فقط لم يدرسوا — فى الواقع — العوامل الداخلية للدراسة الكافية . فلقد كانت أسباب نشأة الرأسمالية كامنة فى مصر قبل التدخل الخارجى ، وكانت تلك الأسباب تتخذ شكل تطور الاقتصاد الزراعى المصرى من اقتصاد طبيعى إلى اقتصاد للسوق ، وتتخذ شكل نمو المدن الصناعية والتجارية المصرية وحاجتها إلى الحاصلات الزراعية . كما نرى أنه من الخطأ قياس تلك الأسباب بالمقاييس الاجتماعية دون المقاييس الاقتصادية ، واستبعاد العوامل الداخلية بحجة أن «البورجوازية» المحلية لم تكن ترغب فى القيام بثورتها ضد «الاقطاعية» ، فإن تلك الحجة تضع العربى أمام الحصان ، لأن الأصل فى التطور هو مدى نمو العوامل الاقتصادية الجديدة ، وليس مدى رغبة هذه الطبقة أو تلك فى القيام بالثورة .

وأيا كان الأمر ، فلقد كان من شأن عوامل التطور الداخلى وضغط الرأسمالية العالمية ، أن قامت ضرورة لتحرير الاقتصاد الزراعى من

احتكارية الدولة . فصدرت في سنة ١٨٤٦ اللائحة الأولى من لوائح الأتبان التي أباحت حرية التعامل بالأراضي التي يزرعها الفلاحون ، واعترفت بملكية فردية محدودة ، للأرض . وتلخص تلك اللائحة التي صدرت في عهد عباس الأول في النقاط الآتية :

- ١ — يجوز لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .
- ٢ — يعود حق الانتفاع بالأرض إلى الحكومة إذا أهمل الزارع زراعتها أو هجرها ، ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته .
- ٣ — يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها .

وفي سنة ١٨٥٤ ، جرى تعديل لائحة ١٨٤٦ بحيث أضيفت ثلاثة حقوق جديدة هي :

- ١ — يكون للورثة الحق في وضع اليد على الأرض التي تركها مورثهم .
- ٢ — يكون التصرف في هذه الأرض بحجة تكتب في المديرية .
- ٣ — تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفي سنة ١٨٥٨ ، صدرت اللائحة المشهورة في التاريخ باسم « اللائحة السعيدية » . وقد قررت تلك اللائحة أن لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات . وأن له أن يرهنها ، وأن يبيع حقه في استغلالها للغير . وأكدت حق توريث الانتفاع بالأرض ، وقررت حق توريث المنشآت القائمة عليها ، وأقرت حق التعويض بأرض أخرى لمن نزعته منه أرضه .

وفي الوقت ذاته ، ألغى سعيد نظام احتكار تجارة الحاصلات الزراعية

وألقى ضريبة الدخولية التي كانت تجبي على الحاصلات الزراعية مما تتبادله المدن والقرى في داخلية البلاد ، وبذلك أزال عقبات هامة كانت تقوم في سبيل تطور السوق الداخلية ، وكانت تؤدي إلى ارتفاع الأسعار واشتداد الغلاء . كما أعفى سعيد الفلاحين من الضرائب المتأخرة عليهم ، والتي كانت قد بلغت نحو ٨٠٠ ألف جنيه .

ومع هذا ، فقد احتفظت الدولة بنوع من الولاية العامة على الأرض ، إذ جاء في المادة الرابعة من « اللأئحة السعيدية » أن الفلاح الذي يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها . ومعنى هذا أنه بينما تركت الدولة للفلاح حق التصرف في الأرض واستغلالها ، فإنها احتفظت لنفسها بحق مراقبة طريقته في الاستغلال لتمنع بقاء الأرض بدون زراعة .

وبينما جعلت « اللأئحة السعيدية » الأرض غرضا من أغراض حقوق الملكية الفردية ، كان النظام الرأسمالي يغرس بذوره وينمىها في مصر . فقد زاد التوسع في زراعة القطن ، وزيدت لذلك مشروعات إصلاح نظام الري بإقامة القناطر وشق الترع ، وجرى تنفيذ مشروعات مد السكك الحديدية لتسهيل نقل الحاصلات الزراعية من الداخل إلى الأسواق (من القاهرة إلى كفر الزيات ، ومن القاهرة إلى السويس) . وقدمت الرأسمالية الكبيرة (الفرنسية والانجليزية) القروض والاستثمارات اللازمة لتنفيذ مشروعات الأشغال العامة اللازمة لزيادة قدرة استيعاب السوق المصرية للساح الصناعية ، ولتسهيل وصول السلع الزراعية المصرية إلى السوق الأوروبية . وأقيم أول بنك إنجليزي في البلاد ، وهو البنك المعروف باسم « بانك أوف إيجيبت » سنة ١٨٥٦ . وفي الوقت ذاته ، حصلت - المصارف الفرنسية ، مستخدمة فرديناند دي ليسيبس ، على عقد امتياز

تأليف الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وبلغت ديون الحكومة المصرية ، عند وفاة سعيد سنة ١٨٦٣ ، نحو ١٦ مليون جنيه .
وتحمل الفلاح كل العبء .

استقرار الملكية الفردية :

إن المثل الذى يقول : « إذا لم يذهب محمد إلى الجبل ، فإن الجبل سيأتى إلى محمد » ينطبق كل الانطباق على وصف العلاقة بين الرأسمالية ومصر . فإذا كانت مصر غير قادرة على التوجه إلى الرأسمالية ، فقد جاءت الرأسمالية إليها .

واتفق عهد إسماعيل ، الذى تولى الحكم من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩ ، مع مرحلة التوسع الشامل النشيط للرأسمالية العالمية . فتمت سياسة توسيع زراعة القطن المصرى لتعويض سوق صناعة النسيج (البريطانية أساسا) عن مواردها من القطن الأمريكى بعد أن ضعفت تلك الموارد بسبب توقف ورود القطن الأمريكى نتيجة لحرب التوحيد الأمريكية التى بدأت سنة ١٨٦١ . وتمت سياسة توسيع القروض . وتمت — تبعا لذلك — سياسة الاستثمار المالى المصرفى فى شكل الرهونات على الأراضى . كما تمت الاستثمارات الرأسمالية فى ميدان الأشغال العامة والنقل والمواصلات . واتخذت معظم تلك الاستثمارات شكل القروض للدولة المصرية ، إذ كانت الدولة لا تزال هى المهيمنة الأولى على الحياة الاقتصادية . وبلغ مجموع تلك القروض التى قدمتها المصارف الانجليزية والفرنسية والنموية والبلجيكية نحو ٩١ مليون جنيه فى أواخر عهد إسماعيل . واقتضى التوسع فى سياسة القروض التوسع فى إنشاء المصارف . فأقيم البنك الانجليزى — المصرى سنة ١٨٦٤ برأس مال انجليزى — فرنسى أساسا ، للتعامل فى قروض

الحكومة . وأقيم البنك الأمبراطوري العثماني سنة ١٨٦٧ برأس مال انجليزي - فرنسي أيضا . وافتتح بنك الكريدى ليونيه الفرنسي فرعاً له في مصر سنة ١٨٧٢ ، كما قامت بنوك فردية ذات صلات وثيقة ببنوك باريس ولندن ، ومن أهمها بنك قطاوى .

وبالإضافة إلى التوسع في زراعة القطن وفي الاقتراض المصرفي ، توسعت الدولة في زراعة قصب السكر ، وفي إنشاء معامل السكر والنسيج . كما حصلت الشركات الأجنبية على امتيازات إقامة الكبارى وإنشاء ميناء الاسكندرية وأرصفتها السويس . وحصلت على امتيازات ترشيح المياه وبيعها ، وامتيازات إقامة الاتصالات التلغرافية والمنار .

وأدت سياسة القروض وسياسة الاسراف في عهد إسماعيل إلى سوء حالة الفلاحين ، وإثقالهم بالضرائب والالتزامات . ولقد كان الفلاح في عهد إسماعيل لا يملك عمامة ، ولا يملك سوى جلباب واحد . وحتى عندما كان يملك العمامة وأكثر من جلباب ، فإنه كان يخفى تلك الحقيقة حتى لا يطارده الصرافون ويطالبونه بالضرائب . وكانت النساء يبعن ملابسهن وحليهن الفضية والذهبية . وكان الفلاحون يساقون بالكرباج للعمل في مزارع الخديوى وفي مزارع الباشوات المحظوظين . وكان المزارعون يستكتبون الفلاحين مستندات بديون ذات فائدة خيالية . وكانت المحاكم المختلطة ، ذات القضاة الأجانب ، تحاكمهم بمقتضى قوانين أجنبية وبلا دفاع ، وتنزع أراضيهم منهم .

وكان على الدولة المصرية أن تحاول إصلاح الحال ، بينما كانت على الرأسمالية العالمية أن تهيب لعشها في مصر أقصى إمكانيات الاستقرار .

وفي سنة ١٨٧١ صدر القانون المعروف باسم « قانون المقابلة » ، الذى كفل حصول المنتفع بالأرض على صك تملك ملكية تامة متى دفع

— مرة واحدة — ستة أمثال الضريبة السنوية ، مع إعفائه بعد ذلك من نصف الضريبة المربوطة بصفة دائمة . وقد أدخلت تعديلات غير جوهرية على ذلك القانون في سنة ١٨٧٦ وفي سنة ١٨٨٠

ولكن هذا الإجراء لم يستطع أن ينقذ الدولة من حالة الإفلاس التي أصبحت غارقة فيها ، ولم يرض الرأسمالية العالمية ، أو يضمن لها أقصى إمكانيات الاستقرار في مصر . فعزل الرأسماليون الدوليون إسماعيل ، وفرضوا رقابة مالية دولية ، ممثلة في صندوق الدين ، على الحكومة المحلية ، وهي رقابة كفلت لهم في الواقع القيام بإدارة أعمالهم في مصر كلها إدارة مباشرة ، وأقاموا المحاكم المختلطة (ذات الصفة الدولية) لحماية مصالحهم في مصر ، ولتنظيم التنافس بينهم في البلاد تنظيماً قانونياً ، وألغوا قانون المقابلة .

وأدى كل هذا إلى ازدياد سوء حال الفلاحين والمزارعين . وأعلن الأعيان سخطهم على إلغاء قانون المقابلة ، وطالبوا بتخفيف وطأة السخرة وتنظيمها على أساس اعتبارها من المنافع العامة مع فرضها على من تفاوت بينهم بين ١٥ و ٥٠ سنة ، مع المساواة بين الأهلين ، وطالبوا بتصفية نظام العهد الضرائبية ، وإلغاء ضريبة المواشي . وتبلور ذلك السخط حول حركة عرابي ، ولكن قيادة الثورة لم تستطع أن تعلن أية مطالب زراعية سوى أنها وعدت المزارعين بتخفيف الضرائب ، ووعدت الفلاحين بتخليصهم من الديون وقامت إنجلترا — بموافقة فرنسا والدول الرأسمالية الأوربية الأخرى — باحتلال مصر سنة ١٨٨٢ ، وحكمها حكماً مباشراً إلى مدى بعيد .

وما استقر الأمر للرأسمالية العالمية في مصر ، حتى صدر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، أي بعد ما لا يزيد عن سنة من الاحتلال ، القانون المدني الأهمي الذي نصت مادته الثامنة على ما يأتي : « تسمى ملكا العقارات التي يكون

للناس فيها حق التملك التام . وتعتبر في حكم ذلك الأطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابلة . ومن ثمة فقد خطى ذلك القانون خطوة أبعد نحو إقرار الملكية الفردية التامة في جميع الأراضي، وإن كان قد اشترط للتمتع بحق الملكية الفردية دفع المقابلة وفقاً لقانون ١٨٧١ والقوانين المعدلة له والصادرة في سنة ١٨٧٦ وسنة ١٨٨٠ .

وفي سنة ١٨٩١ ، حذف من القانون المدني الأهلى شرط دفع المقابلة ، وأصبح يمنح المنتفعين بالأرض حق الملكية التامة دون قيد أو شرط .

وفي الوقت ذاته ألغيت السخرة رسمياً سنة ١٨٩٣ ، ولكنها بقيت قانونياً وعملياً في بعض حالات « المنفعة العامة » ، ومنها فيضان النيل ومقاومة دودة القطن والجراد ، كما بقيت بعض مظاهر السخرة العادية وغير المشروعة التي هي لصالح العمدة . وألغى استخدام الكرباج من ناحية المبدأ ، وحددت الضرائب بنسبة معينة ، ولتؤدى في وقت معين .

وفي سنة ١٨٩٦ ، صدر قانون عدل المادة السادسة من القانون المدني القديم ، فصار نصها : « تسمى ملكا العقارات التي يكون للناس فيها حق التملك التام ، بما في ذلك الأطيان الخراجية . » ، وصدر قانون بتحديد سعر الفائدة ، وأقيمت حلقات حكومية لتسويق القطن .

وهكذا ، لم تنقض مائة سنة ، منذ إصلاحات محمد على ، حتى أصبحت الأرض الزراعية في مصر مملوكة ملكية فردية في الغالب الأعم ، وظهر ملاك الأراضي الذين يتمتعون بحقوق التصرف والاستغلال الكاملة على الأرض الزراعية ، من يبيع أو رهن أو يجار أو توريث ، ووجدت الضريبة ، وألغيت السخرة الخاصة قانوناً .

ولكن ، هل أفاد قيام الملكية الفردية في الأرض سواد الفلاحين

المصريين ؟ وهل كان شكل الاستغلال الجديد أفضل من شكل الاستغلال القديم ؟

إن الإجابة على هذا السؤال ، تقتضى منا أن ندرس أشكال استغلال الأراضى الزراعية منذ استقرار الملكية الفردية بشكائها المطلق .

ولكن دراسة أشكال الاستغلال ، تقتضى فى الوقت ذاته تحديد نوع المزارع التى كان يجرى استغلالها ، ثم تحديد نوع المستغل .

من يملك الأرضى :

الواقع أنه فى خلال الخمسين سنة التى انقضت ، منذ استقرار الملكية الفردية فى الأرضى الزراعية حتى صدور قانون الإصلاح الزراعى ، لم يطرأ تغيير يذكر على شكل توزيع ملكية الأرضى ، وبالتالى على أنواع المزارع التى كان يجرى استغلالها .

فى نهاية القرن التاسع عشر كانت الأرضى الزراعية موزعة — من حيث ملكيتها — على الوجه التالى :

مساحة الزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٧٦١٣٠٠ مالك	١١٣٠٠٠ فدان
من ٥ — ٥٠ فدانا	١٤١٠٧٠ »	١٧٥٦١٠٠ »
أكثر من ٥٠ فدانا	١١٩٠٠ »	٢٢٤٣٥٠٠ »

أى أن ٨٣,٣ فى المائة من الملاك ، كانوا يملكون مزارع صغيرة ، تقل مساحتها عن خمسة أفدنة ، (وهو الحد الذى يعتبره الاقتصاديون ضروريا لمعيشة الأسرة الزراعية) ، ونسبة مجموع المساحة التى يملكونها ٢١,٧ فى المائة من الأراضى . وكان ١٥,٤ فى المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة

تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤ر٣ في المائة من الأراضي ، وأن ١ر٣ في المائة من الملاك كان يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٤ في المائة من الأراضي .

وفي سنة ١٩١٤ ، كانت الأراضي موزعة — من حيث ملكيتها — على الوجه التالي :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	١ر٤١٤ر٩٢٠ مالكا	١ر٤٢٥ر٠٦٠ فدان
من ٥ — ٥٠ فدانا	١٣٢ر٦٠٠ »	١ر٦٣٨ر٠٠٠ »
أكثر من ٥٠ فدانا	١٢ر٤٨٠ »	٢ر٣٩٦ر٩٤٠ »

أى أن ٩١ر٧ في المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٦ر١ في المائة من الأراضي . وكان ٨ر٥ في المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠ في المائة من الأراضي ، وكان ٨ر٠ في المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٤٣ر٩ في المائة من الأراضي .

وفي سنة ١٩٣٠ ، كانت الأراضي الزراعية موزعة على الوجه الآتى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢ر١٤١ر٣٣٤ مالكا	١ر٨٧٤ر٣٠٤ فدان
من ٥ — ٥٠ فدانا	١٤٦ر٠٤٦ »	١ر٧٥٨ر٧٨١ »
أكثر من ٥٠ فدانا	١٢ر٥٩٩ »	٢ر٢٨٥ر٣٠٥ »

أى أن ٩٣ر١ في المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣١ر٦ في المائة من الأراضي . وكان ٦ر٣ في المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٢٩ر٧ في المائة من الأراضي ، وكان ٦ر٠ في المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ

نسبة مجموع مساحتها ٣٨٧ في المائة من الأراضى .
وفي سنة ١٩٥٢ ، كانت الأراضى الزراعية موزعة كالآتى :

مساحة المزرعة	عدد الملاك	مجموع ما يملكون
أقل من خمسة أفدنة	٢,٦٤٠,٨٧٨ مالكا	٢,١٢١,٨٦٤ فدان
من ٥ — ٥٠ فدانا	١٤٨,٣٧٤ »	١,٨١٧,٣٢٧ »
أكثر من ٥٠ فدانا	١١,٦٩٨ »	٢,٠٤٣,٠٧ »

أى أن ٩٤٣ في المائة من الملاك كانوا يملكون مزارع صغيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٥٤ في المائة من الأراضى ، وكان ٥٢ في المائة من الملاك يملكون مزارع متوسطة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٠ في المائة من الأراضى ، وكان ٥٠ في المائة من الملاك يملكون مزارع كبيرة تبلغ نسبة مجموع مساحتها ٣٤٢ في المائة من الأراضى .

ونستطيع أن نستخلص من هذه الجداول الأربعة جدولا مقارنا يبين لنا مدى التطور فى ملكية المزارع فى مصر ، ومدى تفتت الملكيات الصغيرة من ناحية ، وتركز الملكيات الكبيرة فى أيدي عدد أقل باستمرار من الملاك ، وهى ظاهرة من ظواهر الملكية الرأسمالية للزراعة .

وفىما يلى الجدول المقارن :

السنة	المزارع الصغيرة		المزارع المتوسطة		المزارع الكبيرة	
	نسبة الملاك	نسبة المملوك	نسبة الملاك	نسبة المملوك	نسبة الملاك	نسبة المملوك
١٨٩٤	٨٣,٣%	٢١,٧%	١٥,٤%	٣٤,٣%	١,٣%	٤٤%
١٩١٤	٩١,٣%	٢٦,٧%	٨,٥%	٣٠,٤%	٠,٨%	٤٣,٩%
١٩٣٠	٩٣,١%	٣١,٦%	٦,٣%	٢٩,٧%	٠,٦%	٣٨,٧%
١٩٥٢	٩٤,٣%	٣٥,٤%	٥,٢%	٣٠,٤%	٠,٥%	٣٤,٢%

ونلاحظ من هذا الجدول أنه بينما انخفضت نسبة كبار الملاك إلى ثلث ما كانت عليه قبل خمسين سنة ، ظلت كمية الأرض التي يملكونها على ما هي عليه تقريباً ، (وذلك بعد ملاحظة أن الأراضي الزراعية قد زادت من نحو ٤ ملايين فدان في أواخر القرن التاسع عشر إلى نحو ٦ ملايين فدان في سنة ١٩٥٢) . وفي الوقت ذاته انخفضت نسبة الملاك المتوسطين إلى نحو الثلث دون أن تنخفض نسبة الأراضي التي يملكونها ، بل وربما تكون قد زادت في الواقع بحكم زيادة الأراضي الزراعية . بينما زادت نسبة صغار الملاك زيادة كبيرة دون أن تعادلها زيادة في الأراضي التي يملكونها .

ونلاحظ فيما يتعلق بصغار الملاك أن نسبة ٧٠ في المائة منهم كانوا في الواقع يملكون ما هو أقل من نصف فدان ، وعدد هؤلاء الملاك نحو مليونين . وهم بذلك يعتبرون في حكم المعدمين ويضاف إليهم نحو ثمانية ملايين آخرين لا يملكون شيئاً على الإطلاق ، وإنما يتكسبون عيشهم باستئجار مساحات صغيرة من الأراضي لزراعتها مقابل إيجار عيني ، أو بالعمل الأجير في المزارع ، أو بالعمل في تراحيل تطهير المصارف والترع وأمثالها . وفي الوقت ذاته ، كان هناك ٢١١٥ مالكا يملك كل منهم ما متوسطه ٥٥٠ فداناً . وكان هناك ١٨٨ مالكا يملك كل منهم ما متوسطه ٢٠٠ فداناً . ومعنى هذا ، أن الملكية الفردية للأرض لم تفد الفلاحين شيئاً ، بل ولقد كان شكل تقسيم ملكية الأرض — في حد ذاته — هو الشكل الأول من أشكال الاستغلال الاحتكاري للفلاحين المحرومين من الأرض التي يزرعونها ، وهو الاستغلال الذي هبط بهم إلى مرتبة أقل بكثير من مستوى ضرورات الحياة الإنسانية .

وعلى ضوء هذه الحقائق عن تاريخ ملكية الأرض في مصر ، نستطيع أن ندرس أنواع الاستغلال الزراعي نوعاً نوعاً ، وأن نحلل شكل كل واحد منها وآثاره الاقتصادية والاجتماعية .

الزراعة الرأسمالية في مصر

ما أن استقرت الملكية الفردية للأرض الزراعية في مصر، حتى نشأت معها أشكال الاستغلال الرأسمالي للأرض الزراعية، باعتبار الأرض رأسمال يدر دخل، أى ينتج فائض قيمة. وانقسمت الأراضي الزراعية، إلى مزارع يستغلها أشخاص (أفراد أو معنويون) منفصلون مستقلون، ويمارسون عليها كافة حقوق الملكية الخاصة. ومع أنه بقيت أشكال قديمة للملكية، وخاصة استمرار ملكية الدولة لمساحات من الأراضي الزراعية. واستمرار وجود الوقف الحيرى والأهلى، فإن الغالبية العظمى من الأراضي أصبحت أغراض استغلال رأسمالى على الوجه التالى :

١ — المزارع الكبيرة التى كانت تكون، فى حد ذاتها، وحدة إنتاجية كبيرة يديرها المالك بنفسه بغرض الزراعة التجارية (القطن وقصب السكر والبساتين والخضروات وتربية الماشية)، وهذه المزارع هى التى عرفت باسم التفاتيش وباسم الدوائر الزراعية.

٢ — المزارع الكبيرة التي كانت لا تكون ، في حد ذاتها ، وحدة إنتاجية كبيرة ، وإنما كان يجري تقسيمها إلى وحدات صغيرة ، وتأجيرها إلى المزارعين المستأجرين ، إما على أساس نقدي ، أو على أساس عيني (المشاركة في المحصول)

٣ — المزارع المتوسطة التي تكون في حد ذاتها وحدة إنتاجية متوسطة يديرها المالك بنفسه ويستخدم فيها الأيدي العاملة . وقد كان ذلك نادر الحدوث في مصر .

٤ — المزارع المتوسطة التي لا تكون في حد ذاتها وحدة إنتاجية ، وإنما يجري تقسيمها إلى مزارع صغيرة جداً (تحسب بالقراريط وبأنصاف الأفدنة) وتأجيرها للفلاحين المستأجرين الفقراء .

٥ — المزارع الصغيرة ، وقد كانت عامة ، وهي وحدة إنتاجية صغيرة جداً يقوم المالك بزراعتها ويحصل منها على ما يحتاج إليه من حبوب (الذرة خاصة) والبرسيم .

وعلى ضوء هذا التقسيم ، نستطيع أن ندرس كل نوع من أنواع الاستغلال في الأراضي على حدة ، ونستطيع أن نقسم الاستغلالات إما وفقاً لشكل المزارع ، أو وفقاً لنوع المستغل . وقد اخترت تقسيمها وفقاً لنوع المستغل ، لأن ذلك أقرب إلى الأذهان ، وأقل تجريداً من تقسيمها وفقاً لشكل المزارع .

ومن هنا نجد أن الأراضي الزراعية كانت مقسمة إلى الاستغلالات الآتية :

١ — استغلالات شركات الأراضي الزراعية .

٢ — استغلالات البنوك العقارية وبنوك التسليف

٣ — استغلالات كبار الملاك العقاريين .

٤ — استغلالات الدولة .

شركات الأراضي :

تكونت شركات الأراضي منذ سنة ١٨٨٨ تقريباً ، لتملك الأراضي بغية إصلاحها ثم تقسيمها إلى مزارع متوسطة أو صغيرة وبيعها ، عادة بالأجل ، إلى المزارعين المصريين ، أو بغية إدارتها كوحدات إنتاجية كبيرة .

وقد تكونت تلك الشركات في البداية برؤوس أموال أجنبية (إنجليزية وفرنسية أساساً) ، ثم أخذ رأس المال المحلي يشترك فيها بجزء صغير ، ثم بجزء كبير . ثم تكونت بعد ذلك عدة شركات للأراضي برؤوس أموال محلية كاملة . وبدأ ظهور تلك الشركات على أثر استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية ، وإقامة قناطر الدلتا التي أدخلت مساحات كبيرة من الأرض إلى الزراعة ، وعلى أثر استقرار الرأسمالية العالمية في مصر ، بعد الاحتلال البريطاني . وزاد عدد شركات الأراضي ، بصفة خاصة ، بعد أن انتهى خزان أسوان في سنة ١٩٠٤ واستفادت منه أراضٍ بلغت مساحتها ١٠٠٠٠٠ ٢٧٦ فدان ، وبعد استقرار الرأسمالية العالمية (الاستعمارية) نتيجة لانهاء التنافس الفرنسي — البريطاني بمقتضى « الوفاق الودي » .

ومنذ ذلك الحين ، استمر تطور شركات الأراضي صعوداً أو نزولاً ، وفقاً للتطورات الاقتصادية في البلاد . وفي سنة ١٩٥٦ ، كان عدد شركات الأراضي الزراعية ١٤ شركة ، تملك أراضي زراعية مساحتها ٩٣٨٤٧٨ فداناً ، وتستثمر رؤوس أموال مجموعها نحو ٥٩٧ ٥٢٨ ٦٠٠ جنيهات مصرية مكونة من أسهم عادية وأسهم تخصيص وصنادات ، بالإضافة إلى قسمة أسهم التأسيس غير المعروفة .

وفيما يلي بيان موجز عن حالة هذه الشركات وفقاً لآخر معلومات

وردت عنها في : « الكتاب السنوى لبورصة الأوراق المالية في مصر »
لسنة ١٩٥٧ :

١ — شركة أراضى أبوقير : وقد تأسست في مارس سنة ١٨٨٨ ،
برأسمال بريطاني ، واتخذت لندن مقراً لها ، وكان غرضها إصلاح وتملك
الأراضى المعروفة باسم بحيرة أبى قير بالقرب من الاسكندرية ، التى تبلغ
مساحتها ٣١ ألف فدان . وفي سنة ١٨٨٨ ، انتهى بحيف تلك البحيرة .
وفي سنة ١٩٥٠ أخذت تحصل على أراضى من ملاك أفراد . وفي ٣١ مارس
سنة ١٩٥٦ ، كانت مساحة الأراضى التى لدى الشركة ٣٨٦٧ فداناً .
ويبلغ رأسمال تلك الشركة ٣٠٠ ألف جنيه . وصافى ربحها السنوى نحو
٤٧٠٣٨٠ جنيه .

٢ — الشركة الانجليزية — المصرية لتجزئة الأراضى : وقد سجلت
في ١ أكتوبر ١٩٠٥ . ولا تملك منذ سنة ١٩٥٠ أية أراضى زراعية ، وإن
كانت تملك ٥٠٪ من أسهم دائرة النجيلة الزراعية فى حوش عيسى بالقرب
من أبى المطامير . وبدأت هذه الشركة نشاطها برأس مال قدره ١٦٠ ألف
جنيه ، زاد إلى ٣٠٠ ألف جنيه سنة ١٩٥١ ، ثم هبط إلى ٢٠٠ ألف جنيه
سنة ١٩٥٢ ، ثم إلى ١٧٥ ألف جنيه سنة ١٩٥٣ ، ثم إلى ١٤٠ ألف
جنيه سنة ١٩٥٤ . وتملك هذه الشركة ٢٣ فداناً .

٣ — شركة القاهرة الزراعية : وقد سجلت فى ١ أكتوبر ١٩٢٦ ،
وهى تملك أراضى زراعية فى الوجه البحرى ، وهى أراضى مقسمة إلى دوائر
زراعية فى مديرتى القليوبية والشرقية . ويتكون رأسمال هذه الشركة
من مبلغ ٤٠ ألف جنيه مقسمة إلى أسهم عادية ، ومبلغ ١٢٠٧١٠٠ جنيه
مقسمة إلى أسهم تخصيص ، وتملك هذه الشركة ٦١٣ فداناً .

٤ — شركة أراضي الدقهلية : وقد تسجلت في مايو ١٩٢٩ . وكانت هذه الشركة تملك ، في مارس ١٩٥٦ ، ٤٩٢ فداناً في مديرتي الدقهلية والبحيرة .

٥ — الشركة المصرية للأشغال الزراعية : وقد تأسست في نوفمبر ١٩٠٤ ويبلغ رأسمالها ١٢٧,٥٢٠ جنيهاً ، وكانت تملك في ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، ١٠٣١ فداناً في البلقاسون مركز كفر الدوار .

٦ — شركة أراضي الغربية : وقد تأسست في يونيو ١٩٠٥ ، ويبلغ رأسمالها ٦٠٠ ألف جنيه مقسمة في أسهم عادية ، و ١٠٠ ألف جنيه أسهم تأسيس . وكانت هذه الشركة تملك في ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، ٥٥٤٢ فداناً في مديرتي الغربية والبحيرة .

٧ — الشركة المصرية الجديدة : وقد تأسست في إنجلترا في يوليو ١٨٩٩ ، ورأس مالها ٣٧٥ ألف جنيه . وتملك ٤٥٢٨ فداناً مقسمة إلى دوائر زراعية .

٨ — شركة أراضي سيدي سالم : وقد تأسست في يونيو ١٩٠٦ ، ورأسمالها ٢٠٥,٩٥٦ جنيهاً . وكانت تملك في ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، ١٦٢٣ فداناً .

٩ — الشركة الزراعية والصناعية : وهي الآن في دور التصفية . وقد تأسست في مارس ١٨٩٧ . ويتكون رأسمال هذه الشركة من ٢٥١,٧٣٧ جنيهاً في أسهم عادية بالإضافة إلى ١٠ آلاف سهم تأسيس و ١١٧ ألف جنيه في أسهم تخصيص ، و ١٨,٨٦٣ جنيه في منندات .

١٠ — شركة أراضي كوم أمبو : وقد تسجلت في إبريل ١٩٠٤ ، ويبلغ رأسمالها ١,٨٠٠,٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى ١٥ ألف سهم من أسهم التأسيس . وهي تملك الآن ٣٠ ألف فدان تقوم بزراعتها قصب سكر أسامياً

لكفاية حاجة مصانع السكر ، كما توزع القمح والذرة والشعير والبقول .

١١ — شركة أراضى البحيرة : وقد تكونت فى يونيو ١٨٨١ ، ورأسها ٧٥٠ ألف جنيه ، وكانت تملك ، فى ٣١ يناير ١٩٥٦ ، ٣٨,٨٥٨ فداناً .

١٢ — شركة أراضى الشيخ فضل : وقد تأسست فى مارس ١٩٠٥ ورأسها ٦٩٠,٠٠٠ جنيه . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، كانت تملك الشركة تملك ٢٨٨٩ فداناً تزرعها قصب سكر ، ثم أصبحت تزرع القطن والقمح والشعير والذرة والبقول .

١٣ — شركة مصر العقارية : وهى فرع من بنك مصر ، ورأسها ١١٦ ألف جنيه . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، كانت تملك ١١٦٠ فداناً .

١٤ — الاتحاد العقارى المصرى : وقد تأسس فى يونيو ١٩٠٥ ، ورأسها هذه الشركة ٣٢٥ ألف جنيه ، بالإضافة إلى خمسة آلاف سهم تأسيس . وفى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ، كانت تملك ١٤٢٣ فداناً .

ويتخذ استغلال شركات الأراضى للأراضى الزراعية شكلين رئيسيين هما : —

أولاً — شكل المتاجرة بالأرض بوصفها سلعة ، يجرى استثمار رأسها محدد ، فى إصلاحها ، ثم يجرى بيعها والحصول على ربح من ذلك .
وثانياً — شكل زراعة الأرض باستخدام العمال الزراعيين ، وتسويق حاصلاتها فى السوق لأغراض الاستهلاك أو للأغراض الصناعية .

وعلى الرغم من أن هذه الشركات توصف رسمياً بأنها شركات مساهمة مصرية ، فإن معظمها قد تكون أساساً برؤوس أموال أجنبية ، كما أن معظمها لا يزال مرتبطاً ، فى نشاطه المالى ، بالمصارف التجارية الأجنبية مثل بنك باركليز (سابقاً) ، وبنك الخصم الباريسى ، وغيرها .

بنوك الرهن والتسليف :

قام هذا النوع من أنواع البنوك منذ سنة ١٨٨٠ ، بغية تقديم القروض إلى ملاك الأراضي الزراعية بضمان رهن أراضيهم ، وهذا هو غرض البنوك العقارية . أما بنوك التسليف فقد قامت بغية تقديم القروض إلى المزارعين بضمان رهن أراضيهم ، أو بضمان المحصول .

ولقد كان المالك العقاري المصرى والمزارع ، وخاصة الملاك والمزارعين المتوسطين والصغار ، فى حاجة دائمة إلى المال . إما لتمويل عمليات شراء المزيد من الأراضي ، أو لتمويل شراء البذور والأسمدة . وكانوا لذلك يقومون فريسة سهلة للمرابين الذين كانوا يقرضونهم بفوائد تصل فائدتها إلى ٢٠٠ فى المائة أو أكثر ، وكان معظم هؤلاء المرابين من غير المصريين .

وفى رأينا أن ذلك كان يرجع إلى أن الأغلبية العظمى من المصريين هم من المسلمين الذين يحرم عليهم الإسلام التعامل بالربا ، مما أدى إلى إحجام الأغنياء منهم عن التعامل بالفائدة ، وأدى فى الوقت ذاته إلى قيام الأجانب غير المسلمين بتلك المهمة ، كما قام بها بعض المصريين من غير المسلمين ، من الأقباط واليهود . ونحن نرى أثر المعارضة الإسلامية للاستغلال الربوى لرأس المال فى إحجام الأغنياء المصريين ، حتى وقت قريب ، عن المساهمة فى البنوك أو شراء الأسهم والسندات ، أو إيداع أموالهم فى المصارف . وظل هذا الإحجام قائماً حتى أنشئ بنك مصر وأخذ ينشر الدعاية القائلة بأن الفائدة المصرفية والفوائد على الأسهم والسندات ليست هى الربا الذى حرمه الإسلام ، وإنما هى نصيب المستثمر من ربح تجارى « حلال » يحصل عليه البنك من أعمال تجارية يقوم بها فى الزراعة والتجارة والصناعة .

وقد ظل المالك العقاري والمزارع المصريين يعتمدان على المرابي ، حتى سنة ١٨٨٠ ، عندما حلت الرأسمالية مشكلة الإقراض لأجل طويل ، فتأسس أول بنك للرهن العقاري هو « البنك العقاري المصري » (الكريدى فونسيه) . وأنشئ البنك برأسمال قدمته البيوت المالية الفرنسية ، وحصل على امتياز بممارسة أعماله لمدة ٩٩ سنة . وكان رأسمال البنك حينذاك نحو أربعين مليون فرنك ، وسرعان ما تضاعف .

وفي سنة ١٩٠٥ ، تأسس بنك آخر للرهن العقاري هو « بنك الأراضي المصري » (لاند بانك أوف إيجيبت) برأسمال قدمته السوق البريطانية .

وإلى جانب هذين البنكين الرئيسيين ، قامت بنوك عديدة خلال الخمسين سنة الماضية ، ولكنها لم تستمر إلا لفترة محدودة ، ثم اختفت . ولكن البنوك العقارية لم تواجه سوى مشكلة تمويل الملاك العقاريين الذين يملكون مساحات كبيرة من الأراضي تضمن ما يحصلون عليه من قروض طويلة الأجل .

ومن هنا قامت ضرورة لإنشاء بنوك ائتمان من نوع آخر ، تكفل تقديم القروض القصيرة الأجل للمزارعين بضمان محصول الأرض .

وفي سنة ١٩٠٢ . أنشأ البنك الأهلي ، تحت رعاية الحكومة ، بنكا للتسليف الزراعي هو « البنك الزراعي المصري » ، وكان غرضه هو تقديم سلف صغيرة قصيرة الأجل للمزارعين بضمان المحصول . وكان صيارفة الحكومة يقومون بتحصيل الاقساط المستحقة من سلف البنك من الفلاحين . وفي سنة ١٩٣٦ انتهت تصفية ذلك البنك ، وهي التصفية التي تقررت سنة ١٩٣١ ، وكشفت التصفية عن مدى ما حصله البنك من فائض قيمة على حساب المزارعين والفلاحين ، إذ أخذ المساهم العادي —

— عند التصفية — على مبلغ ثمانية جنيهات ونصف جنيه إسترليني عن السهم الذي قيمته الاسمية خمسة جنيهات إسترلينية ، بالإضافة إلى الأرباح السنوية التي حصل عليها المساهمون طوال السنوات الخمسة والعشرين التي مارس البنك فيها نشاطه .

وفي سنة ١٩٣٠ ، قررت الحكومة الوفدية حينذاك ، إنشاء بنك حكومي — فردي للتسليف الزراعي ، فثار عليها رجال البنوك ، وكبار الممولين ، وتآمروا مع السراي على إسقاطها ، وإحلال حكومة إسماعيل صدقي محلها غير أن ظروف الأزمة الرأسمالية العالمية التي بدأت سنة ١٩٣١ ، وما كان لها من آثار خطيرة على حالة المزارعين ، اضطرت حكومة صدقي إلى تنفيذ إقامة بنك التسليف الزراعي برأسمال قدره مليون جنيه ، اكتتبت الحكومة بنصفه واكتتب الرأسماليون الفرديون في نصفه الآخر ، وضمنت الحكومة لحاملي الأسهم حداً أدنى من الربح نسبته خمسة في المائة ، وقدمت له معظم ما احتاج إليه من أموال عامة بسعر فائدة منخفض ، وحددت مهمته بأب يقوم بمنح سلفيات ، بضمان المحاصيل ، للمزارعين الصغار ، ويقوم بتوزيع البذور الجيدة والأسمدة الكيماوية عليهم . وعرفت الحكومة المزارع الصغير بأنه الذي يملك ٥٠٠ فداناً ، أو الذي ينتج ويشون ما لا يزيد عن مائة قنطار من القطن ، أو ٢٠٠ أردب من القمح والحبوب الأخرى ، أو ٣٠٠ أردب من الأرز . ومع أنه كان الأصل في إنشاء البنك هو خدمة المزارعين الصغار والمتوسطين ، فإن كبار الملاك استفادوا أيضاً من خدماته ، وخاصة في حصولهم على التقاوي والأسمدة . ثم أخذوا يشكون من عدم تمتعهم بمزايا الاقتراض بسعر فائدة معتدل ، فقررت الحكومة — بالاتفاق مع البنك — رفع حد الملكية التي يجوز لصاحبها الحصول على نفقات الزراعة والحصاد إلى مائتي فدان ، واعتبرت مالك المائتي فدان مالكا متوسطاً ، كما عرفت المزارع المستفيد من سلف البنك بأنه هو الذي

ينتج ويشون ما لا يزيد على ٣٠٠ قنطار من القطن ، أو ٤٠٠ أردب من القمح والحبوب الأخرى ، أو ٦٠٠ أردب من الأرز .

وهذه البنوك الثلاثة هي التي لا تزال قائمة حتى الآن في مصر ، وبيانها كالاتي (وفقاً للكتاب السنوي لبورصة الأوراق المالية في مصر لسنة ١٩٥٧) :

١ — البنك العقاري المصري : (وهو تحت الحراسة) ، وقد تأسس في فبراير ١٨٨٠ بغرض تقديم قروض بضمان رهن الأراضي للملاك العقاريين . وقد بلغ مجموع القروض التي أصدرها البنك في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦ مبلغ ١٢,٨٢٤,٥٢٨ جنيهاً موزعة كالاتي :

قروض برهن ملكيات زراعية	٣,٧٥٦,٤٤٢ جنيهاً
قروض برهن ملكيات مختلطة	٤١٣,٠٨٦ جنيهاً
قروض برهن ملكيات في المدن	٨,٦٥٤,٩٩٩ جنيهاً

ويتكون رأس مال البنك من الاصدارات التالية :

٣,٨٥٧,٥٠٠ جنيه (١٠٠ مليون فرنك) مقسمة إلى أربعة ملايين سهم ، قيمة كل سهم منها ٥٠٠ فرنك (مدفوع منها ٢٥٠ فرنك) .

٥,٤٧٦,٠٤٨ جنيه ، صادرة في سندات .

إلى جانب ألفي سهم من أسهم التأسيس ليس لها قيمة إسمية موزعة في مجموعات عشرية .

ويستثمر البنك أمواله في السندات الحكومية ، وفي سندات بنك الأراضي المصري ، وفي أسهم البنك الأهلي ، وفي شركات الباني العقارية ، ومنها شركة الشمس وشركة مصر الجديدة .

وفيما يلي بيان مجموع القروض التي أصدرها البنك منذ سنة ١٩٥١/١٩٥٢ :

١٩٥٢/١٩٥١	١٠,٧٩٤,٠٣٩ جنيهاً
١٩٥٣/١٩٥٢	١٠,٥٠٦,٠٨٣ جنيهاً

جنيهاً ٩,٧٧١,١٩٦	١٩٥٤ / ١٩٥٣
جنيهاً ١٠,٧٠٣,٨٨٦	١٩٥٥ / ١٩٥٤
جنيهاً ١٢,٠١٨,٩٠٨	١٩٥٦ / ١٩٥٥

وقد حصل البنك خلال تلك السنوات الخمس على الأرباح الصافية الآتية:

جنيهاً ٢٨٦,٩٧٢	١٩٥٢ / ١٩٥١
جنيهاً ٣٨٣,٥٧٧	١٩٥٣ / ١٩٥٢
جنيهاً ٣٨٥,١٤٣	١٩٥٤ / ١٩٥٣
جنيهاً ٣٨٧,١٨٧	١٩٥٥ / ١٩٥٤
جنيهاً ٢٨٩,٤٤٨	١٩٥٦ / ١٩٥٥

٢ — بنك الأراضي المصري : (وهو تحت الحراسة) . وقد تأسس في يناير ١٩٠٥ بغرض منح القروض بضمان رهن الأرض ، ولتتم سدادها لآجال طويلة أو آجال قصيرة . وقد بلغ مجموع القروض التي قدمها البنك خلال السنوات الخمس الأخيرة ما يلي :

جنيهاً ٢,٢٩٦,٦٢١	١٩٥٢ / ١٩٥١
جنيهاً ٢,٠٤٧,٣٣٢	١٩٥٣ / ١٩٥٢
جنيهاً ٢,١٥٠,١٥٧	١٩٥٤ / ١٩٥٣
جنيهاً ٢,٠٦٨,٠٥٤	١٩٥٥ / ١٩٥٤
جنيهاً ١,٩٤٩,٣٦٤	١٩٥٦ / ١٩٥٥

وبلغ صافي أرباحه في المدة ذاتها :

جنيهاً ١٣٠,٩١٥	١٩٥٢ / ١٩٥١
جنيهاً ٦١,٢٢٨	١٩٥٣ / ١٩٥٢

جنيهاً	٣٣,٢٠١	١٩٥٤/١٩٥٣
جنيهاً	٤٦,٩٩٠	١٩٥٥/١٩٥٤
جنيهاً	٣٣,٢١٧	١٩٥٦/١٩٥٥

ويتكون رأسمال البنك من الإصدارات التالية :

٧٥٠,٠٠٠ جنيه مقسمة إلى أسهم عادية .

٧٢٩,٥٩٨ جنيه سندات .

بالإضافة إلى ٢٥ ألف سهم من أسهم التأسيس .

٣ — بنك التسليف الزراعى والتعاونى : وقد تأسس فى يوليو ١٩٣١ باسم « بنك التسليف الزراعى المصرى » ثم غير اسمه فى مارس ١٩٤٩ إلى « بنك التسليف الزراعى والتعاونى » . وغرض هذا البنك هو تقديم القروض القصيرة الأجل إلى المزارعين الأفراد والجمعيات التعاونية بضمان المحصول ، وتمويل عمليات شراء التقاوى والأسمدة وأدوات الإنتاج الزراعى والإشراف على عمليات التموين لحساب الحكومة . وقد اتسع مجال نشاطه حتى أصبح يشمل ميدان الائتمان الزراعى كله .

ويبلغ رأس مال البنك ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مقسمة إلى ٣٧٥ ألف سهم عادى ، ويتكون مجلس إدارته من ممثلين للحكومة ، وممثلين لجمعية الأسهم الأفراد ، وممثلين للجمعيات التعاونية .

ولقد جرت عملية الاستغلال المصرفى للأراضى والمحاصيل الزراعية على أساس الحصول على فائدة سنوية تتفاوت بين تسعة وسبعة فى المائة على القروض الطويلة الأجل ، وتفاوت بين خمسة وثلاثة ونصف فى المائة على القروض

القصيرة الأجل . وإذا عجز المقرض عن سداد قرضه في ميعاده ، قام البنك بالحجز على أرضه أو على محصوله ، ويبيعها بالمزاد العلني .

وتوضح الدراسة التفصيلية لعمليات هذه البنوك ، كيف أن المالك العقاري مرتبط ارتباطاً تبعياً بتلك البنوك ، إلى حد أن كثيرين من هؤلاء الملاك قد مرت بهم أوقات لم يكونوا هم في الواقع الذين يملكون أراضيهم ، وإنما كانت البنوك العقارية هي التي تملكها ، كما حدث في سنة ١٩٠٧ ، عندما قدرت قيمة الأرض الزراعية في مصر بمبلغ ١٢٠ مليون جنيه ، بينما بلغت القروض المربوطة على تلك الأرض ٦٠ مليون جنيه . وقد ظلت مشكلة الديون العقارية مشكلة رئيسية تدور حولها المناقشات البرلمانية ، ويطالب النواب والشيوخ بتصفيتها . وتتحدث بيانات الحكومات المتعاقبة عن وسائل حلها حتى عهد قريب .

كبار الملاك العقاريين :

في الوقت الذي كانت فيه شركات الأراضي وبنوك الرهن والتسليف الزراعي تستغل الأراضي الزراعية والملاك والمزارعين والفلاحين عن طريق المضاربة بالأرض والمحاصيل ، وعن طريق القروض والسلف والبيوع الجبرية ، كان كبار الملاك العقاريون يستغلون المزارعين والفلاحين إلى أقصى حد ممكن .

وكان كبار الملاك يلجأون في استغلالهم إلى وسيلة رئيسية هي وسيلة تأجير أراضيهم الزراعية . وكان للتأجير أسلوبان هما : أولاً - تأجير المزرعة صفقة واحدة لأحد كبار الوسطاء ، ويقوم الوسيط بتأجيرها في مساحات صغيرة تتفاوت بين فدان وخمسة أفدنة ، لصغار المزارعين ، وثانياً : تأجير

المزرعة لعدد من الوسطاء بغية إيجاد تنافس بينهم لزيادة الإيجار . وفي هاتين الحالتين كان الوسطاء . علاوة على الارتباط القانوني بالقيمة التجارية المتفق عليها بالعقد ، يدفعون — عينا أو نقدا ، صراحة أو بطريق الالتواء — أتاوات أخرى للملاك أو الوكلاء والسماسرة . وهذا كله ، مع الإيجار والربح المركب ، كان يقع على كاهل الفلاح .

ونلاحظ أن كبار الملاك العقاريين أصبحوا يلجأون ، أكثر فأكثر ، إلى أسلوب تأجير أراضيهم بدلا من زراعتها على الذمة ، منذ سنة ١٩٣٩ . ويؤخذ من الإحصاءات الرسمية أن المساحات المزرعة بالإيجار قد زادت من نسبة ١٧٣٪ سنة ١٩٣٩ إلى ٦٠٧٪ سنة ١٩٤٩ ، ثم إلى ٧٥٪ سنة ١٩٥٢ .

ويرجع إلتجاء كبار الملاك العقاريين إلى تلك الوسيلة من وسائل الاستغلال ، إلى أن الدخل من الإيجار كان أكبر من الدخل من الزراعة على الذمة . وتبين الإحصاءات أن متوسط دخل الفدان كان في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ لا يزيد على سبعة عشر جنيهاً ونصف جنية ، بينما كان الإيجار يبلغ أربعين جنيهاً . وفي سنة ١٩٤٨ ، قدرت لجان الضرائب متوسط القيمة التي ينتجها الفدان بنحو ثمانية عشر جنيهاً ونصف جنية في حين كانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها في الوجه البحري بمتوسط ثلاثين جنيهاً لكبار الزراع ، وبمتوسط ثمانية وثلاثين جنيهاً ونصف جنية لصغار الزراع . وفي الوقت ذاته ، قامت مصلحة الفلاح بعمل بعض البحوث في الدوائر الزراعية والتفتيش ، تبين منها أن إيراد الزراعة على الذمة يقل عن إيراد الأراضي المؤجرة بنسبة الثلث . ولهذا ، فقد كان الملاك العقاريون — وحتى الملاك المقيمين في القرى — لا يزرعون أرضهم بأنفسهم ، وإنما كانوا يفضلون تأجيرها لصغار الزراع لأن ذلك أربح لهم .

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية من نسبة ١٠٠ ٪ سنة ٣٨/٣٩ إلى نسبة ٤٧٢ ٪ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ . وأدى ارتفاع الإيجارات إلى ارتفاع أثمانها بسبب التنافس على اقتنائها باعتبارها رأسمال مدر للربح ، حتى وصلت أثمان الأرض إلى أرقام قياسية ، كما أدى إلى دخول عدد كبير من أصحاب المهن غير الزراعية ، الذين يقطنون في المدن ، إلى ميدان تملك الأرض الزراعية واستغلالها استغلالاً غريباً عن طريق الإيجار . ونشأت بذلك طبقة من الوسطاء الذين يتعامل الملاك العقاريون — عن طريقهم — مع الفلاحين ، وكان هم هذه الطبقة هو الحصول على دخل من فروق الإيجار ، دون أن يساهموا بأي نصيب في زيادة الانتاج الزراعي أو العناية به .

ومن ناحية أخرى ، كان بعض الملاك العقاريون يقومون بزراعة جزء من أراضيهم على الدمة ، وخاصة في إنتاج المحاصيل التي تحتاج إلى استثمار كبير وتدر أرباحاً عالية مثل محاصيل الموز والموايح والقطن وقصب السكر ، بينما كانوا يؤجرون الجزء الآخر من أراضيهم للمزارعين لإنتاج المحاصيل القليلة الربح والتي تحتاج إلى عمل شاق مثل البرسيم والأرز والذرة .

وقلائل جداً هم كبار الملاك العقاريين الذين كانوا يزرعون كل أراضيهم على الدمة .

وكان لكبار الملاك العقاريين ، بالإضافة إلى تلك الوسائل الاستغلالية الرئيسية ، وسائل أخرى عديدة لاستغلال الفلاح . ومن هذه الوسائل :

- ١ — إضافة مصاريف الحفر وتطهير المصارف والري ، على المزارع ، بأرقام أكثر من الحقيقة ، و ٢ — زيادة القيمة الإيجارية بنسبة متصاعدة عند زيادة أسعار القطن عن حد معين ، و ٣ — اشتراط توريد مقادير معينة من

حيازة القمح حتى يستفيد المالك من زراعة أكبر مساحة من القطن لنفسه ،
و ٤ - شراء المحاصيل الناتجة من الفلاح قبل نضجها بأسعار زهيدة ،
تحت ضغط حاجة الفلاح إلى المال للصرف على زراعته ، و ٥ - المتاجرة
بالأسمدة والتقاوى بأسعار عالية ، و ٦ - تأجير الآلات الزراعية بأجور
مضاعفة ، و ٧ - تسليف الفلاح بفوائد فاحشة .

ولقد كان الملك السابق ، وأفراد الأسرة المالكة ، يمثلون أبشع صور
استغلال كبار الملاك العقاريين للفلاحين ، وكانوا يمتلكون الأراضى الزراعية
التي اغتصبوها - كما اغتصب بعض كبار الملاك العقاريين أراضهم - من
الفلاحين عن طريق وضع اليد أو المنح أو الهبات أو الشراء بأقل الأسعار
نتيجة لما كان لهم من نفوذ سياسى وإدارى .

فبينما كان إسماعيل يملك يوم توليه الحكم ١٥ ألف فدان ، فقد
أصبح - بعد ١٧ سنة من حكمه - يملك ٩٥٠ ألف فدان ، استولت
عليها الحكومة بعد عزله . وكان الملك فؤاد يملك ، عند توليه الحكم
سنة ١٩١٧ ، ثمانمائة فدان ، فبلغ ما يملكه ، يوم وفاته سنة ١٩٣٦ ،
نحو ٢٨ ألف فدان ، بالإضافة إلى ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفة
التي كانت إدارتها موكولة إليه . وكان فاروق يملك عند توليه الحكم
١٢ ألف فدان ، فبلغ ما كان يملكه ، يوم عزله ، نحو ٤٨ ألف فدان
بالإضافة إلى نحو ٤٥ ألف فدان من الأراضى الموقوفة التي كانت إدارتها
موكولة إليه .

وقد قدرت الاحصاءات الرسمية الأراضى التي كان يملكها أفراد
أسرة محمد على ، والتي صودرت بدون تعويض فى نوفمبر ١٩٥٣ ، بنحو
١٥٩ ألف فدان .

وكان الملك السابق وأفراد الأسرة المالكة يستغلون أراضيهم بالوسائل نفسها التي يمارسوها كبار الملاك العقاريين ، أى بوسائل الاستغلال الرأسمالي الممثلة في الإيجار والزراعة على الذمة للمحاصيل الزراعية للسوق . فقد كان إسماعيل يزرع معظم أراضيه قطناً وقصب سكر ، وكان يستخدم في زراعتها الأيدي العاملة الأجنبية وأحدث الآلات الزراعية ، وكان يحصل من أراضيه على ربح سنوى متوسطه ٤٤ ألف جنيه .

وكان فاروق يستغل أراضيه الزراعية استغلالاً تجارياً ومالياً . وكان يضارب بالأراضي ، ويبيع محاصيله من أراضيه وبساتينه وحدائقه ، في السوق ، بالإضافة إلى أنه كان يستثمر جزءاً من أمواله في أسهم الشركات المالية والصناعية . وقد قدرت إيراداته من ممتلكاته في سنة ١٩٥١ بنحو ثلاثة أرباع مليون جنيه .

وبالطريقة ذاتها ، كان أفراد الأسرة المالكة يستغلون أراضيهم .

وصحيح أن الملوك وبعض أفراد الأسرة المالكة كانوا يفرضون نوعاً من أنواع السخرة على الفلاحين الذين يعملون في أراضيهم ، ولكن ذلك كان راجعاً إلى أنهم كانوا يملكون السلطة السياسية ، ويستخدمون أجهزة الدولة الإدارية لحسابهم ، ويستغلون انعدام الديمقراطية الشعبية الفعلية وعدم تنظيم الفلاحين . وكان الأمر كذلك فيما يتعلق ببعض كبار الملاك العقاريين الذين يتولون مناصب سياسية أو إدارية .

أراضي الحكومة :

تعتبر الحكومة في مصر مالكة كبيرة للأرض . ومعظم أراضي الحكومة هي من الأراضي البور ، وهي تستثمرها بطريق استصلاحها ثم بيعها

بالرجع للمزارعين في وحدات تتفاوت مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة ومع أن سياسة بيع أراضي الحكومة كانت - من الناحية النظرية - تهدف إلى توسيع نطاق الملكيات الصغيرة ، إلا أنها كانت - في التطبيق - تتم لمصلحة كبار الملاك .

ففي الفترة من عام ١٩٣٥ إلى ١٩٥٠ ، بلغت جملة الأراضي التي باعها مصلحة الأملاك الأميرية ١٨٢ر٦٢٣ فداناً بيع معظمها إلى كبار الملاك على الوجه التالي :

المساحة المباعة بالفدان	النسبة المئوية	الملاك
٣ر١١١	١٧٪	صغار المزارعين
١٣ر٨٢٧	٧٦٪	إقطاعيات خريجي المعاهد الزراعية
١٦٣ر٦٨٦	٩٠٪	كبار الملاك

وكانت الحكومة تكلف إصلاح الفدان نحو ميتين جنياً وتبيعه بثمان يتفاوت بين ١٢٠ و ١٨٠ جنياً .

ومن ناحية أخرى ، تملك الحكومة أراضي زراعية تقوم بتأجيرها للمزارعين ، كما تؤجرها لمن يسمون بعمال المعاشات أو التلمية ، وذلك مقابل ما يقوم به هؤلاء من أعمال في أراضي الحكومة . ولا تعتبر مثل تلك الأرض مؤجرة تأجيراً حراً ، وإنما يعتبر هذا النوع من أنواع التأجير شبيهاً بنظام الانتفاع . وقد حصلت الحكومة سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ إيجارات من أراضيها بلغت نحو ٨٢٤ر٢٦٤ جنياً .

وتملك الحكومة أراض زراعية تقوم باستغلالها استغلالاً مباشراً بزراعتها

على الذمة كمزارع مدرة للربح ، كما تزرع جزءاً صغيراً من تلك الأراضي كحقول تجارب لإجراء أبحاث خاصة بتربية النباتات ، أو لإجراء تجارب زراعية وكيميائية مختلفة ، وتجارب للارشاد الزراعي .

وتعتبر في حكم أراضي الحكومة ، الأراضي الموقوفة للأغراض الخيرية والتي تديرها وزارة الأوقاف ، وهي أراض يجرى استغلالها — في الغالب الأعم — عن طريق التأجير .

الضرائب :

تحصل الدولة على ضرائب على الأطيان الزراعية مقابل الخدمات العامة التي تؤديها للزراعة ، وخاصة خدمات الري والصرف ، ومقابل الخدمات المدنية التي تؤديها للريف مثل خدمات التعليم والصحة .

وكانت الضرائب المفروضة على الأرض الزراعية ، قبل استقرار الملكية الفردية وقيام أشكال الاستغلال الرأسمالي في الزراعة ، غير عامة وغير موحدة ، وكانت تتحدد وفقاً لأهواء الحكام .

ولكن استقرار الملكية الفردية ، وتطور الزراعة في الاتجاه الرأسمالي ، أدى في سنة ١٨٩٩ ، ولأول مرة ، إلى توحيد الضرائب ، وربط قيمتها بالنسبة إلى الأرباح السنوى للأرض .

وفي سنة ١٩٣٩ ، صدر أول قانون نظم الضريبة على الأراضي الزراعية تنظيمًا كاملاً ، وهو معمول به حتى الآن ، مع تعديلات أدخلت عليه واقتضتها طبيعة العمل ، وبصورة ألغت جميع القوانين التي سبقتة . وقد حدد ذلك القانون الضريبة بنسبة عامة مقدارها ١٦ في المائة من الأرباح السنوى للفدان ، وقدرت لجان الضرائب القيمة الإيجارية للفدان على أساس

الكفاءة الانتاجية ، وباعتبار الأرض رأسمالاً يؤدي دخلاً ، وقدرت قيمة الأطنان الزراعية بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية التي اتخذت لربط ضريبة الأطنان ، وقدر الربح الذي يغله الفدان بما يعادل ٧ في المائة سنوياً من ثمنه ، أى أنه يدر ربحاً يغطي ثمنه في ١٤ سنة .

وفي سنة ١٩٤٩ ، صدر قانون بتخفيض نسبة الضريبة من ١٦ إلى ١٤ في المائة ، كما ألغى الحد الأقصى الذي قرره قانون ١٩٣٩ ومقداره ١٦٤ قرشاً للفدان .

وفي الوقت ذاته ، يعنى القانون أراضي الحكومة من الضرائب ، كما كان يعنى أراضي الرزقة التابعة لوزارة الأوقاف من الضريبة . وقد صدر في سنة ١٩٥٣ قانون أعفى الأراضي البور من الضريبة ، وألغى إعفاء أراضي الرزقة .

ويلاحظ سيد مرعى وجود عيوب في نظام ضرائب الأطنان ، ويطلب بوجوب أن يكون ربط الضريبة بنسبة واحدة على غلة الأرض دون قيد أو استثناء ، حتى تتساوى الأرض القوية والمتوسطة والضعيفة في المعاملة ، كما يطلب بفرض الضرائب على أراضي الحكومة التي تستغلها بالإيجار أو بالزراعة على الدمة .

القطن :

بالإضافة إلى أن أشكال إستغلال الأرض الزراعية كانت أشكالاً رأسمالية . وبالإضافة إلى أن الضرائب المربوطة على الأرض تحدت على أمس رأسمالية ، فإن نظام التصرف في المنتجات الزراعية الأساسية كان نظاماً رأسمالياً واضحاً ، وخاصة فيما يتعلق بالقطن والقمح وقصب السكر . فالقطن سلعة رأسمالية لا تستهلك إستهلاكاً مباشراً في الريف ، وإنما يجرى نقلها إلى السوق المحلية وإلى السوق العالمية . والقمح سلعة رأسمالية

لا يستهلكها الفلاحون ، وإنما يستهلكها سكان المدن عن طريق السوق المحلية . وقصب السكر سلعة صناعية . بل إن معظم المنتجات الزراعية — بما في ذلك الحضر والفاكهة — قد أصبحت قبل سنة ١٩٥٢ ، على الأقل ، سلماً رأسمالية يجرى تبادلها وتوزيعها عن طريق السوق .

ونظراً إلى أن القطن هو مثل بارز على ما نقول ، فلا بد لنا من أن نعرض له ببعض التفصيل .

لقد عرفت مصر القطن منذ العصور القديمة ، ولكنه لم يقيم بدور هام في الاقتصاد الزراعى للبلاد قبل عهد محمد على . وعندما توقف تصدير القطن من أمريكا بسبب الحرب الأهلية (١٨٦١ — ١٨٦٥) ، اتسعت زراعته في مصر ، وزاد المحصول من نصف مليون قنطار إلى ما يربو على الضعف ، بينما جاوز سعره أربعة أمثال ما كان عليه . ومنذ ذلك الحين أصبح القطن هو العامل المسيطر على الزراعة في مصر ، وعلى الاقتصاد المصرى بوجه عام . وظلت أحوال إنتاجه متأثرة بدورة الفيضان ، إلى أن أدخل نظام الري الدائم . واستقر نظام الري الدائم بتشديد القناطر والخزانات في أماكن مناسبة على طول مجرى النهر لحجز بعض مياه الفيضان . ثم إطلاقها عند الحاجة للاحتفاظ بالمنسوب المطلوب . وكانت قناطر الدلتا التى شرع محمد على فى إنشائها عام ١٩٣٥ أولى المحاولات من هذا النوع ، ثم كان بناء خزان أسوان سنة ١٩٠٤ المحاولة الثانية .

وقد أدى تعميم نظام الري الدائم إلى زيادة محصول القطن ، وكان معظم هذا المحصول يصدر إلى الأسواق الخارجية ، الأمر الذى أدى إلى إتساع التجارة الخارجية لمصر .

ومن ناحية أخرى ، اقتضى القطن وحاجته إلى التمويل حتى يباع فى السوق ، قيام النظام المصرفى الحديث على شكل البنوك التجارية التى

تقوم بتمويل عمليات تسويق المحصول .

وفي الوقت ذاته ، كانت لأسعار القطن آثار عميقة في تقرير مستوى معيشة الفلاحين بصفة خاصة ، ومستوى معيشة المصريين جميعاً بوجه عام ، وكانت تلك الأسعار تتحدد وفقاً لقوانين السوق الرأسمالية العالمية ، وتتأثر — صموداً أو هبوطاً — بحالة تلك السوق .

ولا ضرورة للاسهاب في محاولة البرهنة على أهمية القطن كسلعة رأسمالية ، وعلى أثره في تحديد الصفة الرأسمالية لاستغلال الأرض الزراعية في مصر ، ويكفي في ذلك أن نقول ، كما قال محافظ البنك الأهلي سنة ١٩٣١ :

« لا أخالني مبالغاً إذا قلت أن مصلحة الفلاح المصري ، الذي يشتغل في حقله بعيداً بآلاف الأميال عن الأسواق التي يباع ويشترى فيها محصوله من القطن وما يصنع منه ، قد تتأثر بحرب أهلية في الصين ، أو باضطرابات سياسية في الهند ، أو باضراب العمال في إنجلترا ، أو بأزمة مضاربات في بورصة نيويورك . »

وهكذا ، فلقد كانت ملكية الأرض الزراعية في مصر قبل سنة ١٩٥٢ ملكية فردية رأسمالية ، وكان استغلالها رأسمالياً فردياً ، وكان نظام توزيع المنتجات الزراعية نظاماً رأسمالياً فردياً .

أبعد كل هذا ، يمكن أن يكون هناك أى رأى علمي يقول أنه كانت في مصر إقطاعية ، بالمعنى الاقتصادي للإقطاعية ، حتى سنة ١٩٥٢ ؟

ولكن المسألة الزراعية ليست مسألة الأرض والمحاصيل الزراعية فحسب ، وإنما هي مسألة الفلاحين أولاً وقبل كل شيء . ومن هنا فإن دراسة القوى الاجتماعية في الريف المصري قبل سنة ١٩٥٢ أمر ضروري لفهم المسألة الزراعية حتى ذلك الحين .

القوى الاجتماعية في الريف

إن الخط الأساسي ، الذي يقسم القوى الاجتماعية في الريف المصري ، هو خط الملكية الفردية للأرض الزراعية . والتحديد الأولي لتلك القوى هو تحديد لمجموعتين : المجموعة الأولى هي مجموعة الذين يملكون ، والمجموعة الثانية هي مجموعة الذين لا يملكون .

ومن هذا التحديد الأولي نسير إلى تحديد أكثر تعقيداً ، هو أن مجموعة ملاك الأرض تنقسم في ذاتها إلى مجموعات ثلاث . هي مجموعة كبار ملاك الأرض ، ومجموعة ملاك الأرض المتوسطين ، ومجموعة ملاك الأرض الصغار . كما تنقسم مجموعة الذين لا يملكون إلى ثلاث مجموعات أيضاً ، فهناك مجموعة الذين لا يملكون أرضاً وإنما يستأجرون أرضاً لزراعتها ، وهناك الذين لا يملكون أرضاً ويعملون كعمال (عمال يومية أو موسمية) في الزراعة ، وهناك الذين لا يملكون أرضاً ولا يعملون ، وإنما يعيشون على هامش الحياة الريفية .

وليس بين كل هذه المجموعات حدود فاصلة لا يمكن اجتيازها .
فنحن نرى مالكا كبيراً أو متوسطاً أو صغيراً لا يكتفى بزراعة ما يملكه ،
وإنما هو يستأجر أرضاً أخرى يزرعها مع أرضه ، وهذا هو نوع المالك
المستأجر . ونحن نرى مالكا متوسطاً أو صغيراً لا يكتفى بالعمل في زراعة
أرضه وإنما هو يعمل ، بالإضافة إلى ذلك ، كعامل أجير مساعد في أراضي
الغير . ونحن نرى عاملاً باليومية أو عاملاً موسمياً لا يكتفى بدخله من عمله
وإنما يستأجر قطعة صغيرة من الأرض يزرعها بمساعدة أفراد عائلته ، وهكذا .
ومن هنا ، فإن تقسيم القوى الاجتماعية في الريف المصري على أساس
الملكية ، لا يمكن أن يؤدي الغرض المطلوب تماماً .

وإذا نظرنا إلى القوى الاجتماعية في الريف المصري حتى سنة ١٩٥٢ ،
من الناحية الحرفية ، كما تنظر إليها الإحصاءات الرسمية ، لوجدنا أن تلك
القوى مقسمة على الوجه التالي :

الحرفة	عدد المشتغلين بها
مزارعون يشتغلون في أراضيهم	٥٤٥,٩٢٠
مزارعون يشتغلون في أرض يستأجرونها	٦٧٨,٥٥٩
مزارعون يساعدون ذويهم	١٧٤,٣٥٣
مزارعون بالأجرة	١٧,٣٩٣

ولكن هذا الإحصاء المهني لا يفيد إلا في تحديد القوى الاجتماعية
العاملة بشكل مباشر في الزراعة ، كما أنه يبدو غير واضح فيما يتعلق
بالمقصود بالمزارعين الذين يشتغلون في أراضيهم .

ومن ثمة فإن التقسيم المهنى للقوى الاجتماعية لا يؤدي إلى الغرض المنشود .

ولما كان المقياس الحقيقي لوضع القوى الاجتماعية ، ليس هو مقدار مساحة الملكية بالنسبة للمالك ، وإنما هو شكل استغلال تلك الملكية ، وشكل علاقات الانتاج القائمة بين المجموعات الاجتماعية المختلفة في الريف ، فإننا نرى تقسيم القوى الاجتماعية في الريف المصري على أساس ما يلي :

- ١ — الملاك العقاريون .
- ٢ — المزارعون الأغنياء .
- ٣ — المزارعون للتوسطون .
- ٤ — المزارعون الفقراء .
- ٥ — المعدمون والعمال الزراعيون .

المالك العقاري بوجه :

لقد وصفنا المالك العقاري في مصر في الفصل السابق عند حديثنا عن الاستغلال . والمالك العقاري — بتعريفه الاجتماعي — هو الذي يملك مساحة من الأرض الزراعية يقوم باستغلالها عن طريق التأجير . وإذا كان مقدار المساحة المملوكة ليس عاملاً هاماً في تحديد صفة المالك العقاري ، وإنما العامل الهام هو أن المالك يستغل ما يملك عن طريق تأجيره ، فإنه من الصعب تحديد مقدار المساحة التي يجب أن يملكها صاحب الأرض لكي يكون مالكا عقارياً . ومعنى هذا أنه إذا كان المالك يملك خمسة أفدنة أو عشرة ويقوم باستغلالها عن طريق التأجير ، (كما يفعل كثير من الموظفين وتجار البنادق وأمثالهم) ، فإنه يعتبر مالكا عقارياً . وفي الوقت ذاته ، نجد أن الدولة

قبل عام ١٩٥٢، (وكما طبق في بنك التسليف الزراعى) ، كانت تعتبر مالك المائتى فدان وأكثر، مالكا عقارياً كبيراً ، فى الوقت الذى ظهر فيه ، منذ سنة ١٩٤٢ (كما سيأتى بيانه بعد) ، اتجاه نحو اعتبار مالك الخمسين فداناً فأكثر مالكا كبيراً .

وفى مصر ، كان كبار الملاك العقاريين ، بل وصغارهم (وهم المعروفون أساساً باسم الملاك الغائبين) ، يحتسكرون استغلال الأرض ، ويستغلون الفلاحين بدون حدود عن طريق الإيجار . وكانت عملية التهرب والسلب تتمثل فى الاستحواذ على فائض العمل ، وعلى جزء من العمل الضرورى للمنتجين المباشرين . وهو ما يفسر ضعف تطور الزراعة ، وتخلف القوى الانتاجية ، والبؤس الذى كان يعيش فيه الفلاحون .

فإن مصروفات المزارعين ، خلال عملية الانتاج ، تنقسم إلى قسمين :

(١) المصروفات اللازمة لوسائل الانتاج : البذور والأسمدة والمواد الزراعية وتربية الماشية وصيانة الأدوات الزراعية والمباني اللازمة للزراعة .

و (٢) المصروفات اللازمة لوسائل المعيشة . والجزء الأول يكون النفقات الخاصة بأدوات ووسائل عمل المنتج ، وهذه هى المصاريف الثابتة ، وتتحول تلك المصاريف — خلال الانتاج — إلى منتج جديد ، وتظل كمية العمل المتبلورة فيها ثابتة بدون تغيير . أما الجزء الثانى فيمثل النفقات الخاصة بوسائل المعيشة ، وهى الوسائل التى لاغنى عنها لإنتاج وإعادة إنتاج قوة عمل المنتج ، وتتجسد فى الناتج كمية من العمل أكبر من الكمية المتجسدة فى وسائل المعيشة التى لاغنى عنها . وبالإضافة إلى العمل الذى يقدمه المنتج ، مقابل كمية العمل المتجسدة فى وسائل المعيشة التى تم استهلاكها فعلا ، يقدم المنتج كمية أخرى من العمل الإضافى ، وهكذا فمن الممكن وصف النفقات الضرورية لوسائل المعيشة اللازمة للمنتج بأنها نفقات متغيرة .

ويسمى جزء العمل الذى يعوض العمل المبذول فى وسائل المعيشة ، عملاً ضرورياً ، أما بقية العمل ، أى الجزء الزائد على العمل الضرورى فيسمى فائض عمل .

ويستولى الملاك العقاريون على جزء كبير من هذا الفائض من العمل فى شكل الإيجار ، وتستولى الدولة على الجزء المتبقى فى شكل الضرائب .

ونلاحظ هنا أن القيمة التى يستولى عليها الملاك العقاريون إنما يخلقها عمل المنتجين المباشرين ، أى الفلاحين ، ولا تخلقها الأرض ، كما يزعم الاقتصاديون الرأسماليون . إذ لا قيمة للأرض فى ذاتها ، لأن السلعة لا تتقرر قيمتها إلا بواسطة العمل الاجتماعى ، والأرض ليست تتاجاً لعمل الانسان .

وبالإضافة إلى تلك العملية الاستغلالية ، التى كان الملاك العقاريون يقومون بها ، فإنهم كانوا يحرمون الفلاحين من ملكية الأرض التى يفلحونها ، وهم الذين كانوا يفقرونهم إلى حد أدنى من مستوى أبسط ضرورات الحياة ، وهم الذين كانوا يمسكون دماء الفلاحين عن طريق الإيجارات الباهظة ، ويسيطرون على حياتهم عن طريق إغراقهم بالإيجارات المتأخرة والديون ذات الفوائد الفاحشة ، ويحتفظون بهم فى درجة من التبعية الاقتصادية لا يستطيعون معها فكاً من الأرض .

المزارعون الأغنياء :

المزارعون الأغنياء هم أولئك الذين كانوا يملكون مساحة كبيرة من الأرض الزراعية أو يستأجرونها ، ويقومون على زراعتها بأنفسهم مع استخدامهم عدداً من العمال الزراعيين .

وينقسم المزارعون الأغنياء إلى قسمين رئيسيين : (١) أولئك الذين يزرعون أراضهم لانتاج المواد الأولية وخاصة القطن . و (٢) أولئك الذين

يزرعون أراضيهم لانتاج السلع الزراعية (غير المواد الأولية) للسوق
الداخلية أساساً ، وللسوق الخارجية أحياناً .

وكثيراً ما يقوم هؤلاء المزارعون الأغنياء ، أيضاً ، بتسويق محاصيل
أراضيهم بأنفسهم ومن هنا فهم يستمدون دخلهم عن طريق الأرباح
التجارية من المحاصيل .

ومن أمثلة المزارعين الأغنياء ، ذلك المثل الذي ضربته جريدة « أخبار
اليوم » بالسيد علي الشيشيني ، إذ قالت : « إنه بدأ عام ١٩٢٦ ، باستئجار
ثلاثة أفدنة زرعها موز . ورغم أنه باع محصوله من الأفدنة الثلاثة بسعر
منخفض ، بلغ صافي إيراد محصوله الأول ١٠٥٠ ر. جنهبا .. وقد أصبح
اليوم من أكبر المزارعين في مصر . وظل طوال حياته يشتغل بالزراعة
فقط ، وكون كل ثروته منها . » (١)

وإذ كان المزارعون الأغنياء هم منتجو القطن للسوق العالمية ، ومنتجو
الكثير من الحاصلات الزراعية للسوق الداخلية ، والذين يعتمدون على
الأموال المصرفية للحصول على القروض التي يمولون بها عمليات زراعتهم
الواسعة ومضارباتهم بالأرض ، والذين يودعون أموالهم في البنوك مقابل
فائدة محدودة ، فيؤدون بذلك دوراً رأسالياً وثيق الصلة بالرأسمالية المحلية ،
فقد قامت بينهم وبين الاستعمار منازعات حول تسويق القطن ، وحول
الديون العقارية ، وحول الاستحواذ على السوق الداخلية . ولكنهم يميلون ،
في الوقت ذاته إلى المساومة مع الاستعمار ، ويميلون إلى تأييد قيام أكثر
أشكال الحكم رجعية وتخلفاً ، وهم الأعداء الألداء للفلاحين .

ويأتى في أذيال الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء ، محصلو الإيجارات ،

(١) أخبار اليوم — ٢٦ أكتوبر ١٩٥٧

ونظار العزب، ومديرو الأعمال الزراعية والمشرفون عليها، وكل من يعيش في كنفهم .

ويتحالف معهم ملاك العقارات المبنية ، الذين يستمدون دخلهم من إيجارات المساكن . كما أن الرأسمالية الاحتكارية على استعداد ، دائماً ، للتحالف معهم .

المزارعون المتوسطون :

المزارع المتوسط ، هو الذي يملك أو يستأجر مساحة كافية من الأرض ، ويعمل بنفسه فيها ، ولا يستخدم غيره ، أو يستخدم القليل من الأيدي العاملة .

ولقد كان المزارعون المتوسطون في الريف المصري . قبل عام ١٩٥٢ ، منقسمين إلى ثلاث مجموعات :

١ — مجموعة أولئك الذين لديهم فائض من المال أو المحاصيل ، أي الذين لديهم مدخرات . وهم يرغبون رغبة عارمة في أن يصبحوا أغنياء ، ويرغبون باستمرار في الوصول إلى أعلى ، ويسيل لعابهم عند ما يسمعون عن غنى الأغنياء ، أو يرون مدى النفوذ الذي لهم . وقد اتصف هؤلاء بالجبن والخوف من كبار موظفي الحكومة ، وبالروح المحافظة الشديدة . واحتضان الاتجاهات الرجعية . ونظراً إلى أن مستواهم الاقتصادي والاجتماعي قريب من مستوى الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء ، فإنهم صدّقوا — بدرجات متفاوتة وفي لحظات مختلفة — دعايات تلك الطبقة ، ومثلوا دائماً الجناح الأيمن في الحياة السياسية ، وكانوا عرضة باستمرار للانحراف نحو التعصب الرجعي .

٢ — مجموعة الذين يعولون أنفسهم بأنفسهم اقتصادياً ، وهم يختلفون كثيراً عن المجموعة الأولى ، إذ على الرغم من أنهم كانوا — هم أيضاً —

يرغبون في أن يصبحوا أغنياء ، فإن الأوضاع لم تسمح لهم بذلك . ومن ثمة ، فقد كان شعورهم دائماً هو أن العالم لم يعد كما كان ، وأن أيام زمان لن تعود . كما شعروا بأنهم إذا بذلوا كمية العمل نفسها التي كانوا يبذلونها من قبل ، فإنهم لن يستطيعوا المحافظة على مستوى معيشتهم ، ولذلك فقد كانوا دائماً ساخطين ، وكانوا يعبرون عن سخطهم بالسباب والشتائم ، والنقد القبح للأوضاع .

٣ — مجموعة الذين ينخفض مستوى معيشتهم باستمرار ، وكانوا ، كلما رأوا حالتهم تزداد سوءاً ، تصطك أسنانهم وترتعد فرائصهم ، ويزداد نشاطهم في الحياة السياسية . وإن كان نشاطهم يحمل في طياته — في معظم الأحيان — طابع الانتهازية والوصولية .

ونحن نلاحظ ، بوجه عام ، أن المزارعين المتوسطين يقيمون عادة في الريف لرعاية أرضهم ، إذ هم لا يقدرّون دائماً على استخدام أشخاص ليقوموا لهم بتلك المهمة ، ويزور بعضهم القاهرة والاسكندرية أو المحافظات وعواصم المديريات من حين إلى آخر ، لإنهاء أشغال ، وللترفيه عن النفس ، ولتنسم الأخبار .

ويكفل المزارعون المتوسطون في مصر لأبنائهم (وأحياناً لبناتهم) ، استكمال تعليمهم في الجامعة أو في المعاهد العليا ، حتى يستطيعوا بعد ذلك الالتحاق بوظائف المعلمين والمهندسين أو المحامين ، أو ليصبحوا ضباطاً في القوات المسلحة .

ومع هذا ، فإن المزارع المتوسط ، يشعر أكثر من غيره بوطئة استغلال المالك العقاري والرأسمالي المصرفي ، ويحس بالحاجة إلى أن يتمتع بمزيد من الحقوق السياسية ، وهو لهذا كثيراً ما ينضم إلى الحركة القومية ويعتبر عمادها كما يؤيد بعض الأشكال الديمقراطية المحدودة .

المزارعون الفقراء :

المزارعون الفقراء هم الذين يملكون أو يستأجرون مساحات قزمية من الأرض يقومون على زراعتها ، بقوة عملهم وبمساعدة أفراد العائلة ، ولا يستخدمون فيها أيدي عاملة على الإطلاق ، وتكفل لهم — بالكاد — حاجيات المعيشة .

ولا يبالى المزارع الفقير بما إذا كانت الأرض ملكاً فردياً أم ملكياً حكومياً ، وإنما الذى يعنيه هو قلة الإيجار ، وتناسبه مع الربح الذى يحصل عليه من الأرض ، أو ارتفاع الأثمان لبيع بها الكميات المحدودة جداً من المحاصيل التى ينتجها بقوة عمله . وقد يكون المزارع الفقير مالكا لرأس من ماشية الزراعة كجاموسة أو بقرة ، وكثيراً ما يكون مالكا لدابة كالحمار ، ولأدوات زراعية بسيطة .

وغالباً ما يكون عقد إيجار المزارع الفقير شفويًا ، أو عقداً موقعا على بياض ، وكثيراً ما كان المالك يغير شروط العقد حسب أهوائه ومصالحه . وكان المزارع الفقير هو الهدف المباشر لاستغلال الملاك العقاريين ولاستغلال التجار والمصارف المحلية ، وهم والعمال والمعدمون يكونون العامود الفقري للحركات الديمقراطية والاشتراكية .

المعدمون والعمال الزراعيون :

إن الدمين والعمال الزراعيين هم الكادحون فى الأرض الذين لا يملكون أرضاً ولا يستأجرون أرضاً ، وإنما يؤجرون قوة عملهم ، ليشغلوا كمال يوميين ، أو كمال موسمين ، أو كمال تراهيل ، وكلهم يحاول أن يتكسب الكفاف بالعمل بأجر فى المزارع أو المنشآت الصناعية والعامّة المرتبطة بالمزارع . ويعتبر الحرفيون الذين يشتغلون فى الدوائر الزراعية الكبيرة ، وفى الغرب ، من العمال الزراعيين .

ولم ير العمال الزراعيون في الواقع أية مصلحة لهم في إثارة مسألة التملك الصغير للأرض ، وإنما كانت المشكلة الأساسية التي تعنيهم دائماً هي مشكلة البطالة ، إذ كانوا يزيدون على حاجة الزراعة إلى حد بعيد ، وكان مستوى معيشتهم مطرد الانخفاض إلى حد أدنى من الوفاء ببدائيات الحياة ، إذ لم يكن يزيد متوسط دخل الواحد منهم على أربعة جنيهات في السنة ، وهو مبلغ قلما يكفي لسد الرمق . وقد بلغ الفائض من العمال الزراعيين ، في سنة ١٩٤٧ مثلاً ، نسبة ٤٧ في المائة من مجموعهم ، بينما كان الذين يشتغلون لآزيد أيام عملهم عن ١٥٠ يوماً في السنة ، ويتقاضى الواحد منهم أجراً لا يزيد في المتوسط عن خمسة قروش في اليوم .

* * *

هذه هي الخطوط العامة للقوى الاجتماعية في الريف المصري حتى سنة ١٩٥٢ . ومنها نرى أنه كان بالريف المصري قوتان رئيسيتان ، هما قوة الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء من ناحية ، وقوة المزارعين الفقراء والمعدمين وعمال الزراعة من ناحية أخرى . ونجد أن بين هاتين القوتين الرئيسيتين قوة متوسطة ، هي قوة المزارعين المتوسطين ، وهي القوة التي كانت تلعب دائماً دور العامل المهدىء لسخط وثورة المزارعين الفقراء والمعدمين وعمال الزراعة ، وتضغط — في الوقت ذاته — على الملاك العقاريين والمزارعين الأغنياء لإعادة النظر في نظام حيازة الأرض ، وإعادة توزيع الملكيات لزيادة نسبة الملكيات المتوسطة والحصول على مكاسب قومية ، وبعض مكاسب دستورية وقانونية تكفل ذلك التوازن الذي يسعى إليه المزارعون المتوسطون .

ومنذ ظهور الملكية الفردية في الأرض ، وتلك القوى في تصارع مستمر ، وقد اتخذ هذا التصارع أشكالاً هي التي نعرضها — بشكل عام — في الفصل القادم .

الصراع حول الأرض

تميزت المسألة الزراعية في مصر بالصراع الدائب المستمر من جانب الفلاحين وحلفائهم من أجل تعديل نظم تملك الأرض ، ومن أجل حصول المزارعين على ثمار جهودهم ، ومن أجل التخلص من الاحتكار في الاستغلال الزراعي . وواجه الملاك العقاريون ، وحلفاؤهم من المزارعين الأغنياء وبعض المزارعين المتوسطين ، ذلك الصراع ، إما بالكبت المباشر الصريح ، وإما بالمحاولات المتوالية لحل المسألة الزراعية حلا جزئيا .

الصراع من أجل التملك :

لقد عرفت مصر معنى مقاومة الفلاحين للاستغلال والاستبداد منذ عهد محمد علي ، واتخذت تلك المقاومة شكل ترك الفلاحين للقرى ، وإهمال حصص المحاصيل ، بل وهجر البلاد .

ومنذ ذلك الحين ، اتخذ الفلاحون أساليب مختلفة للمقاومة ، كان من أهمها الامتناع عن دفع الإيجارات ، والتحايل على إجراءات الحجز على

محاصيل الفلاح أو ممتلكاته المنزلية أو ماشيته ، كما ظهر أسلوب عنيف من أساليب المقاومة ، أحيانا ، في شكل حرق المزارعات قبل حصدها ، أو حرقها بعد حصدها .

وإلى جانب هذا ، يرى البعض أن هرب الفلاحين المعدمين من القرى وتكوينهم العصابات الإجرامية ، يمثل شكلا من أشكال السخط على الحياة الريفية ونظام الاستغلال الزراعي ، كما أن من أشكال المقاومة المنازعات بين الفلاحين ورجال الإدارة (كما في قصة أدهم الشرقاوى) .

ولكن نضال الفلاحين لم يكن قاصرا على النضال الاقتصادي والاجتماعي ، وإنما هم قد ساهموا مساهمة فعالة في ثورة مصر القومية ضد الاستعمار ، وفي حركات المطالبة بالحياة الدستورية الديمقراطية في البلاد . ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قام به الفلاحون ، في الدلتا والصعيد ، من نضال وطني شديد خلال ثورة ١٩١٩ ، وخلال المعارك القومية والديمقراطية التي دارت في البلاد في سنوات حكم زيور (١٩٢٥) ، وحكم صدقي (١٩٣٠ / ١٩٣٣) ، ومرحلة النضال المسلح ضد الاحتلال في منطقة قناة السويس (١٩٥١) :

ولم يكن الفلاحون وحدهم هم الذين يناضلون من أجل إيجاد الحلول للمسألة الزراعية ، وإنما كانت القوى الاجتماعية المختلفة في الريف تسمى ، الواحدة أو الأخرى ، إلى حل المسألة الزراعية بما يكفل لها تحقيق مصالحها في الاقتصاد الزراعي ، أو في الاقتصاد العام ..

ومنذ عهد إسماعيل . تولت الطبقة الوسطى والقوى الرأسمالية الناشئة ، اقتراح الإصلاحات لمواجهة سخط الفلاحين ، مرحلة مرحلة ، كما تولت — في حدود إمكانياتها الفعلية — تنفيذ بعض هذه الاقتراحات . وفي الوقت ذاته ، قامت الطبقة الوسطى والقوى الرأسمالية بمحاولات لتحسين مراكزها .

الاقتصادية على حساب الفئات المتخلفة في الريف ، وخاصة من كبار الملاك
المقاريين ، ولتعزيز مراكزها السياسية بكسب عطف وتأيد جماهير
الفلاحين .

وإذ استقرت الملكية الفردية في الأرض — وهي الهدف الذي كانت
تلك القوى تناضل من أجله منذ عهد محمد علي حتى صدور قانون المقابلة —
فقد اتجهت أولا، وداخل مجلس شوري النواب في عهد إسماعيل، إلى المطالبة
بتخفيف وطأة السخرة، وذلك بإلغاء السخرة الخاصة وتنظيم السخرة العامة
باعتبارها فرضا على من تتفاوت منهم بين ١٥ و ٥٠ سنة، مع المساواة بين
الأهلين، كما اتجهت إلى محاولة إصلاح نظام الضرائب بفك نظام العهد
الشبيه بنظام الالتزام، والذي وضعه إسماعيل، وإلغاء بعض الضرائب
الفرعية، وفي مقدمتها الضريبة على المواشي .

وفي الوقت ذاته قاومت تلك القوى الردة التي حدثت في عهد إسماعيل
والتي ألغى أثناءها قانون المقابلة، وتمثلت تلك المقاومة في هبة
أحمد عرابي .

ومن هنا نرى أن معالجة المسألة الزراعية، منذ نشأة الملكية الفردية
حتى أواخر القرن التاسع عشر، اتجهت نحو ثلاثة أهداف رئيسية هي :

- أولا — إقرار الملكية الفردية التامة للأرض وحمايتها .
- ثانيا — بدء الخطوات في سبيل إلغاء السخرة الخاصة، لتحرير الأيدي
العاملة، وفقا لمقتضيات نشأة ونمو النظام الرأسمالي في مصر .
- ثالثا — إصلاح النظام الضرائبي وإلغاء بعض الضرائب .

الصراع من أجل حماية الملكية :

وفي أوائل القرن العشرين، حدد محمد فريد، زعيم الحزب الوطني

حينذاك ، أهداف النضال الزراعى فى أربعة مطالب هى :

أولاً — تخفيض الضرائب على الأراضى الزراعية .

ثانياً — إنشاء نقابات المزارعين للدفاع عن حقوقهم تجاه الحكومة وتجاه الملاك .

ثالثاً — الدفاع عن المستأجر ضد المزارين .

رابعاً — إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية .

ولقد كانت هذه المطالب ترمى إلى حماية المزارعين الأغنياء والمتوسطين بصفة خاصة من كبار الملاك العقاريين ، ومن الاستغلال الربوى الفاحش . وقد فهم البعض المطلب الثانى على أنه مطلب خاص بتكوين نقابات للعمال الزراعيين ، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع الحقيقة ، إذ تم — فعلاً — إنشاء نقابات المزارعين على غرار نقابات المزارعين فى فرنسا ، وكانت تلك النقابات تضم لا العمال الزراعيين أو الفلاحين المعدمين ، وإنما كانت تضم المزارعين الأغنياء والمتوسطين . وكان طلعت حرب رئيساً لاتحاد نقابات المزارعين قبل أن ينشئ بنك مصر سنة ١٩٢٠ ، كما أنه استعان بعدد من المزارعين الأغنياء من أعضاء تلك النقابات فى تمويل رأسمال البنك عند نشأته .

وفى الوقت ذاته ، استجابت الحكومة لمطلب حماية صغار المزارعين من المزارين ، فأصدرت فى سنة ١٩١٣ القانون المعروف باسم « قانون الخمسة أفدنة » . وهو قانون حرم نزع ملكية المزارع التى تبلغ مساحتها خمسة أفدنة فأقل وفاء للديون التى على المزارع ، غير أن ذلك القانون لم يحرم الحجز على المحاصيل فى الأرض والاستيلاء عليها لحساب الدائنين ، فكأنما كان المستفيد الحقيقى من القانون هو البنك الزراعى المصرى ،

الذى أنشئ سنة ١٩٠٢ ، تحت رعاية البنك الأهلى ، لتقديم السلف القصيرة الأجل للمزارعين .

وعلى الرغم من هذه المطالب الزراعية المتقدمة بالنسبة لوقتها وظروفها ، فقد ظل عبء الاستغلال ملقى أساساً على كاهل الفلاحين . وازداد العبء أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) عندما هبطت أسعار القطن ، وتحدد التسليف ، واشتدت القسوة فى تحصيل الضرائب ، الأمر الذى أدى إلى انضمام الفلاحين وصغار المزارعين ومتوسطيهم ، بل وأغلبية المزارعين الأغنياء ، إلى صفوف ثورة ١٩١٩ ضد الاحتلال والحماية البريطانية وفى سبيل الحكم الذاتى (الاستقلال الداخلى) .

وأسفرت ثورة ١٩١٩ ، عن تبلور عدة مطالب جديدة ، وهى :

أولاً — تنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ، وإيجاد صلات بينها وبين نقابات العمال ، مع العمل على ربطها باتحادات الفلاحين الدولية .

ثانياً — إلغاء نظام ملكية العزب التى لا تختلف كثيراً عن نظام الاقطاعات .

ثالثاً — إلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً .

رابعاً — إعفاء الفلاحين الذين يملكون أقل من عشرة أفدنة من الضرائب ،

خامساً — وضع ضرائب على مياه الري للذين يملكون أكثر من مائة فدان .

سادساً — إنشاء مصارف تعاونية لصغار الفلاحين .

وتدور هذه المطالب حول المحاور الأربعة الجوهرية للمسألة الزراعية وهي :

- ١ — محور شكل ملكية الأرض (المطلب الثاني والخامس) .
- ٢ — محور الضرائب (المطلب الرابع) .
- ٣ — محور تنظيم الائتمان الزراعي (المطلب الثالث والسادس) .
- ٤ — محور تجميع قوة الفلاحين (المطلب الأول) .

وإذ تبلورت المواقف من المسألة الزراعية . خلال مرحلة الصراع القومي في ثورة ١٩١٩ ، فقد كان على أول حكومة قومية تألفت في سنة ١٩٢٤ أن تحدد موقفها من تلك المسائل ، فأعلن الدستور أن الملكية مصانة ، ونفت الحكومة أن لشكل توزيع الملكية أى دخل في تأزم المسألة الزراعية ، وقدمت حلاً فرعياً للمسألة ، وهو حل زيادة الرقعة الزراعية ورفع مستوى غلة الأرض . وأعلن سعد زغلول في خطاب العرش في برلمان ١٩٢٤ : « من اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتمييتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف ، وتوسيع نطاقها . » . وفي الوقت ذاته ، قرر أول برلمان قام في مصر ، بعد الحصول على الحكم الذاتى ، بيع أطيان الحكومة لمن وصفوا بأنهم صغار المزارعين ، ودعا إلى تشجيع الحركة التعاونية . وقامت الحكومة بتقديم بعض السلفيات لشركات التعاون ، كما وضع مشروع لإصلاح الأراضي البور . أما فيما يتعلق بالأمور غير المتعلقة بالملكية الفردية للأرض ، فإن حكومة سعد زغلول لم تتخذ أية تدابير ذات قيمة فعلية لمعالجة مسألة الضرائب ، أو مسألة الائتمان الزراعي ، أو مسألة تجميع قوة الفلاحين المعدمين .

وفي سنة ١٩٢٩ ، عاد الوفد إلى الحكم لفترة قصيرة ، فبدأت الحكومة الوفدية ، برئاسة مصطفى النحاس ، في معالجة مسألة الائتمان الزراعي ، فدرست وقررت إقامة بنك للتسليف الزراعي . وقد أثار هذا المشروع مخطط الدوائر المالية الأجنبية والمصرية التي رأت فيه إجراء يغفل يدها عن استغلال الفلاحين والأرض الزراعية عن طريق القروض الربوية . وتحالفت تلك الدوائر المالية مع القوى المعادية للوفد ، وأسقطت الحكومة الوفدية التي خلفتها حكومة إسماعيل صدقي سنة ١٩٣٠ .

وارتفق تولى حكومة إسماعيل صدقي (١٩٣٠ - ١٩٣٤) بالأزمة العالمية الكبرى للرأسمالية ، فأصابت تلك الأزمة مصر ، وكان تأثيرها أقوى ما يكون على اقتصاد البلاد الزراعي .

فلقد أدت الأزمة إلى انخفاض أسعار القطن والحبوب انخفاضاً شديداً ، فعجز المزارعون ، الذين كانوا قد اقترضوا أموالاً بضمانة رهن عقارى طويل الأجل لشراء أراض أو لإصلاحها أو لريها ، عن دفع الأقساط المستحقة للبنوك العقارية إلا بصعوبة كبيرة . وفي الوقت ذاته ازداد فقر الفلاحين ، وظلت الإيجارات على ما هي عليه . وكان لا بد لإسماعيل صدقي وحكومته أن يعالج تلك الأزمة لإنقاذ المزارعين الأغنياء والمتوسطين من الإفلاس من ناحية ، ولتجنب مخطط الفلاحين ، الذين قادم الوغد في معركة شديدة ضد حكم صدقي ومن أجل الدستور ، من ناحية أخرى .

وعقدت الحكومة اتفاقاً مع البنوك العقارية تقرر بمقتضاه تجميد التأخرات من الديون مع إضافة الأقساط التي لم تستحق بعد ، وتحويل المجموع إلى سلفيات جديدة بسعر فائدة منخفض ، على أن تسدد في خلال ثلاثين أو خمسة وثلاثين سنة ، (ومنذ ذلك الحين أصبح مطلب تسوية الديون العقارية مطلباً رئيسياً في جميع البرلمانات السابقة) . وتعويضاً

للبنوك العقارية ، وافقت الحكومة على أن تشتري من البنوك العقارية ثلثي المتأخرات ، وعقدت قرصاً عاماً داخلياً ، لأول مرة في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر ، واكتتب المصريون في أكثر من نصف قيمة القرض ، بينما اكتتب الأجانب القيمون في مصر في معظم الجزء الباقي . وقد أجمع الرأي القومي على معارضة ذلك الإجراء ، لأنه قد حقق فائدة محققة للبنوك العقارية الأجنبية على حساب رأس المال المصري الزراعي ، إذ تسنى لتلك البنوك أن تحصل في الحال مبلغاً يربو على الأربعة ملايين من الجنيهات ، وهو تحصيل لم يكن له مثيل في أحسن سني الرخاء ، كما رفع ضمان سلفياتها ، لأن السداد من جانب الحكومة مع التنازل عن حق الأولوية للبنوك قد عزز ضمان هذه الهيئات ، ورفع عن كاهلها ما كانت قد أعدته من احتياطات لمواجهة الشك في التحصيل .

وفي الوقت ذاته ، أصدرت الحكومة الصديقة قانوناً بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بمقدار الخمس ، ثم أصدرت قانوناً آخر بتخفيض الإيجارات الزراعية لسنة ١٩٣١ بمقدار ثلاثة أعشار قيمتها ، وأجلت تحصيل مبلغ ٨٥٠ ألف جنيه من السلف التي سبق أن أقرضتها الحكومة لصغار المزارعين ، كما أجلت تحصيل مبالغ أخرى كانت ثمناً لأسمدة . وأقرضت. الزراع نحو ثلاثة ملايين جنيه بضمان محصولهم من القطن .

أما فيما يتعلق بمسألة الضرائب ، فقد أمعنت الحكومة الصديقة في استخدام القسوة في تحصيل الضرائب ، واستخدمت السكراباج في بعض القرى لجبايتها من صغار الزراع والفلاحين الفقراء ، واضطرتهم إلى بيع ما يملكون من ماشية وزرع وأثاث بأبخس الأثمان .

الصراع مع أهل تدمير الملكية :

ومن المرحلة الأولى للأزمة العامة للرأسمالية العالمية، إلى المرحلة الثانية لتلك الأزمة التي وصلت إلى ذروتها بالحرب العالمية الثانية ، لم تكن الحلول المقدمة خلال الصراع حول المسألة الزراعية في مصر ، وبخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الاحتكار الاستغلالي للأرض ، سوى حلول جزئية اقتصرت على محاولات تهاونية لإصلاح الأراضي البور وبيعها للمزارعين ، واتخاذ التدابير للتخفيف من عبء الديون العقارية ، وإدخال تعديلات جزئية في نظام الضرائب والاثان ، والمقاومة الفعالة لأي جهد يبذل في سبيل مس نظام توزيع ملكية الأرض أو تجميع قوة الفلاحين في نقابات أو جمعيات تعاونية إنتاجية .

وفي خلال الحرب وما صاحبها من أزمة اقتصادية شديدة ، في الريف بصفة خاصة ، نما وعى الفلاحين وصغار المزارعين ومتوسطيهم ، وظهرت لأول مرة المطالبة بتحديد ملكية الأرض تمشياً مع التجارب الاشتراكية التي انعكست على البلاد من الخارج ، وتلافياً لبعض مظاهر الأزمة العامة للرأسمالية العالمية . وأيدت الرأسمالية الصناعية تلك المطالب . كما ظهرت مطالب بتخفيض أصل الديون العقارية بنسبة ٣٠ في المائة ، وتخفيض سعر الفائدة إلى ٥ في المائة .

وفي سنة ١٩٤٤ ، صدر أول اعتراف رسمي بأن جوهر المسألة الزراعية في مصر هو نظام توزيع الملكيات الزراعية ، وذلك عندما قال مصطفى النحاس ، رئيس الحكومة حينذاك ، في بيانه الذي ألقاه بمجلس النواب عن وباء الملاريا ، أن : «العيب الكبير المؤدى إلى قهر أغلبية السكان هو في نظرنا كثرة الملكيات الكبيرة» . وفي تلك السنة تقدم محمد خطاب . وكان

عضواً بمجلس الشيوخ ، بمشروع قانون بوضع حد أعلى للملكية الزراعية
بقداره خمسون فداناً . وأقرت لجنة الشؤون الاجتماعية ذلك المشروع ،
بعد أن رفعت الحد الأقصى إلى مائة فدان .

وفي الوقت ذاته ، تبلورت المطالب الزراعية الأخرى ، عقب الحرب
مباشرة ، فيما يلي :

- ١ — زيادة مساحة الأرض القابلة للزراعة .
 - ٢ — تحريم ملكية الأرض الزراعية على الأجانب .
 - ٣ — فرض الضرائب التصاعدية على الدخل الزراعى .
 - ٤ — تحديد أجور العمال الزراعيين ، وتحديد ساعات العمل ،
وحماية صحتهم .
 - ٥ — تحديد الاجارات ، وحماية المستأجرين من عنت كبار الملاك
المقارنين .
 - ٦ — تنظيم الائتمان الزراعى وتسوية الديون العقارية القديمة .
- وازدادت الأصوات التى تطالب بإعادة النظر فى نظام توزيع الملكيات
الزراعية .

فى سنة ١٩٤٦ ، طالبت لجنة العمال للتحرر الوطنى بتحديد الملكيات
الكبيرة بمائة فدان أو بنخمسين فداناً ، وبإلغاء الأوقاف الأهلية ، وبتنمية
الجمعيات التعاونية ، و برفع مستوى الفلاحين ، المادى والتقنى والثقافى .

وفى أثناء انتخابات ١٩٤٩ البرلمانية ، طالب ٧٦ مرشحا مستقلاً بتحديد
الملكية الزراعية وزيادة الضرائب «حتى يحوّل ملاك الأراضى استثماراتهم
للصناعة» . وطالب الدكتور راشد البراوى ، فى السنة نفسها ، بتعديل نظام
حياسة الأرض بما يؤدى إلى تعميم الملكيات الصغيرة والمتوسطة . وطالب
الدكتور أحمد حسين بمشروعات «تساعد على نشر الملكيات العائلية الصغيرة ،

وتنظم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتضع حداً أدنى لأجور العمال الزراعيين» . ونادى إبراهيم شكرى ، العضو بمجلس النواب سنة ١٩٥٠ ، بتحديد الملكية وجعلها لا تزيد على خمسين فداناً للمالك . وأعلن النائب على الشيشينى عن مشروع لتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان مع زيادة ٦٠ فداناً للولد و ٣٠ فداناً لكل من البنت والزوجة ، وتحديد الدخل بفرض ضرائب تصاعدية ، وتحديد الإيجارات ، كما طالب ماريت غالى بتحديد الملكية بمائة فدان .

وفي الوقت الذى كان يتكون خلاله اتجاه عام نحو تحديد الملكية ، تؤيده مختلف الهيئات القومية ويؤيده كثير من أفراد القوة الرأسمالية المحلية ، كانت المسألة الزراعية تزداد حدة يوماً بعد يوم ، إذ ازداد وعى صغار الفلاحين ، وقامت حركات تمرد بين الفلاحين فى أراضي كبار الملاك العقاريين ، بينما أحس الملاك العقاريون بخطر حركة المطالبة بتحديد الملكية ، فبدأوا يبيعون أراضيهم لأولادهم . وحاولت الحكومة الوفدية أن تواجه الأزمة ، فأعلنت أن فى نيتها أن تتخذ التدابير لزيادة عدد صغار الملاك ، وذلك ببيع الأراضي التى تم إصلاحها ، وبناء قرى جديدة ، وبيع بعض الأراضي الموقوفة لأغراض البر ، وفرض ضريبة تصاعدية على الأراضي الزراعية .

المسألة الزراعية بين الاستثمار والاستراكية :

وفي خلال ذلك ، كانت الرأسمالية العالمية — بزعامة الولايات المتحدة — تطالب بالحاج باتخاذ الإجراءات الإصلاحية فى الميدان الزراعى ، ولتعديل نظام توزيع الملكيات الزراعية ، ولخلق طبقة من المزارعين المتوسطين ، ولزيادة القوة الشرائية للمستأجرين والعمال الزراعيين ، وتوسيع الرقعة الزراعية ، وزيادة غلة الأرض .

وأخذت الولايات المتحدة على عاتقها ، منذ عام ١٩٥٠ ، مهمة توصية البلاد الآسيوية - الأفريقية بشكل عام ، وبلاد الشرق الأوسط بصفة خاصة ، بإجراء إصلاح زراعي ، لزيادة عدد العائلات الريفية المتوسطة ، وذلك لتدعيم الحركة المعادية للاشتراكية ، وعلى أمل الوصول إلى تسويات مع الرأسماليات المحلية ، لمواجهة الاشتراكية العالمية .

وفي نوفمبر ١٩٥٠ ، حدد مستر جوردون جراي ، مياسة الولايات المتحدة الاقتصادية ، تجاه الشرق الأوسط ، بقوله : « إن من الواضح أن المشكلة الاقتصادية العاجلة في الشرق الأوسط ، هي مشكلة الزراعة ... ولا بد من تحسين وتوسيع وسائل الري ، وإصلاح الأراضي البور ، وتحديث التقنية الزراعية ، واتخاذ تدابير معقولة لإصلاح نظام ملكية الأرض ، ونظام الائتمان . »

وقامت الأمم المتحدة ، بناء على اقتراح من الولايات المتحدة ، بدراسة وتحليل أشكال البناء الزراعي غير المرضية ، وخاصة نظام ملكية الأرض في البلاد المتخلفة ، واتخذت قرارا بتوصية البلاد المتخلفة الأعضاء بتنفيذ الإصلاح الزراعي ، ضاربة المثل بما حدث في الهند ، واليابان ، وفورموزا ، وبورما ، والمكسيك ، ودول أوروبا الشرقية . ومما تجدر ملاحظته في تقرير الأمم المتحدة عن تلك المسألة ، هو أن التقرير رأى أن عوامل تأخر التطور الصناعي في البلاد المتخلفة ، هو الافتقار إلى الإصلاح الزراعي ، وبالتالي الافتقار إلى تحرير رؤوس الأموال المستثمرة في الأرض ، وتحويلها إلى الاستثمار الصناعي ، وهبوط مستوى معيشة الفلاحين ، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية في السوق الداخلية .

وفي مارس ١٩٥١ ، قامت لجنة استشارية لرئيس الولايات المتحدة ، بوضع تقرير طالبت فيه بأنه : « يجب تشجيع الإصلاح الزراعي في البلاد

المتخلفة لتأمين ملكية الأرض . وفي بعض البلاد لا يمكن محاربة الجوع ومحاربة الاشتراكية إلا بالإصلاح الزراعي» . وفي فبراير ١٩٥٢ ، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية كتيباً عن « الإصلاح الزراعي » أعربت فيه عن اهتمام الولايات المتحدة بمشاكل الإصلاح الزراعي ، واقترحت فيه تعديل نظام ملكية الأرض ونظام الإيجارات ، ونوهت فيه بأهمية الإصلاح الزراعي بالنسبة لما وصفته بمحاربة الشيوعية .

وفي الوقت ذاته ، قدمت الاشتراكية — بوصفها قوة عالمية مضادة ومناقضة للاستعمار والرأسمالية — حلاً لمسألة الزراعية لا يقوم على أساس مبدأ التملك الفردي ، وإنما يقوم على أساس التملك الجماعي للأراضي الزراعية .

وألفت الاشتراكية أضواء الواقعية التاريخية على مسألة الإصلاح الزراعي القائم على إعادة توزيع الملكيات الفردية ، فقالت إنها تعترف اعترافاً كاملاً بالمبررات التاريخية لحركة إعادة توزيع الملكيات الفردية للأرض الزراعية ، فإن تلك الحركة تتجه لتحقيق نتائج قد يكون من شأنها أن تزيد — بشكل مؤقت — تصنيع المجتمع الرأسمالي الحديث . وهذه الحركة — باعتبارها ثمرة من ثمار حركة القوى العاملة الكادحة ، وبوصفها هجوماً على الملكية العقارية بوجه عام وفي الظروف المحددة — يمكن أن تؤدي إلى الاشتراكية .

ومع هذا ، تقول الاشتراكية أن تحديد الملكية الزراعية لا يمكن أن يكون تحديداً جامداً نهائياً ، ولا يمكن أن يكون تحديداً متساوياً ، ولا يمكن أن يوقف التطور الرأسمالي ، نحو التمرکز ، بطريق التشريع . إذ لو فرض قيام رقابة دقيقة على عدم تعدى الملاك الحد الأقصى المحدد ، فليس من الممكن ضمان تساوي قسمة الأرض الموزعة . كما أن إعادة توزيع

الأرض لا يكفي لتخليص الفلاحين من برائن استغلال الرأسمالية الاحتكارية ، لأنه ، حتى إذا أمكن تخليص الأرض من برائن المضاربين بها ، فمن الصعب تخليص محاصيل الأرض من برائن المضاربين بها . وتضيف الاشتراكية إلى تلك الملاحظات أسئلة عن احتمال فشل إعادة توزيع الملكيات الفردية في تخليص العمال الزراعيين من برائن قانون العرض والطلب الذي يحدد الأجور ، وفي معالجة مشكلة تفتت الأرض ، وعدم توازي معدل زيادة السكان مع معدل زيادة الأرض المزروعة .

* * *

وهكذا كان تطور المسألة الزراعية في مصر منذ أقدم العصور ، وهكذا نرى أمامنا صورة عامة لتطور تلك المسألة ، وتطور الحلول المقترحة لها خلال الخمسين سنة الأخيرة بوجه خاص .

وفي إطار تلك الحركة العامة من أجل حل المسألة الزراعية بتحديد الملكية ، ووضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين وتنظيمهم في نقابات ، ومن أجل معالجة المشاكل الزراعية المختلفة مثل مشكلة تفتت الأرض ، ومشكلة زيادة الرقعة الزراعية بما يتناسب مع زيادة السكان ، وتحرير المزارعين من الاستغلال المالي ، صدر قانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ليكون مرحلة جديدة في طريق حل المسألة الزراعية حلاً نهائياً .

الإصلاح الزراعى

تحتاج دراسة قانون «الإصلاح الزراعى» الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، إلى كتاب منفصل ، يتناول — بطريقة علمية — دراسة النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى أسفر عنها تنفيذه ، باعتباره ركنا من الأركان الأساسية فى المرحلة التاريخية التى بدأت فى ثورة مصر القومية منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وهذا الفصل لا يهدف إلى القيام بتلك الدراسة ، ولكن هدفه هو عرض الخطوط العامة لقانون الإصلاح الزراعى ، وتسجيل بعض الآراء والأحداث الرئيسية التى وقعت عند صدوره أو أثناء تنفيذه .

وفى الوقت ذاته ، لا يمكن أن تفصل الإصلاح الزراعى عن تاريخ المسألة الزراعية فى المرحلة التى سبقتة ، وهى مرحلة قمنا بدراستها بالتفصيل فى هذا الكتاب ، وهى تكفى لإلقاء الضوء على الأسباب التى دعت إلى إصدار ذلك القانون .

ولا بد لنا أيضاً من أن ننوه بأن قانون الإصلاح الزراعى، وهو التطور الرئيسى فى المسألة الزراعية فى مصر خلال الخمس سنوات الماضية، يرتبط — إلى حد ما — بالآثار التى ترتبت على مصادرة أراضى الأسرة المالكة، وقانون حل الأوقاف الأهلية، وتجربة مديرية التحرير، وقرار ضم أراضى الأوقاف الخيرية إلى هيئة الإصلاح الزراعى. بل ولا يمكن تقدير القيمة الكاملة للإصلاح الزراعى إلا بربطه بالتطورات الاقتصادية الأخرى (وخاصة فى الميدان الصناعى وميدان الانشاءات العامة) التى حدثت خلال الفترة التاريخية الأخيرة.

وهنا، لا نملك إلا أن نسجل الافتقار إلى مثل تلك الدراسة، بل والافتقار إلى أية دراسة جدية لمسألة الإصلاح الزراعى، فيما عدا بحثين، أحدهما بالفرنسية للبروفسيور بير فرومون عن « الزراعة المصرية ومشاكلها »، أصدره فى سنة ١٩٥٣ — ١٩٥٤، والآخر بالإنجليزية للدكتورة دورين وارنر عن: « الإصلاح الزراعى والتطور فى الشرق الأوسط » صدر فى سنة ١٩٥٧، وذلك بالإضافة إلى الكتاب شبه الرسمى الذى أصدره سيد مرعى بوصفه وزيراً للإصلاح الزراعى^(١).

أهداف ومبادئ الإصلاح الزراعى :

إن لصدور قانون الإصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢، أهمية تاريخية، بوصفه إستجابة ضرورية لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية محددة، هى بعض الظروف التى عرضناها فى الفصول السابقة من هذا البحث، وفى

(١) فى أثناء طبع هذا الكتاب أصدرت « دار الفكر » كتاباً عاماً عن « الإصلاح الزراعى »، كما سبق أن أصدرت كتاباً عن « مشاكل الطب فى الريف المصرى » تعرض بشكل سريع للإصلاح الزراعى.

دراستنا عن « ثورة مصر القومية » . ومن الممكن أن نلخص تلك الظروف فيما يلي :

أولا - الظروف السياسية : وهي ظروف تطور الثورة القومية في مصر . فإن اشتراك الفلاحين في الحركة القومية أمر ضروري ، وهو يتوقف على مدى تأثير الأهداف القومية على تخفيف مشكلة الأرض ، كما يتوقف مدى صلابة الرأسمالية القومية في نضالها ضد الاستعمار على مدى ما تحصل عليه من تأييد الفلاحين .

والارتباط بين الإصلاح الزراعي والمسألة القومية ، أمر معترف به من الجميع .

ويقول السنيور جوزيبي مديتشي ، وزير زراعة إيطاليا : « إن الأهداف القومية عامل هام من العوامل التي تدفع إلى الإصلاح الزراعي ... ومن مظالم الاستعمار والاقطاع يتولد في نفس الشعب شعور عميق بحقوق الحرية . » (١) وتبين دورين وازر العلاقة بين الاستعمار وكبار ملاك الأرض في الشرق الأوسط فتقول : « إن التدخل الأجنبي زاد نفوذ ملاك الأراضي » (٢) ، بينما صور الجنرال اللنبي العلاقة بين كبار الملاك العقاريين والاستعمار ، ونقله ويفل في كتابه عنه ، بقوله : « إنه من الممكن أن يجلو الانجليز عن مصر وهم مطمئنون إلى أنهم خلقوا طبقة من الكبراء يمكن لانجلترا أن تستأمنهم على سياستها في هذه البلاد . » (٣)

(١) من محاضرة ، ألقاها في ٥ فبراير ١٩٥٥ بمجموعة الاقتصاد والتشريع ، عن « الإصلاح الزراعي في إيطاليا » .

(٢) Doreen Warriner . « Land and Poverty in the M.E. » . London 1948 p. 50 .

(٣) عن كتاب « الإصلاح الزراعي في مصر » — بقلم سيد مرعي — ص ٢٦ الطبعة الأولى ١٩٥٧ .

ولقد برهنت جميع الأحداث التاريخية . التي وقعت ، منذ ثورة الولايات المتحدة ضد الاستعمار البريطاني ومصادرة ممتلكات التاج في عام ١٧٧٥ ، على الارتباط الوثيق بين الحركات القومية والإصلاح الزراعي ، كما برهن موقف الحكومات القومية في الهند وسيلان وإيران والمكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية ، من مشكلة ملكية الأرض ، على وجود ذلك الارتباط الوثيق . وبرهنت أحداث ثورة مصر القومية ، منذ سنة ١٩١٩ ، على أن مشكلة الأرض والفلاحين كانت جزءاً لا يتجزأ من مشكلة الاستقلال .

ثانياً — الظروف الاقتصادية : وهي ظروف نابعة عن مطالب الرأسمالية القومية في الزراعة والصناعة أثناء الثورة القومية . وتهدف هذه المطالب — أساساً — إلى الحصول على سوق محلية مستقلة ، وتوسيع تلك السوق ، وحمايتها من سيطرة المنتجين المباشرين من العمال والفلاحين ، ومن سيطرة الرأسمالية الاستعمارية . وتتخذ تلك المطالب ، فيما يتعلق بالريف ، أشكالاً مختلفة . وترغب الرأسمالية القومية ، بقيادة الرأسمالية الصناعية ، في تحقيق الإصلاح الزراعي تدريجياً وعلى مراحل . وهي في الوقت ذاته ، لا يمكن أن تطالب بتصفية الملكية الفردية ، أو الاستغلال الفردي للأرض ، كما لا يمكن أن تطالب بعدم تعويض ملاك الأراضي عن الأراضي المستولى عليها منهم ، أو بعدم مطالبة الفلاحين ، الذين يجري توزيع الأرض عليهم ، بشمن تلك الأرض .

ولقد استعرضنا في الفصل السابق تطور الحلول المقترحة من جانب الرأسمالية القومية في مصر لمسألة الزراعية خلال الخمسين سنة الماضية ، وهي مطالب أدرك كاتب مثل سيد قطب حقيقة حين قال : « ... فرجل مثل محمد (بك) خطاب يفكر تفكيراً رأسمالياً واعياً ، ويحس أن أوضاع الملكيات الزراعية يجب أن تتغير اتقاء لما تثيره من عواصف مرتقبة في الأفق

القريب . هو تفكير رأسمالي بحت ، لأنه لا يزيد على أن يحول الثروة العقارية المتضخمة إلى ثروة منقولة متضخمة كذلك ، وكل ما ينفيه هو المظهر الفاحش البارز للاقطاع . »^(١) . وهي مطالب طالما نادى بها اتحاد الصناعات المصرية في تقاريره السنوية .

ثالثا — الظروف الاجتماعية : وهي ظروف نابذة عن فقر الفلاحين المدقع ، وعدم توازن العلاقات بينهم وبين القوى الاجتماعية الأخرى . وقد أدت هذه الظروف إلى ازدياد السخط في الريف . وظهر هذا السخط ضد كبار الملاك العقاريين ، في أراضي البدر اوى ، وفي أراضي يوسف كمال ، وفي أراضي الخاصة الملكية . وفي أراضي الأمير محمد علي ، وفي أراضي فؤاد سراج الدين ، وفي أراضي عبد اللطيف طلعت . واتخذ ذلك السخط أحيانا طابع العنف .

وكانت الرأسمالية القومية تدرك أن مثل هذا السخط لا يهدد كبار الملاك العقاريين فحسب ، بل ويهدد مبدأ الملكية الفردية ذاته . وكان لا بد من إيجاد حل سلمي لتهدئة الفلاحين . وعندما صدر قانون الإصلاح الزراعي قال البنك الأهلي : « . . . من حسن الطالع أن جاء تنفيذ الإصلاح الزراعي في مصر على يد حكومة نظامية ، وفي حدود القانون ، بدلا من أن يتولاه نفر من غير المسؤولين ، فيقترن بالعنف والفوضى . »^(٢) وقال اتحاد الصناعات أن الإصلاح الزراعي « جنب البلاد ويلات الحلول العنيفة »^(٣) .

(١) سيد قطب : «الاسلام والرأسمالية» — القاهرة ١٩٥١

(٢) البنك الأهلي : «النشرة الاقتصادية» — العدد الثالث ١٩٥٢

(٣) التقرير السنوي لاتحاد الصناعات ١٩٥٢/١٩٥٣

رابعاً — الظروف الدولية : وهي ظروف منعكسة عن نمو الاشتراكية كنظام عالمي ، ومحاولات الرأسمالية العالمية النخفيف من أزماتها الاستعمارية . ويقول سيد مرعي في أول سطر من كتابه عن « الإصلاح الزراعي في مصر » : « صحب انتشار مبادئ الاشتراكية في العالم أن أخذت دول كثيرة بقواعد الإصلاح الزراعي ، في تحديد ملكية الأراضي ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وتقدير أجر العامل الزراعي ^(١) » . وفي الوقت ذاته ، وقفت الأمم المتحدة تطالب بالإصلاح الزراعي . للتغلب على عوامل تأخر التطور الصناعي في البلاد المتخلفة ^(٢) ، كما طالبت الولايات المتحدة بالإصلاح الزراعي لمحاربة « النشاط الهدام » ^(٣) .

ولمواجهة هذه الظروف ، صدر قانون الإصلاح الزراعي ، في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، وحددت المذكرة الإيضاحية أن من أهم أهداف مشروع الإصلاح الزراعي ، توجيه كل استثمار جديد نحو استصلاح الأراضي ، ونحو القيام بمشروعات التعدين والصناعة والتجارة ، وقالت إن زيادة الاستثمار ترفع من أجور العمال عامة ، وتخلق طلباً جديداً على المنتجات المصرية ، فتستكمل البلاد نماءها الاقتصادي . وتقول المذكرة أن هدف الإصلاح الزراعي الثاني هو إعادة بنیان المجتمع المصري ، على أسس جديدة ، توفر لكل فرد من جمهرة الشعب حياة تسودها الحرية والكرامة ، وتقرب البون الشاسع بين الملاك ، والفوارق العميقة بين الطبقات ، وتزيل سبباً هاماً من أسباب

(١) الإصلاح الزراعي في مصر — ص ٥

(٢) « Land Reform - Defects in Agrarian Structure as Obstacles to Economic Development » — UN - 1951.

(٣) راجع الفصل السابق — ص ١٣٦

القلق الاجتماعى والاضطراب السياسى^(١). ويقول الدكتور راشد البراوى فى كتابه « الفلسفة الاقتصادية للثورة » : « إن من الأسباب الرئيسية التى كانت تحتم القضاء على نظام الملكية الزراعية الكبيرة ، كونه قيداً على تطور الانتاج ، وبالتالي على التقدم الاقتصادى » ، كما يقول : « فلكى نضع أساساً سليماً يقوم عليه نظام برلمانى سليم ، كان لا بد من تحرير الناخب الريفى بصفة خاصة ، والذي يمثل الأغلبية^(٢) ».

وللوصول إلى ذلك الهدف الاقتصادى — السياسى — الاجتماعى ، قام الاصلاح الزراعى ليحقق مايلى :

- ١ — إعادة توزيع الملكية الزراعية ، بوضع حد أعلى للملكية الفردية فى الأراضى الزراعية .
- ٢ — تحديد العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض ، بتحديد قيمة الاجار ومدته .
- ٣ — رفع مستوى معيشة العمال الزراعيين بوضع حد أدنى لأجورهم .
- ٤ — زيادة الانتاج الزراعى ، ومقاومة تفتت الأرض ، بتنظيم صغار المزارعين فى جمعيات تعاونية .
- ٥ — تنظيم العمال الزراعيين فى نقابات .

مقاومة الاصلاح الزراعى :

وقد قابل كبار الملاك العقاريين ، وأعضاء مجالس إدارات الدوائر الزراعية وشركات الأراضى والبنوك العقارية ، صدور قانون الاصلاح الزراعى ،

(١) « قانون الاصلاح الزراعى » — مراقبة المصالح والنشطاء بالاصلاح الزراعى .

(٢) صدر سنة ١٩٥٥ — ص ١٤ و ١٧

بمعارضة شديدة ، وأخذوا يلتمسون في معارضتهم شتى الحجج التي منها :
١ — أن المشروع لا يتفق ودستور البلاد (دستور ١٩٢٣) ، والناحية الدينية فيها .

٢ — أن عدد الذين سيستفيدون من المشروع ضئيل لا يكاد يذكر بجانب الغالبية العظمى من المعدمين .

٣ — أن إزالة الملكيات الكبيرة سيؤثر في الدخل القومي .

واقترحوا ، بدلا من قانون الاصلاح الزراعى ، أن تأخذ الحكومة بنظام الضرائب التصاعدية ، وأن تلجأ إلى توسيع الرقعة الزراعية ، بزيادة حركة إصلاح الأراضى البور . ورفضت الحكومة أن تأخذ بجميع تلك الحجج ، كما رفضت الأخذ بنظام الضرائب التصاعدية ، لأنه كان فى رأيها « لا يقضى على العيوب السياسية ، التى تصاحب عادة تجمع مساحات كبيرة من الأراضى فى أيد قليلة » ، ولأن « أى ضريبة تفرض على مالك الأرض ، إنما يدفعها فى النهاية المستأجر بزيادة قيمة الايجار المفروضة عليه » ، ولأن « ضيق الرقعة المنزرعة ، وزيادة عدد السكان الذين يعيشون عليها ، وتزاحمهم الذى يتكاثف عاما بعد عام ، لا يجعل هناك أى مجال لتنظيم آخر ، غير فرض حد أعلى للملكية . » (١)

وكان لابد من أن تستقيل الحكومة القائمة حينذاك ، لكي يصدر قانون الاصلاح الزراعى . واستقالت تلك الحكومة ، وصدر قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .

وفور صدور القانون ، بدأ شكل جديد من أشكال معارضته ،

(١) راجع **الإصلاح الزراعى** - سيد مرعى - الطبعة الأولى ١٩٥٧

فلجأ كبار الملاك العقاريين إلى أسلوب معروف عنهم ، وهو التحمس لمطالب العمال الصناعيين ، وإثارتهم إلى الاضراب ، حتى تتحول أنظار الحكومة الجديدة عن المشكلة الزراعية إلى المشكلة الصناعية ، ولكي تنفتح أمامها أكثر من جبهة واحدة . ووقعت بعض القيادات الاشتراكية في تلك الأجبولة ، فاشتركت — بدون وعى — في حركات الاضراب التي قامت خلال شهرى سبتمبر و اكتوبر سنة ١٩٥٢ ، بينما أدركت بعض القيادات الاشتراكية الأخرى أهمية الاصلاح الزراعى ، فخرجت إلى الريف تدافع عنه ، وتجمع الفلاحين حول تأييده ، وتشرح أهدافه .

وفي الوقت ذاته ، لجأ بعض كبار الملاك إلى أسلوب تهيج الفلاحين بشقى الحجب ضد الاصلاح الزراعى .

وبينما كان كبار الملاك العقاريون يعارضون قانون الاصلاح الزراعى ، أعرب البنك الأهلى عن تأييده ، وقال : « ... من حسن الطالع أن جاء تنفيذ الاصلاح الزراعى فى مصر على يد حكومة نظامية ، وفى حدود القانون ، بدلا من أن يتولاه نفر من غير المسؤولين فيقترب بالعنف والفوضى » . وأيد اتحاد الصناعات المصرية ، كذلك ، الاصلاح الزراعى ، ووصفه بأنه : « جنب البلاد ويلات الحلول العنيفة » ، كما قال : « لاشك فى أن الاصلاح الزراعى من الاجراءات التى طالما طالبنا بها فى السنوات الماضية دون أن نلقى أذنا صاغية » . وقال البنك العقارى المصرى : « أصابت الحكومة حين وضعت فى قانون الاصلاح الزراعى نظاما خاصا يتضمن محيزات للملاك الذين يستصلحون أراضيهم فعلا » .

غير أن معارضة القانون استمرت خلال المراحل الأولى من تنفيذه ، فتوقفت عشرات من ماكينات الري ، فجأة ، لأن عطلا غير متوقع قد أصابها ، أو لأن المالك أخطر شركة البترول التى يعاملها بأنه أقفل حسابه معها

بعد الاستيلاء على الأراضى . وتوقف بعض الملاك ، فجأة أيضا ، عن إمداد الفلاحين بالأسمدة والبذور ونققات الحرث والرى . ولجأ كثير من الملاك إلى مجلس الدولة وإلى المحاكم العادية يطلبون إلغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم ، وهم يتذرعون بشئى الحجج (١) .

تنفيذ القانون :

وضع القانون حداً أقصى للملكية الفرد من الأراضى الزراعية مقداره مائتا فدان ، يمكن أن تزيد إلى ثلاثمائة فدان ، إذا كان للمالك ولدان أو أكثر . وقد قال المهندس سيد مرعى فى مجلس الأمة ، أن الغالبية العظمى من ملاك الأرض أصبح لهم حق الاحتفاظ بمساحة ٣٠٠ فدان ، مما جعل الثلاثمائة فدان هى الحد الأقصى العام للملكية الأرض ، وفقا لقانون الإصلاح الزراعى (٢) .

واستثنى القانون من تطبيق الحد الأقصى ، الشركات والجمعيات التى تمتلك أكثر من مائتى فدان من الأراضى التى تستصلحها لبيعها ، والأفراد الذين يمتلكون أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها . والشركات الصناعية الموجودة قبل صدور القانون والتى يملك أكثر من مائتى فدان بسبب ضرورتها للاستغلال الصناعى ، والجمعيات الزراعية العلمية الموجودة قبل صدور القانون ، والجمعيات الخيرية الموجودة قبل صدور القانون ، والدائن الذى يمتلك أكثر من مائتى فدان

(١) هذه المعلومات واردة فى كتاب سيد مرعى عن « الإصلاح الزراعى » .

(٢) « الإصلاح الزراعى فى خمس سنوات » ، يان السيد المهندس الزراعى سيد مرعى وزير الدولة للإصلاح الزراعى ، فى مجلس الأمة « بتاريخ ١٩٥٧/٨/٥ — ص ٧

بسبب نزع ملكية مدينه ورسو المزاد عليه ، (على أن يتصرف فى الزائد خلال عام) ، والوريث (على أن يتصرف فى الزائد خلال عام) .

ويحصل المالك العقارى الذى يطبق عليه قانون الاصلاح الزراعى على تعويض . ويقدر التعويض على أساس تحديد قيمة الفدان بعشرة أمثال إيجاره (الايجار يعادل سبعة أمثال الضريبة) مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار . ويحصل المالك على ذلك التعويض بسندات حكومية قابلة للاستهلاك فى ٣٠ سنة ، ولها فائدة سنوية قدرها ثلاثة فى المائة . ويستطيع المالك أن يستخدم — هو أو ورثته — تلك السندات فى الوفاء بثمان الأراضى البور التى تشتري من الحكومة ، وفى أداء الضرائب على الأطيان التى لم يسبق ربط ضرائب عليها ، وفى أداء ضريبة التركات والضريبة الإضافية على الأطيان .

هذا فيما يتعلق بتحديد ملكية المالك العقارى .

أما فيما يتعلق بتوزيع الفائض من الأراضى ، فتقوم الحكومة بتوزيع الأراضى المستولى عليها على الفلاحين خلال خمس سنوات من تاريخ القانون ، أو يقوم المالك ، الذى لم يحن موعد الاستيلاء على الفائض من أرضه ، ببيع المساحات الفائضة على الفلاحين . وفى الحالين لا يجوز أن يزيد ما يملكه الفلاح المنتفع بالتوزيع على خمسة أفدنة ، (وهى التى تمثل ، منذ سنة ١٩١١ ، الوحدة الاقتصادية بوجه عام ، لاعتبارها الحد الأدنى لكفاية ضرورات حياة الفلاح) . ويدفع الفلاح المنتفع بالأرض الموزعة ثمن ما يحصل عليه ، على أساس قيمة التعويض الذى أدته الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها ، مضافاً إليه فائدة سنوية سعرها ثلاثة فى المائة ، ومبلغ إجمالى قدره ١٥ فى المائة من ثمنها مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع . ويؤدى الفلاح الثمن على أقساط سنوية متساوية على مدى ثلاثين عاماً . ويشترط القانون

في الفلاح الذي يحصل على الأرض أن يكون مصرياً بالغ الرشده ، لم يصدر ضده حكم في جريمة مخلة بالشرف ، وأن تكون حرفته هي الزراعة ، وأن يكون من مستأجرى أو مزارعى الأرض الجارى توزيعها ، أو من أهل القرية الواقع في دائرتها العقار .

وقد نظم القانون العلاقة بين المستأجر ومالك الأرض على أساس تحديد إيجار الفدان بسبعة أمثال الضريبة المربوطة عليه ، وبنصف المحصول إذا كان الإيجار بطريق المزارعة . واستثنى من ذلك التحديد إيجار البساتين وأراضى المشاتل والزهور . وقرر القانون عدم جواز تأجير الأرض إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ، كما قرر ألا تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات .

وقرر القانون — بالنسبة للعمال الزراعيين — أن تقوم لجنة يشكها وزير الزراعة ، برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير (ثلاثة يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستأجريها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين) ، بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام .

وفى الوقت ذاته ، نظم القانون قيام جمعيات تعاونية من الملاك الجدد ومن الملاك الآخرين فى القرية ، والذين لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة ، وذلك للحصول على السلف الزراعية ، ومد الزارع بالبذور والسباد والماشية والآلات الزراعية ومعدات لحفظ المحاصيل ونقلها ، وتنظيم زراعة الأرض واستغلالها ، وبيع المحاصيل لحساب الأعضاء ، على أن تشترك تلك الجمعيات التعاونية فى تأسيس جمعيات تعاونية عامة ، واتحادات تعاونية خاضعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

وأجاز القانون للعمال الزراعيين تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

ملاحظات عامة على الاصلاح الزراعى :

إننا نعترف اعترافاً كاملاً بالمبررات التاريخية لحركة الاصلاح الزراعى .
فهذه الحركة تهدف — بلا شك — إلى تحقيق نتائج قد يكون من شأنها
أن تزيد ، بشكل مؤقت ، تصنيع المجتمع المصرى الحديث . وحركة الاصلاح
الزراعى ، باعتبارها ثمرة من ثمرات حركة الشعب المصرى ، وباعتبارها
هجوماً مباشراً على الملكية العقارية بصفة خاصة ، وعلى الملكية الفردية
بوجه عام ، وباعتبار أنها تحدث فى ظروف عالمية محددة ، فإن من الممكن
أن تؤدى إلى الاشتراكية . وبهذا المضمون ، لابد لنا من أن نعلن تأييدنا
الكامل للاصلاح الزراعى .

ولكن يجب علينا ألا نتجاهل نواحى النقص الموجودة فى قانون
الاصلاح الزراعى بصفة خاصة ، والتى تصاحب حركات الاصلاح الزراعى
المماثلة بصفة عامة ، ويجب علينا أن نعمل على تلافى ذلك النقص ، ويجب
علينا أن ندرك أن تحديد الملكية الزراعية لا يمكن أن يكون تحديداً
جامداً نهائياً ، ولا يمكن أن يكون تحديداً متساوياً ، ولا يمكن أن
يوقف التطور الرأسالى ، نحو التمرکز ، بمجرد استخدام التشريع . فنحن
إذا افترضنا — جدلاً — أن كبار الملاك لن يتعدوا الحد الأقصى ، فإننا
لا نستطيع أن نفترض تساوى قيمة الأرض الموزعة . ونحن لا نستطيع
أن نخلص الفلاحين من براثن استغلال الرأسالية ، لأنه حتى إذا استطعنا
أن نخلص الأرض من براثنهم ، فإننا لا نستطيع أن نخلص محاصيل الأرض
من المضاربين بها . ثم ماذا عن ضمانات استخدام الأيدى العاملة ؟
وماذا عن تفتت الأرض ؟ وماذا عن عدم توازى معدل زيادة السكان مع
معدل زيادة الأرض المزروعة ؟

ولقد أصبح من الممكن الآن ، وبعد خمسة سنوات من صدور القانون ، أن نحدد بعض الملاحظات عليه ، وهي ملاحظات نضعها تحت أنظار القارىء ، لتكون موضع تفكيره ، ولتكون موضع مناقشة ، باعتبار المسألة الزراعية هي أهم مسألة في مصر اليوم ، وباعتبار أن الإصلاح الزراعى يرسم خط سير مستقبل مصر .

وهذه الملاحظات هي :

١ — بلغت مساحة الأراضى الزراعية ، التى تقرر توزيعها ، وفقاً للقانون ، نحو ٥٦٦ ألف فدان من مجموع مساحة الأراضى الزراعية في مصر وقدره ٩٦٤,٠٠٠ فدان . أى أن ماتم توزيعه لا يزيد على نسبة ١٠ ٪ من المساحة . واستفاد من هذا التوزيع (على أساس متوسط ثلاثة أفدنة لكل فرد) نحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص ، أى نحو ٢٠٠ ألف أسرة ، أى بنسبة أقل من عشرة في المائة من سكان الريف . وقد لاحظ الأستاذ بير فرومون في كتابه «المشاكل الزراعية في مصر» عدم كفاية التوزيع ، فقال : «إن الإصلاح الزراعى يمثل — فى تلك الحدود — مجرد لفطة عابرة ، وهى لفطة ذات مغزى سياسى أولاً ، ولا تكفى لتحقيق رخاء الفلاحين ، ولا تروى عطشهم إلى الأرض . »

وفى الوقت ذاته ، حصل الملاك على تعويض كافٍ عن أراضيهم الزائدة عن الحد الأقصى ، وهو تعويض وصفته دورين وارنر ، التى دعته هيئة الإصلاح الزراعى فى سنة ١٩٥٥ ، بأنه «ليس له ما يبرره من الناحية الاقتصادية ، ما دامت الأسعار التى كانت موجودة للأرض هي أسعار احتكارية ، وما دام أن معدل الربح السنوى من الأراضى ، لم يكن يقل عن ٧ ٪ فى السنة ، بمعنى أن ملاك الأراضى كانوا يسددون الثمن الذى دفعوه فى أراضيهم (إذا كانوا دفعوا لها ثمناً) فى خلال ١٤ سنة فقط . »

ولا شك أن معظم الملاك كانوا يملكون أراضيهم منذ أكثر من تلك المدة .

ونظراً إلى أن القانون قد أقر حق التعويض ، فإنه قرر أن يدفع المالك الجديد ثمن الأرض التي يحصل عليها ، وهو ثمن أصبح عليه أن يسدده طوال ثلاثين عاماً على أقساط سنوية تبلغ في المتوسط — ووفقاً لإحصاءات الرسمية — ١٤ جنيهاً كل عام ، الأمر الذي أفقد كثيراً من الملاك الجدد الشعور بالتملك .

ومن ناحية أخرى ، لم يؤد تحديد الملكية الزراعية إلى الغرض الذي كان مطلوباً منه ، وهو زيادة الاستثمارات الصناعية ، إذ اتجه معظم رأس المال الجديد الذي تحرر من الأرض إلى الاستثمار العقاري في المدن والمباني ، فبلغ في سنة ١٩٥٥ نحو ٤٥ مليون جنيه ، بينما لم تزد الاستثمارات الجديدة في الصناعة ، في تلك السنة ، عن ستة ملايين جنيه .

وفي الأراضي التي تسمى بأراضي الإصلاح الزراعي ، والتي لم يجر توزيعها ، لا يزال الفلاح هدفاً للاستغلال ، ومحروماً من التملك ، ولقد بلغ الفائض الذي حصلت عليه هيئة الإصلاح الزراعي من استغلال تلك الأراضي في سنة ١٩٥٥ نحو ٨٠٠ ٧٥٤ ٢٠٠ جنيه .

وأدى التوزيع ، في شكله الذي حدث به ، إلى زيادة نسبة عدد الفلاحين شبه المعدمين ، أي الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة (وهو الحد الأدنى اللازم لكفاية المعيشة في الريف) ، وذلك على الوجه التالي :

لقد كانت الملكيات الزراعية موزعة سنة ١٩٥٢ ، قبل صدور القانون ، كما يلي :

أقل من خمسة أفدنة :

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية
٢,٦٤١,٨٧٨	٩٤,٣ %	٢,١٢١,٨٦٤	٣٥,٥ %

من ٥ إلى ٥٠ فدانا :

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية
١٤٨,٣٧٤	٥,٣ %	١,٨٠٧,٣٣٧	٣٠,٣ %

أكثر من ٥٠ فدانا :

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية
١١,٣٤٨	٠,٤ %	٢,٠٤٣,٠٧٠	٣٤,٢ %

فأصبحت الملكيات الزراعية ، بعد تنفيذ القانون ، موزعة كما يلي :

أقل من خمسة أفدنة :

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية
٢,٨٦٩,٨٧٨	٩٥ %	٢,٩٤٥,٠٦٥	٤٩,٣ %

من ٥ إلى ٥٠ فدانا :

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية
١٤٨,٣٧٤	٤,٩ %	١,٨٠٧,٣٣٧	٣٠,٣ %

أكثر من ٥٠ فدانا :

عدد الملاك	النسبة المئوية	المساحة المملوكة	النسبة المئوية
١٣,٣٢٠	٠,١ %	١,٢١٩,٨٦٩	٢٠,٤ %

كما نلاحظ من تلك الإحصاءات الرسمية ، بالإضافة إلى زيادة عدد المزارعين شبه المعدمين ، أن عدد الملاك المتوسطين ظل على ما كان عليه .
ويأخذ البعض على القانون أنه حرم قراء الفلاحين والعمال الزراعيين من التملك ، وقصر التوزيع على صغار المزارعين والمستأجرين .

ومن الواضح أن ثمة رأياً عاماً في سبيله إلى التكون للمطالبة بخفض الحد الأقصى للملكية الزراعية ، وهي المطالبة التي يمكن تحقيقها عن الطريق البرلمانى الدستورى ، تطبيقاً لما هو وارد فى الدستور عن تحديد الملكية وإمكانات مراجعة ذلك التحديد .

٢ — فيما يتعلق بتحديد إيجار الأرض ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، فقد كشفت السنوات الخمس الماضية عن وجود نقص فى ضمان ذلك التحديد ، وهو عدم ترتيب عقوبة ضد المالك الذى لا يحترم ذلك التحديد . كما أن نظام حق المالك فى تجنب نصف مساحة ما يملك أثر فى مستوى الإيجارات . ومن البديهي أن يلاقى تحديد الإيجار مصاعب كبيرة وذلك بسبب تحديد المساحات المعروضة للإيجار . وقد اتسعت المناقشات حول أسلم الطرق لتحقيق المزايا المترتبة على تحديد الإيجار ، وذلك بعد أن أثار بعض أعضاء مجلس الأمة المسألة .

ويعترف سيد مرعى بذلك النقص ، ويعزوه إلى قلة المساحة المستولى عليها ، لدرجة أنها لا تكفى فى بعض الأحيان لخمس العدد الراغب فى التأجير . كما يعزوه إلى ما يلجأ الملاك إليه من تحايل ، كما فعل كبار المزارعين بمنطقة المطاعنة ، عندما تمكنوا من زراعة خمس أراضى قصب السكر تحت أسماء فلاحين قراء صوريين .

٣ — هل رفع قانون الاصلاح الزراعى — فعلاً — من مستوى

أجور العمال الزراعيين ؟ يقول اتحاد الصناعات في هذا الأمر : « ... إن وضع نظام للأجور يفترض — كما يكون تطبيقه مجدياً وصريحاً — أن يكون ثمة طلب مستمر ومطرد على اليد العاملة ... ويبدو أن أجور طوائف العمال المختلفة في الريف مشابهة لأجور سنة ١٩٥٢ . ولكن نظراً للتزايد المطرد في الأعمال التي تدفع أجورها باعتبارها صفقة واحدة ، بصرف النظر عن عدد أيام العمل ، ونظراً لتناقص ساعات العمل ، فمن الصعب إبداء فكرة محددة عن متوسط الأجور . »

وقد لوحظ في الوقت ذاته أن الأجور التي تدفع لبعض فئات العمال في الريف قد انخفضت نتيجة لزيادة القوة العاملة الزراعية العاطلة بسبب استغناء بعض الملاك ، الذين حددت أراضهم ، عن بعض العمال الذين كانوا يشتغلون لحسابهم ، وبسبب انكماش سوق العمل في المزارع الجديدة التي يقوم الملاك الجدد بزراعتها بأنفسهم . ويؤخذ عن الاحصاءات الرسمية أن الفائض من العمال الزراعيين قد ارتفع من نسبة ٤٢ في المائة سنة ١٩٤٧ إلى نسبة ٤٧ في المائة سنة ١٩٥٤ .

٤ — يحاول قانون الاصلاح الزراعي معالجة مسألة الائتمان الزراعي للملاك الصغار الجدد عن طريق الجمعيات التعاونية . ومن المقرر أن يبلغ عدد الجمعيات التعاونية ٤٠٠ جمعية تضم حوالي ٢٠٠ ألف عضو يملكون نصف مليون فدان . وستكون جمعيات تعاونية مركزية تكون بدورها المجلس الأعلى لتعاون الاصلاح الزراعي ، وهو المجلس الذي سيحل محل الهيئة التنفيذية للاصلاح الزراعي بعد انتهاء عملية توزيع الأرض . والواقع أن نظام الجمعيات التعاونية الزراعية خطوة متقدمة في سبيل تحرير المزارع الصغير والمتوسطة .

ويجب أن تستخدم الجمعيات التعاونية أقصى إمكانياتها ، لا في سبيل

تنظيم الائتمان والتسويق فحسب ، وإنما في سبيل رفع مستوى الانتاج الزراعى كله ، وتأدية جميع الوظائف التى تؤدىها هيئة الاصلاح الزراعى اليوم .

٥ - من الغريب أن « تقويم النقابات والاتحادات العمالية في جمهورية مصر » ، الذى أصدرته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، في ديسمبر ١٩٥٦ . لم يتحدث عن حالة نقابات العمال الزراعيين ، بأكثر من أنه أشار إلى أن الوعي النقابى ضعيف في المحيط الزراعى بسبب « نفوذ الإقطاعيين » . ولم يتحدث سيد مرعى في كتابه عن « الاصلاح الزراعى » عن هذا الركن الهام من أركان حركة الاصلاح الزراعى ، وهو نقابات العمال الزراعيين . ومن الواضح أن حركة تكوين نقابات العمال الزراعيين ضعيفة أشد الضعف ، ويقال أن اتحاد نقابات العمال الزراعيين ، ومقره القاهرة ، لا يضم أكثر من خمسة آلاف عضو مسدد ، وأنه لا يقوم بأى نشاط يذكر .

ويعزى هذا النقص الخطير في تنفيذ هذا الهدف الرئيسى من أهداف الاصلاح الزراعى ، إلى قصور هيئة الاصلاح الزراعى عن نشر الوعي الاجتماعى بين العمال الزراعيين وتثقيفهم ، وشرح المزايا التى تعود عليهم من انتظامهم في نقابات عمالية ، وهو نقص يجب تلافيه بأسرع ما يمكن .

وهكذا ، فإن قانون الاصلاح الزراعى ، قد استطاع أن يحل — فعلا — بعض مشاكل المسألة الزراعية ، واستطاع أن يرفع مستوى معيشة نسبة قليلة من سكان الريف (المزارعون من الملاك والمستأجرين) بما يعادل الضعف أو النصف ، وفقاً للاحصاءات الرسمية . ولكنه لم يستطع أن يحل المشكلة الأساسية في المسألة الزراعية ، وهى مشكلة ملكية الأرض ، واحتكار استغلالها ، والمضاربة بها وبمحاصيلها . وفي الوقت ذاته ،

لا يزال الأرض الزراعية في مصر عاجزة عن كفاية حاجات السكان الغذائية بشكل مناسب . ولا يزال الجزء الأكبر من الضرائب العقارية ومن تبعات المضاربة بالمحاصيل الزراعية واقعاً على كاهل الفلاح ، ولا يزال المزارع لعبة في يد مالك الأرض الكبير الذي يزيد الإيجار عليه باستمرار ، ولا يزال العامل الزراعي يواجه فرصاً ، أقل فأقل ، للعمل . وتحدد تجربة الماضي طريق المستقبل .

فمن ناحية تحدد الأرض الزراعية في مصر ، وحالة الملكية الفردية ، نرى أنه لابد من إعادة النظر في تحديد الحد الأقصى للملكية ، وذلك بالطريق القانوني ، الذي نص عليه الدستور في مادته الثانية عشرة ، التي تقول : « يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما لا يسمح بقيام الاقطاع » ، على أن يسرى التحديد على الملكية بمنصريها ، أي بحق تصرف وحق استغلال ، فلا يجوز للمالك أن يتصرف أو يستغل بالإيجار أكثر من الحد المقرر . وتلزمنا الضرورات التاريخية بأن يكون الحد الأقصى منخفضاً إلى أقصى حد ممكن ، حتى يمكن أن يروى أكبر عدد ممكن من الفلاحين عطشهم إلى الأرض .

وفي الوقت نفسه ، لابد من بذل أقصى الجهود الممكنة لزيادة الرقعة الزراعية وزيادة غلة الفدان . ويعتبر مشروع السد العالي حجر الزاوية في زيادة الرقعة الزراعية ، وتحويل أراضي الحياض إلى أراضي للري الدائم ، بالإضافة إلى ماسيكون له من نتائج صناعية تحول جزءاً من الذين يعيشون على الأرض إلى الانتاج الصناعي ، كما تعتبر مشاريع زراعة الأراضي الصحراوية أساساً آخر ، من أسس زيادة الرقعة الزراعية ، على أن تتجه تلك المشاريع ، إلى الجهات التي نعرف أنها كانت تزرع في عهد الرومان بساتين وحدائق . أما من ناحية زيادة غلة الأرض ، فإن ذلك لا يتم —

على الوجه الأكمل — بواسطة تعميم المزارع الصغيرة أو بواسطة الاعتماد على الجهود الفردى للمزارعين ، وإنما تحتم الزراعة في مصر القيام بالانتاج على النطاق الواسع ، وبأحدث الآلات الزراعية ، وطبقاً لأحدث الأساليب الزراعية العلمية ، وتحتم وضع خطة عامة للاقتصاد الزراعى تكفل القضاء على الاستهلاك الذى لا مبرر له فى القوى الانتاجية ، وتكفل الانتفاع بالقوى الانتاجية إلى أقصى حد ممكن ، وهو ما يمكن الوصول إليه عن طريق نظام المزارع التعاونية ، وعن طريق نظام مزارع الدولة ، وعن طريق إنشاء محطات للمحاريث الميكانيكية والآلات الزراعية الحديثة فى الريف المصرى .

ولا يمكن التذرع بقانون مالتس القائل بحتمية نقص نسبة الأرض الزراعية إلى السكان ، فقد دل النظام الزراعى فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية على خطأ ذلك القانون ، إذ بينا هبطت نسبة الأرض الزراعية إلى السكان بمقدار النصف ، بالمقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الاشتراكية ، زادت نسبة الانتاج الزراعى إلى السكان عدة مرات ، وزاد نصيب الفرد من الشعب من المنتجات الزراعية .

ومن ناحية الحد من استغلال ملاك الأرض للمزارعين ، عن طريق الايجار ، لابد من النص على عقوبة رادعة ضد المخالفين ، ولابد من اتخاذ جميع التدابير القانونية لصيانة عقود الايجار من التلاعب . كما يجب زيادة الأراضى المعروضة للايجار ، وذلك بإلغاء حق تجنيب الأرض . ومن البديهي ، رغم ذلك ، أن الطريقة الحاسمة لإنهاء استغلال ملاك الأرض للمزارعين هى تحريم تأجير الأرض ، والزام الملاك — بعد تحديد ملكياتهم فى مزارع صغيرة — بزراعة أراضهم على الندمة باستخدام الأيدى العاملة الزراعية . ومن ناحية أخرى أصبح من الواجب مساواة المالك والمزارع

فى الاتزامات تجاه الدولة ، وذلك عن طريق وضع نظام للضرائب
التصاعدية على الدخل العام للمستثمر الزراعى ، وعن طريق إعادة النظر فى
قثات الضرائب العقارية على ضوء الظروف الاقتصادية ، وعلى ضوء تحقيق
الحير العام للشعب .

إن المسألة الزراعية فى مصر أصبحت مطروحة للمناقشة بجميع عناصرها،
ومن الواجب على كل مصرى أن يساهم فيها ، وأن يتقدم بالحلول القانونية
لتسوية مشاكلها .

- قانون الإصلاح الزراعي
- قانون الريّة العامة للإصلاح الزراعي
- قانون الريّة الدائمة للإصلاح الزراعي
- قانون شركات استثمار الأراضي
- قانون البورصة للأفراد
- قانون الريّة الزراعية المصرية
- قانون الريّة لمصر وأمريكا للإصلاح الريفي
- قانون أراضي الأوقاف الخيرية

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بإصلاح الزراعة

الباب الأول

في تحديد الملكية الزراعية وتزاع ملكية بعض الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين

مادة ١ — لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان ، وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

مفسر تشريعي :

لا تعتبر أراض زراعية في تطبيق أحكام قانون الاصلاح الزراعي :
الأراضي الداخلة في كردون البنادر والبلاد إذا كانت قد صدرت مراسيم
بتقسيمها طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ قبل صدور قانون
الاصلاح الزراعي .

ومع ذلك تخضع هذه الاراضى لحكم المادة ٣٣ من قانون الاصلاح الزراعى ، وتسرى عليها أحكام الضريبة الاضافية ما لم تفرض عليها عوائد الأملاك المبنية (١) .

مادة ٣ (٢) — . استثناء من حكم المادة السابقة :

ا — يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتى فدان من الأراضى التى تستصلحها لبيعها ، وذلك على الوجه المبين فى القوانين واللوائح .

ب — ويجوز للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها ، ولا يسرى على هذه الأراضى حكم المادة الأول إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك هذا مع عدم الاخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة .

ج — ويجوز للشركات الصناعية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك مقدارا من الأراضى الزراعية يكون ضروريا للاستغلال

(١) المادة ٣ من قرار اللجنة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقرار رقم ٤ (مادة ٣ لسنة ١٩٥٣ وكان النص قبل تعديله « لا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق أحكام الباب الأول من القانون .. الى آخر الفقرة الأولى .

وتسرى عليها أحكام الضريبة الاضافية ما لم تربط عليها عوائد الأملاك المبنية .
(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، ومنصوص فيه على أن يعمل به من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأضيف به كل من البنود (د ، هـ ، و) من المادة ٥ ثم عدل البند (و) أخيراً بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ باضافة الفقرة الأخيرة إليه وأضيف البند (ز) بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦ الذى نصت مادته الثانية على العمل به من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى .

الصناعي ، ولو زاد على مائتي فدان .

د — ويجوز للجمعيات الزراعية العلمية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك مقداراً من الأراضي الزراعية يكون ضرورياً لتحقيق أغراضها ، ولو زاد على مائتي فدان .

هـ — ويجوز للجمعيات الخيرية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك من الأراضي الزراعية ما يزيد على مائتي فدان — على ألا يجاوز ما كانت تمتلكه قبل صدوره .

ويجوز لها التصرف في القدر الزائد على مائتي فدان وفقاً لأحكام المادة ٤ ، ويكون للحكومة الاستيلاء على المساحة الزائدة لدى الجمعية خلال عشر سنوات ، على أن يؤدي إليها التعويض نقداً على أساس حكم المادة (٥) .

و — ويجوز أيضاً للدائن أن يمتلك أكثر من مائة فدان ، إن كان سبب الزيادة هو نزع ملكية مدينه ورسو المزاد على الدائن طبقاً للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات .

ويجوز للحكومة بعد مضي سنة من تاريخ رسو المزاد أن تستولي على الأطنان الزائدة على مائتي فدان بالثمن الذي رسا به المزاد أو نظير التعويض المحدد في المادة (٥) أيهما أقل .

وإلى أن تستولي الحكومة على الزيادة ، يجوز للدائن أن يتصرف فيها دون تقييد بشروط المادة (٤) .

على أنه استثناء من هذا الحكم عند نزع الدائن للملكية الأطنان التي سبق له التصرف فيها وفقاً لحكم البند (ب) من المادة (٤) من هذا القانون ، فإن مزاد شرائها يرسو على الحكومة بثمن

رسو المزاد أو بعثرة أمثال القيمة التجارية ، أيهما أقل .

— كما يجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فدان ، إذا كان سبب الملكية هو الوصية أو الميراث أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد .

وتستولى الحكومة على الأطيان الزائدة نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) ، إذا لم يتصرف المالك في الزيادة بنقل ملكيتها خلال سنة من تاريخ تملكه ، أو من تاريخ نشر هذا القانون ، أيهما أطول .

كذلك يستثنى الوقف .

مادة ٣ (١) — تستولى الحكومة ، في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون ، على ملكية ما يجاوز مائتي الفدان التي يستبقها المالك لنفسه ، على ألا يقل المستولى عليه كل سنة عن خمس مجموع الأراضي الواجب الاستيلاء عليها .

ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية وتبقى للمالك الزراعة القائمة على الأرض وثمار الأشجار حتى نهاية السنة الزراعية التي تم خلالها الاستيلاء ، ولا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون :

(١) بتصرفات المالك ولا بالرهن التي لم يثبت تاريخها قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

(ب) بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه ، ولا بتصرفات

(١) معدلة بالقانون ١٠٨/١٩٥٣ ، وكان التعديل باستبدال النص الحالي للبند (ب) بالنص السابق وهو : بتصرفات المالك إلى فروعه وزوجه وأزواج فروعه التي لم يثبت تاريخها قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ .

هؤلاء إلى فروعهم وأزواجهم وأزواج فروعهم ، وإن نزلوا ، متى كانت تلك التصرفات غير ثابتة التاريخ قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ ، وذلك دون إضرار بحقوق الغير التي تلقوها من المذكورين بتصرفات ثابتة التاريخ قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

(ج) بما قد يحدث منذ العمل بهذا القانون من تجزئة بسبب الميراث أو الوصية للأراضي الزراعية المملوكة لشخص واحد ، وتستولي الحكومة في هذه الحالة على ملكية ما يتجاوز مائتي فدان من هذه الأراضي في مواجهة الورثة والموصى لهم . وذلك بعد استيفاء ضريبة التركات .

تفسيرات تشريعية :

١ — المقصود بأكبر الملكيات الزراعية في المادة (٣) فقرة (٢) هو الملكيات الكبيرة ، سواء تجمعت في يد فرد أو في يد أسرة (المادة ٦ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣) .

٢ — في الأراضي المستولى عليها يكون للمالك أن ينتفع بالأرض حتى تنضج الزراعة القائمة عليها ، وعليه أن يؤدي للحكومة الأجرة المناسبة ، في حدود سبعة أمثال الضريبة عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد .

فاذا كانت السنة الزراعية قد بدأت قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، فعلى المالك في حالة تأجير أراضيه للغير أن يؤدي للحكومة عن المدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد ، الأجرة المناسبة عن تلك المدة حسب الأجرة المتفق عليها بينه وبين المستأجرين منه . وعلى المالك في حالة زراعة أراضيه لحسابه أن يؤدي للحكومة الأجرة المناسبة

عن المدة المذكورة في حدود أجرة المثل — وإن جاوزت الأجرة السنوية في أى الحالتين المذكورتين سبعة أمثال الضريبة .

فاذا كانت الأرض حداثق بقيت للمالك بمارالأشجارحتى نضجها ، دون أن تستحق عليه أجرة ، ولا يحول ذلك دون حق الحكومة في الانتفاع بالأرض من تاريخ الاستيلاء (المادة ٥ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣ معدلة بالقرار ٦ لسنة ١٩٥٣) .

٣ — يعتبر تصرفا خاضعا لحكم المادة الثالثة من المرسوم بقانون ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، إقرار الواقف بأشهاد رسمى بتلقى العوض أو بثبوت الحقوق قبله تنفيذاً للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات والقوانين المعدلة له (قرار ٣ لسنة ١٩٥٣) .

٤ — يعتبر الاختصاص من قبيل الرهون في حكم المادة الثالثة بند (١) من قانون الاصلاح الزراعى (المادة ١ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣) .

مادة ٤ (١) — يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ

(١) معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣ وكان نص هذه المادة عند صدور المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد فقرتها الأولى كالآتى :

« ا » الى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فدانا للولد، على ألا يزيد بمجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

« ب » إلى صفار الزراع الذين يملكون عهيرة أفدنة فأقل من غير أقاربه لغاية الدرجة الرابعة على ألا تزيد الأطيان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة . ولا يجوز للمالك أن يطعن في هذا التصرف بالصورية بأى طريق كان ولو بطريق ورقة الضد . هذا ولا يكون التصرف صحيحاً إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار ، ولا يجوز أخذ الأطيان المتصرف فيها بالشفعة .

العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه

== ثم صدر المرسوم بقانون ٣١١ لسنة ١٩٥٢ يقضى بتعديل نص المادة على النحو الآتي:

١ - يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أطيانه الزراعية الزائدة على مائتي فدان على الوجه الآتي :

« أ » إلى أولاده بما لا يجاوز الخمسين فداناً للولد ، على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

« ب » إلى صغار الزراع بالشروط الآتية :

١ - أن تكون حرقهم الزراعة .

٢ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأرض الزراعية على عشرة أفدنة .

٣ - ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أفدنة . ولا تقل عن فدانين إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك .

« ح » إلى خريجي المعاهد الزراعية ... إلى آخر المادة بنصها الحالي .

ثم صدر القانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ يقضى بتعديل البندين « أ » ، « ب » إلى نصهما الحالي فيما عدا الشرط (٢) من البند (ب) والفقرة الأخيرة منه . فقد أضيفا بالقانون ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ ، ونصت المادة (٩) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ على ما يأتي :

يسرى حكم البند (ج) من المادة ٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر (٣١١ لسنة ١٩٥٢) من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي . ونص القانون ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣ على نفاذ القانون ٣٠٠ لسنة ١٩٥٣ ابتداء من يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٣ .

ثم صدر القانون رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٥٤ (نشر بالعدد ٥٦ مكرر من الوقائع المصرية بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤) وقد أجيء فيه للمعاشرة الجزئية خلال أسبوعين من تاريخ العمل به أن تصدق على التصرفات الحاصلة بالتطبيق للبند (ب) من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له إذا كان طلب التصديق قد سبق تقديمه إلى المحكمة ودفع الرسم المستحق عليه قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت المحكمة لم تنتظر في الطلب .

وقد عدل نص البند (أ) من المادة بالقانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٦ الذي نصت مادته الثانية على العمل به من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .

الزائدة على مائتي فدان على الوجه الآتي :

(١) إلى أولاده بما لا يجاوز خمسين فدانا للولد — على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

فإذا رزق المالك بأولاد لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ، جاز له أن يتصرف إليهم في الحدود السابقة . وإذا توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر نية عدم التصرف إليهم ، افترض أنه قد تصرف إليهم وإلى فرع أولاده المتوفين قبله في الحدود السابقة . ويتم توزيع ما افترض التصرف فيه إليهم طبقا لأحكام المواريث والوصية الواجبة .

(ب) إلى صغار الزراع بالشروط الآتية :

- ١ — أن تكون حرقهم الزراعة .
- ٢ — أن يكونوا مستأجرين أو مزارعين في الأرض المتصرف فيها ، أو أهل القرية الواقع في دائرتها العقار .
- ٣ — ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضي الزراعية على عشرة أفدنة .
- ٤ — ألا تزيد الأرض المتصرف فيها على خمسة أفدنة .
- ٥ — ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين ، إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك ، أو كان التصرف في الأرض المجاورة للبلدة أو القرية لبناء مساكن عليها ، على أن يتعهد المتصرف إليه باقامة المسكن عليها خلال سنة من التصرف .

ولا يعمل بهذا البند إلا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، ولا يعتد بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له إلا إذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع

في دائرتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، وتستثنى من هذا المنع الجمعيات الخيرية المنصوص عليها في المادة الثانية بند (هـ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

ج — إلى خريجي المعاهد الزراعية بالشروط الآتية :—

- ١ — أن تكون الأرض مغروسة حدائق .
 - ٢ — ألا يزيد ما يملكه المتصرف إليه من الأراضي الزراعية على عشرين فدانا .
 - ٣ — ألا تزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فدانا ، ولا تقل عن عشرة أفدنة — إلا إذا كانت جملة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك .
- ويشترط علاوة على ما ذكر في كل من البندين السابقين أن يكون المتصرف إليه مصريا بالغاً سن الرشد ، لم تصدر ضده أحكام في جرائم مخلة بالشرف ، وألا يكون من أقارب المالك لغاية الدرجة الرابعة ، ولا يجوز للمالك سواء كان تصرفه إلى صغار الزراع أو إلى خريجي المعاهد الزراعية أن يطعن في التصرف بالصورية بأي طريق كان ، ولو بطريق ورقة الضد ولا يكون التصرف صحيحاً إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها العقار .

تفسيرات تشريعية :

- ٦ — يجوز للمالك أن يتصرف في أرضه إلى أولاده وفقاً لحكم المادة (٤) بند (١) ولو كان هؤلاء الأولاد أجنبياً ، أو كان المالك قاصراً . كما يجوز للمالك الذي مات بعض أولاده وبقي بعض ، أن يتصرف إلى أحفاده من ولد متوفى بالقدر الذي كان يمكن التصرف فيه للولد لو كان حياً . (المادة ٥ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٢ — إذا كان المالك قد تصرف في بعض أرضه إلى ولده تصرفاً لم يثبت تاريخه قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكية الأرض ذاتها وفقاً لحكم المادة (٤) ، فإن التصرف الأول يعتبر باقياً وناظراً بغير حاجة إلى إجراءات جديدة (المادة ٦ من نفس القرار) .

٣ — تتبع في تصديق المحاكم الجزئية على تصرفات الملاك وصغار الزراع أو إلى خريجي المعاهد الزراعية وفقاً لحكم المادة (٤) ، القواعد المنصوص عليها في المواد التالية (المادة ٧ من نفس القرار) .

يقدم طلب التصديق مرفقاً به العقد إلى القاضي الجزئي المختص ، باعتباره قاضياً للأمور الوقتية بالطريقة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ وما بعدها من قانون المرافعات (المادة ٨ من القرار) .

ب — يثبت القاضي من الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) سالفه الذكر معتدداً في ذلك على إقرار المشتري أمامه بتوافرها. وعليه أن يذكره بأنه إذا أدلى بأقوال غير صحيحة تعرض لتطبيق أحكام قانون العقوبات الخاصة بالتزوير في أوراق رسمية (المادة ٩ من القرار) .

ج — يحرر القاضي في ذيل العريضة محضراً يتضمن أقوال المشتري والتحقق منها وتاريخ التصديق وتوقيع القاضي (المادة ١ من القرار) .

د — يتبع فيما يتعلق بالتصديق واستخراج صور منه واستحقاق الرسوم عنه والتظلم من رفض التصديق الأحكام الخاصة بالأوامر التي تصدر على عرائض (المادة ١١ من القرار) .

٤ — إذا كان المالك قد وقف بعض أرضه على ولده بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكية الأرض ذاتها وفقاً لحكم المادة (٤) من القانون ، فإن تسجيل التصرف الجديد يتم بغير رسم (المادة ٢ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٥ — فى تطبيق البند (ب) من المادة الرابعة من قانون الاصلاح الزراعى يعتبر من أهل القرية الواقع فى دائرتها العقار أهالى القرى المتاخمة بذاتها أو بزماتها للقرية الواقع فيها العقار أو بزماتها (المادة ٤ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣) .

٦ — المقصود بالأراضى التى يجوز التصرف فيها لصغار الزراع طبقا للقرار (ب) من المادة الرابعة ، هو الأراضى الزراعية دون الأراضى المغروسة حدائق ، وأن الأراضى المغروسة حدائق لا يجوز التصرف فيها طبقا للفقرة (ج) من المادة الرابعة لغير خريجي المعاهد الزراعية قرار (١) لسنة ١٩٥٤ .

٧ — ما يجوز للشخص الواحد أن يملكه طبقا للمادة الرابعة فقرة (ب) هو خمسة أفدنة على الأكثر سواء تلقاها بصفة واحدة أو أكثر من مالك واحد أو أكثر (قرار ٢ لسنة ١٩٥٤) .

المادة ٤ مكرر (١) — لا يجوز أخذ الأتيان المتصرف فيها بحكم المادة السابقة بالشفعة .

ولا يجوز التصرف فى الأراضى التى ملكت بحكم أحد البندين (ب،ج) من المادة المذكورة إلى المالك الأصلى أو أحد أقاربه لغاية الدرجة الرابعة . كما لا يجوز التصرف فيها إلا إلى صغار الزراع أو خريجي المعاهد الزراعية ، بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر ، فيما عدا شرط انتفاء القرابة بين المتصرف اليه والمتصرف .

مادة ٥ (٢) — يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لأحكام

(١) مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٠٨/١٩٥٣ وكان التعديل باضافة كلمتي «غير الثابتة» .

قبل لفظ الأشجار . ثم عدلت بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ وذلك باضافة الفقرة الأخيرة إليها .

المادة الأولى الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار . وتقدر القيمة التجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية . فإذا لم تكن الأرض قد ربطت عليها هذه الضريبة لبوارها ، أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث سنوات على الأقل قدرت القيمة التجارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان .

وإذا كانت ملكية الأرض لشخص وحق الانتفاع لآخر ، استحق مالك الرقبة ثلثي التعويض والمنتفع الثلث .

وتنظم اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون إجراءات صرف التعويض وتبرا ذمة الحكومة ، إزاء الكافة في حدود ما يتم صرفه من التعويض طبقا للإجراءات المذكورة .

المادة ٦ (١) — يؤدي التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣ .٪ . تستهلك في خلال ثلاثين سنة ، وتكون هذه السندات إسمية ، ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصرى ويقبل آداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته في الوفاء بضمن الأراضي البور ، التي تشتري من الحكومة وفي أداء الضرائب على الأطيان التي لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذا القانون ، وفي أداء ضريبة التركات والضريبة الإضافية على الأطيان المفروضة بموجب هذا القانون .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد بتعيين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها .

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة عبارة إلى الفقرة الأولى نصها « ويقبل آداؤها ممن استحقها من الحكومة لأول مرة أو من ورثته » .

المادة ٧ (١) — إذا كانت الأرض التي استولت عليها الحكومة مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز استنزل من قيمة المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق . وللحكومة إذا لم تحمل محل المدين في الدين ، أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين ، على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على ثلاثين سنة . وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣٪ . تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعة الديون المدومة . وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الاجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

تفسير تشريعي :

١ — المقصود بعبارة (كامل الدين المضمون بهذا الحق) الواردة في المادة (٧) من قانون الاصلاح الزراعي ، هو جملة الدين الذي تتحمله الأرض المستولى عليها في حدود التعويض المستحق عن الأطنان المرهونة .. (المادة ٢ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣) .

المادة ٨ — تحصر المساحات المستولى عليها في كل قرية ، ويجوز عند الضرورة القصوى بجميع هذه المساحات عن طريق الاستيلاء على الأراضي التي تتخللها مع تعويض أصحاب هذه الأراضي بأراض أخرى .

المادة ٩ — توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الفلاحين ، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد

(١) معدلة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ بإضافة الفقرة الأخيرة إليها .

عن خمسة أفدنة تبعاً لجودة الأرض .. ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :
أ — أن يكون مصرياً بالغاً سن الرشد لم يصدر ضده حكم في جريمة
مخلّة بالشرف .

ب — أن تكون حرفته الزراعة .

ج — أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعيه عن خمسة أفدنة .
وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً ، مستأجراً أو مزارعاً ،
ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ، ثم لمن هو أقل مالا منهم ، ثم لغير
أهل القرية .

ولا يجوز أخذ الأراضى التى توزع بالشفعة .

المادة ١٠ — استثناء من حكم المادة السابقة توزع الأراضى المخصصة
للحدائق على خريجي المعاهد الزراعية بعد تجزئتها على صورة لا تخل بحسن
الاستغلال بحيث لا تزيد القطعة على عشرين فدانا .

ويشترط فى خريج المعهد الذى توزع عليه الحدائق ألا يزيد ما يملكه
من الأرض الزراعيه على عشرة أفدنة .

المادة ١٠ مكررة (١) — يجوز للجنة العليا أن تقرر الاحتفاظ
بجزء من الأرض المستولى عليها لتنفيذ مشروعات أو لإقامة منشآت ذات
منفعة عامة ، وذلك بناء على طلب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات
العامة .

ويجوز تأجيل التوزيع فى المناطق التى تحددها اللجنة العليا ، إذا
اقتضت ذلك مصلحة الانتاج القومى .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، ومعدلة بالقانون رقم ٢١
لسنة ١٩٥٤ ، والقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، وكان التعديل بإضافة الفقرتين
الأخيرتين إلى المادة .

ومع ذلك يجوز للجنة العليا أن تبيع للأفراد بالثمن وبالشروط التي تراها أجزاء من الأرض المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومي أو أى نفع عام .

كما يجوز للجنة العليا أن تستبدل أجزاء من الأراضى المستولى عليها بأراض أخرى ولو كان البدل فى مقابل معدل تقدى أو عيى عند اختلاف قيمه البدلين .

المادة ١١ — يقدر ثمن الأرض المزروعة بمبلغ التعويض الذى أدته الحكومة فى سبيل الاستيلاء عليها مضافا إليه ما يأتى :

١ — فائدة سنوية سعرها ٣ ٪

٢ — مبلغ إجمالى قدره ١٥ ٪ من ثمنها فى مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى .

ويؤدى مجموع الثمن أقساطاً سنوية متساوية فى مدى ثلاثين عاما .

مادة ١٢^(١) — تنشأ لجنة باسم « اللجنة العليا للإصلاح الزراعى » تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأطيان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ، ويكون لها التوجيه والإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعى ، وذلك فى حدود القانون .

كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة فى شأن تنفيذ سائر أحكامه . وتشكل برئاسة وزير الدولة للإصلاح الزراعى وعضوية وزير الزراعة

(١) معدلة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ وكان نص المادة هو الآتى :

« تؤلف للإشراف على عمليات الاستيلاء والتوزيع لجنة عليا برئاسة وزير الزراعة وعضوية وكلاء وزارات الزراعة والتموين الاجتماعية والمالية والاقتصاد والأشغال العمومية وسبعة أعضاء آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء .

« واللجنة الاستعمانة بمن ترى الاستعمانة به من الاختصاصيين والفنيين » ثم عدلت الفقرة الأولى من المادة بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ .

ورئيس مجلس الدولة ووكلاء وزارات الزراعة والشؤون الاجتماعية والمالية والاقتصاد والأشغال العمومية ومستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة ومدير عام الإصلاح الزراعي وخمسة أعضاء آخرين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية ، وتلحق برئاسة الجمهورية ، ويكون رئيس الجمهورية رئيساً أعلى لها .

وتكون للجنة الشخصية الاعتبارية ، وتكون لها ميزانية خاصة تصدر بقرار منها وتبلغ إلى صندوق الإصلاح الزراعي ليرصد أرقامها الإجمالية في ميزانيته ، وللجنة أن تعين في ميزانيته من صافي الأرباح التي يحققها صندوق الإصلاح الزراعي المبالغ التي تلزم لرفع مستوى الانتاج الزراعي بين من آلت إليهم ملكية الأطنان المستولى عليها والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختلفة بتحسين حال المنتفعين بها ، ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي والعمرائي ، ولا تتقيد في أداء مهمتها بالنظر أو القواعد أو التعليمات التي تخضع لها المصالح الحكومية ، على أن تكون حساباتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .

وتضع اللجنة لأئحة داخلية تتضمن إعداد ميزانيته وتنظم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعي ، والقواعد التي تجرى عليها في الإدارة والمشتريات والحسابات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعارون إليها .

ويجوز للجنة العليا أن تندب من أعضائها من تفوضه في إدارة الأرض المستولى عليها وتنفيذ قراراتها وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية .

وللجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الاختصاصيين والفنيين .

المادة ١٢ مكررة (١) — للجنة العليا تفسير أحكام هذا القانون

(١) مضافة بالمرسوم بقانون ١٩٥٢/٢٦٤ .

وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً ، وتنشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٣ (١) — تشكل لجان فرعية تقوم بعمليات الاستيلاء وحصر الأراضي المستولى عليها ، وتجميعها عند الاقتضاء ، وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير الزراعة بكيفية تشكيل هذه اللجان وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة العليا وبيان الاجراءات والأوضاع الواجب اتباعها في عمليات الاستيلاء وتقدير قيمة المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وما يجب اتخاذه من التدابير لمواجهة فترة الانتقال والتوزيع (٢) .

المادة ١٣ مكرر (٣) — تشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستثناة طبقاً للمادة الثانية ، ولتقدير بعض ملحقات الأرض المستولى عليها ، وفرض نصيب الحكومة في حالة الشيوع . ويتضمن المرسوم المشار إليه في المادة السابقة كيفية تشكيلها وتحديد اختصاصاتها والاجراءات الواجب اتباعها . وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل

(١) معملة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وكان التعديل بإضافة كلمتي « وغير الثابتة » قبل لفظ « الأشجار » .

(٢) صدر مرسوم في ٢/١٠/١٩٥٢ عدل بالرسوم ١٠/١١/١٩٥٢ والمرسوم ١٥/١/١٩٥٣ ثم صدر مرسوم في ١٥/٦/١٩١٣ باللائحة التنفيذية .

(٣) مضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ومعملة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٣ بإضافة عبارة « يختاره وزير العدل » بعد عبارة « مستشاري المحاكم الوطنية » الواردة في الفقرة الثالثة وبإضافة الفقرات الخامسة والسادسة والسابعة الى نص المادة . وقد عدلت الفقرة السابعة أخيراً بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ ثم عدلت بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٦ بإضافة المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها إلى اختصاص اللجنة القضائية والنص على مياد رفع المنازعات إليها .

تكون له الرئاسة ، ومن عضو بمجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، ومندوب عن الشهر العقاري ، وآخر عن مصلحة المساحة ، وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا تقبل المنازعة بعد مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار الخاص بالاستيلاء أو بالتوزيع . كما لا تقبل المنازعة في القرارات الصادرة بالتوزيع قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك فيما عدا المنازعات التي رفعت قبل هذا التاريخ .

وتبين الأئحة التنفيذية الاجراءات التي تتبع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها ، وكذلك البيانات التي تنشر في الجريدة الرسمية عن قرارات الاستيلاء والتوزيع .

ويكون القرار الذي تصدره اللجنة العليا باعتماد الاستيلاء والتوزيع ، بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار إليها ، نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء والتوزيع .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بإلغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو بالتوزيع الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

واستثناء من أحكام قانون نظام القضاء يتمتع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأتبان المستولى عليها أو التي تكون محلاً للاستيلاء ووفقاً للاقرارات المقدمة من الملاك تطبيقاً لهذا القانون ، كما يتمتع عليها النظر في المنازعات المتعلقة بالتوزيع .

وتحال فوراً جميع القضايا المنظورة حالياً أمام جهات القضاء — مادام باب المرافعة لم يقفل فيها — إلى اللجنة القضائية المذكورة .
وتعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي ، وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ، ويصبح العقار خالصاً من جميع الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق عن الأَطْيَان المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة ما تقضى به الأُلْحَة التنفيذية ، من إجراءات في هذا الشأن إلا برئت ذمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض .
مادة ١٤ (١) — تسلم أرض لمن آلت إليه من صغار الفلاحين خالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبها دون رسوم .
ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها ، وأن يبذل في عمله العناية الواجبة .

وإذا تخلف من تسلم الأرض عن الوفاء بأحد التزاماته المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية بالأعمال المنصوص عليها في المادة (١٩) أو أخل بأي التزام جوهرى آخر يقضى به العقد أو القانون ، حقق الموضوع بواسطة لجنة تشكل من نائب بمجلس الدولة رئيساً ومن عضوين من مديري الإدارات — بالهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى ، ولها بعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قراراً مسيئاً بإلغاء القرار الصادر بتوزيع الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجراً لها من تاريخ تسليمها إليه ، وذلك كله إذا لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي . ويبلغ القرار إليه بالطريق الإدارى قبل عرضه على اللجنة العليا بخمسة عشر يوماً على الأقل ، ولا يصبح نهائياً إلا بعد

(١) أضيفت الفقرتان الأخيرتان إلى نص المادة بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٥ .

تصديق اللجنة العليا عليه . ولها تعديله أو إلغاؤه ، ولها كذلك الاعفاء من أداء الفرق بين ماحل من أقساط الثمن وبين الأجرة المستحقة . وينفذ قرارها بالطريق الإداري .

وامتناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء لا يجوز الطعن بإلغاء القرار سالف الذكر أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

المادة ١٥ — يتم التوزيع في خلال الخمس السنوات الزراعية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على الأكثر وفقاً لبرنامج تضعه اللجنة العليا ، ويراعى في هذا البرنامج أن توزع في كل سنة الأراضي المستولى عليها ، وأن يحصل في نهاية الموسم الزراعي .

المادة ١٦ — لا يجوز لصاحب الأرض ولا للورثة من بعده التصرف فيها قبل الوفاء بشئها كاملاً . ولا يجوز قبل هذا الوفاء نزع ملكيتها سداداً للدين ، إلا أن يكون ديناً للحكومة أو ديناً لبنك التسليف الزراعي والتعاوني ، أو للجمعية التعاونية .

ومع ذلك إذا اقتضت الحال نزع ملكية أى جزء من الأرض للمنافع العامة جاز استثناء حكم المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع الملكية للمنافع العامة ، نزع ملكيته بقرار من وزير الأشغال العمومية ، ويكون لهذا القرار حكم المرسوم المنصوص عليه في المادة المذكورة .

المادة ١٧ (١) — يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الأولى ، فضلاً عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ويعاقب أيضاً بالحبس كل من يتعمد من مالكي الأراضي

(١) معدلة بالقانون ٤٩١ لسنة ١٩٥٣ ، وكان التعديل بإضافة الفقرة الأخيرة من المادة .

التي يتناولها حكم القانون أن يحط من معدنها أو يضعف تربتها أو يفسد ملحقاتها بقصد تفويت تمام الانتفاع بها وقت الاستيلاء عليها ، وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفاً يخالف المادة الرابعة مع علمه بذلك . وكذلك يعاقب بالحبس كل من خالف أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الرابعة مكررة .

تفسيرات تشريعية :

١ — تسرى أحكام المادة ١٧ في حالة الامتناع عن تقديم الاقرار أو بعض البيانات اللازمة إلى اللجنة العليا للإصلاح الزراعي في الميعاد القانوني إذا كان ذلك بقصد تعطيل أحكام المادة الأولى من القانون (مادة ٤ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣).

المادة ١٧ مكرراً (١) — يعني من العقاب ، بما في ذلك المصادرة ، كل بائع أو شريك بادر من تلقاء نفسه بالرجوع عن التصرف المخالف للقانون ، أو بإبلاغ الجهات المختصة أمر هذه المخالفة .

(١) مضافة بالقانون رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٣ .

الباب الثانى

ف جمعيات التعاون الزراعى

المادة ١٨ — تتكون بحكم القانون جمعية زراعية ممن آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ، وممن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة .

ويجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية إنشاء جمعية واحدة لأكثر من قرية اذا اقتضت الحال ذلك .

وتخضع الجمعية التعاونية لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية ولأحكام المواد الآتية :

المادة ١٩ — تقوم الجمعية التعاونية بالأعمال الآتية :

أ — الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية .

ب — مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالبنذور والسماد والماشية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

ج — تنظيم زراعة الأراضى واستغلالها على خير وجه ، بما فى ذلك انتقاء البذور ، وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات ، وشق الترع والمصارف .

د — بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها ، على أن تخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى .

هـ — القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الأعضاء ، وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

المادة ٢٠ — تؤدي الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف تختاره وزارة الشؤون الاجتماعية ، ويجوز أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية تعاونية واحدة .

المادة ٢١ — تشترك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعيات تعاونية عامة واتحادات تعاونية وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية المصرية .

المادة ٢٢ — يصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرارات اللازمة لتنظيم أعمال الجمعيات التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من الأحكام .

الباب الثالث

في الحد من تجزئة الاراضي الزراعية

المادة ٢٣ — اذا وقع ما يؤدي إلى تجزئة الأراضي الزراعية إلى أقل من خمسة أفدنة ، سواء أكان ذلك نتيجة للبيع أو المقايضة أو الميراث أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية ، وجب على ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول إليه ملكية الأرض منهم .

فإذا تعذر الاتفاق رفع الأمر إلى المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها أكثر العقارات قيمة بناء على طلب أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة للفصل فيمن تؤول إليه الأرض فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقي الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بطريق المزاد .

وتفصل المحكمة في الطلب بغير رسم .

المادة ٢٤ — تفضل المحكمة الجزئية في أيلولة الأرض غير المقابلة للتجزئة من يحترف الزراعة من ذوى الشأن ، فإن تساوا في هذه الصفة اقترب بينهم .

على أنه إذا كان سبب كسب الملكية الميراث فضل من يشتغل بالزراعة من الورثة ، فإن تساوا في هذه الصفة قدم الزوج فالولد ، فإذا تعدد الأولاد اقترب بينهم .

الفصل الرابع

الضرائب الإضافية

المادة ٢٥ — ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتي فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية .

المادة ٢٦ — وإذا كان للممول نصيب في تكاليف مشتركة بسبب الميراث أو بأي سبب آخر روعي في ربط الضريبة الإضافية بمجموع ما يؤديه الممول من ضرائب في تكاليفه الخاصة مضافاً إليه ما يخصه من هذه الضرائب في التكاليف المشتركة .

ولا يستزل من الضرائب الإضافية المربوطة على الممول في تطبيق أحكام هذا القانون ما يكون من الضرائب متعلقاً بأرض حصل فيها تصرف من التصرفات المنصوص عليها في المادة الثالثة .

المادة ٢٧ (١) — على كل ممول تنطبق عليه أحكام هذا القانون أن يقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وفي شهر يناير كل سنة لصراف الناحية التي يدفع فيها أكبر جزء من أموال أطيانه إقراراً يبين فيه مقدار الأطيان التي يملكها، أو يكون له نصيب في منفعتها في أنحاء المملكة

(١) معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٩٥٢/٢٧١ وكان نص المادة قبل التعديل « أن يقدم خلال شهرين من العمل به » .

ومقدار الأموال المربوطة عليها (١) .

المادة ٢٨ — إذا لم يقدم الممول الاقرار المنصوص عليه في المادة السابقة في الميعاد المعين . أو ذكر في إقراره بيانات غير صحيحة بقصد التهرب من دفع الضريبة الإضافية أو جزء منها تفرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التي ضاعت أو كانت تضيع على الخزانة العامة بسبب عدم تقديمه الاقرار في الميعاد المحدد ، أو بسبب البيانات غير الصحيحة التي وردت في إقراره ، وذلك فضلاً عن إلزامه بأداء الضريبة ذاتها . وتقضى بالغرامة إحدى اللجان التي يؤلفها وزير المالية والاقتصاد لهذا الغرض ، ويكون قرارها في هذا الشأن قابلاً للطعن (٢) .

المادة ٢٩ (٣) — تحصل الضريبة الإضافية والغرامة المنصوص عليها في

(١) مادة (٦) من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ « يعني من تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة (٢٧) من المرسوم بقانون السالف الذكر في شهر يناير سنة ١٩٥٣ ، الملاك الذين قدموا إقراراتهم وفقاً للمادة المذكورة خلال المدة المنصوص عليها فيها » .

(٢) صدر قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣ (ونشر بالوقائع المصرية في العدد ٢٥ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣) ونصت مادته الأولى على أنه : « تشكل بكل مديرية لجنة برئاسة مفتش المالية وعضوية كل من مدير ووكيل القسم المالي بالمديرية أو من ينوب عنهم — وتولى هذه اللجنة توقيع الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . ونصت المادة الثانية من القرار على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٠٨/١٩٥٣ ، وبه عدلت الفقرة الأخيرة من المادة وكان نصها : « ولا تستحق الضريبة الإضافية عن الأطياف التي يحصل التصرف فيها بعقد مصدق على التوقيع عليه حتى تاريخ حلول القط الأخير للضريبة الأصلية » . . ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٥ (بإضافة الفقرة الأخيرة التي عدلت فيما بعد بالقانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٦) .

المادة السابقة مع القسط الأخير للضريبة الأصلية .
ويكون للحكومة في تحصيل الضريبة الاضافية والغرامة مالهها في تحصيل
الضريبة الأصلية من حق الامتياز ، وفي حالة التأخير عن الدفع تحصل
الضريبة الاضافية والغرامة بطريق الحجز الادارى .

ولا تستحق الضريبة الاضافية عن الأطيان التى يحصل التصرف فيها
حتى تاريخ حلول القسط الأخير من الضريبة الأصلية متى كان ذلك
التصرف قد حصل إلى الأولاد وفقا للبند (١) من المادة الرابعة بعقد ثابت
التاريخ قبل حلول القسط الأخير المذكور ، أو وفقا لأحد البندين (ب ، ج)
من تلك المادة بعقد مصدق عليه من المحكمة الجزئية قبل التاريخ
المذكور .

ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها فى الفقرة السابقة قبل يوم أول
أكتوبر سنة ١٩٥٦ اذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو إثبات تاريخ
العقد سابقا على يوم أول ابريل سنة ١٩٥٥ . فإن كانا لاحقين له وجب
تسجيل التصرف فى خلال سنة من تصديق المحكمة أو إثبات التاريخ ،
ويترتب على مخالفة هذا الحكم الحق فى الاستيلاء وفقا للمادة الثالثة من
هذا القانون ، وكذلك استحقاق الضريبة الاضافية كاملة اعتبارا من أول
يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء .

المادة ٣٠ (١) — لا تستحق الضريبة الاضافية على الأطيان المستثناة
من حكم المادة الأولى .

(١) معدلة بالقانون رقم ١٠٨ / ١٩٥٣ وكان نصها قبل التعديل : « تعفى من
الضريبة الاضافية الأطيان البور التى يملكها الأفراد والأطيان التى تمتلكها الشركات
أو الجمعيات بقصد استصلاحها ليعمها وذلك على الوجه المبين فى القوانين والوائح » .

الباب الخامس

في تحديد العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها

المادة ٣١ — ابتداء من السنة الزراعية التالية للعمل بهذا القانون تنظم العلاقة بين مستأجر الأرض ومالكها وفقا لأحكام المواد الآتية :

المادة ٣٢ (١) — لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه .

وتستثنى بقرار من وزير المالية والاقتصاد وبعد موافقة وزير الأشغال العمومية ، من حكم الفقرة السابقة أراضي الجزائر الواقعة بين جسرى نهر النيل ، التي تملكها الحكومة وتؤجرها وزارة المالية والاقتصاد بشروط خاصة بقصد استصلاحها .

تفسيرات تشرعية :

١ — يجوز للمستأجر أن يعهد لغيره بزراعة الأرض برسم لمواشيه أو أذرة أو أرزاً لغذائه ، ولا يعتبر هذا إيجارا من الباطن .

وفي أراضي الحضر والمقات يجوز للمستأجر تأجير الأرض لشخص يزرعها خضرا أو مقات زرعة واحدة بدون أن يعتبر ذلك تأجيرا من

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٥٤ وكان التعديل بإضافة الفقرة الأخيرة .

الباطن (مادة ٤ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٢ — عقود الايجار المبرمة قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى بين المالك والوسيط والتي لا تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور ، تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن . وذلك للعدة الباقية من العقد (مادة ٢ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٣) .

المادة ٣٣ — لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، وفي حالة الايجار بطريق المزارعة لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

تفسيرات تشريعية :

١ — إذا استؤجرت الأرض لمحصول واحد شتوى حسب الايجار بثلاثى القيمة التجارية ، وإذا استؤجرت لمحصول واحد نيلى حسب بثلاث القيمة التجارية (مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) . ويستثنى من ذلك الحالات التى تزرع فيها الأرض عروة أو عروتين إذا كانت هذه هى كل ما يمكن زراعته فيها فى السنة . ففي هذه الحالات يكون الحد الأقصى للأجرة سبعة أمثال الضريبة (مادة ٢ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

٣ — لا يسرى تحديد الحد الاقصى للأجرة بسبعة أمثال الضريبة على إيجار الحدائق وأراضى المشاتل والزهور (مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣) .

٤ — عقود الايجار المبرمة قبل العمل بقانون الاصلاح الزراعى والتي لا تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل به يسرى عليها

حكم المادة ٣٩ مكررة فقرة ثانية من القانون المذكور بالشروط الواردة فيها (مادة ٥ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٢) .

بيان تفسيري :

بشأن تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر الصادر بالقرار رقم ٢ في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(١) الفدان في احتساب الحد الأعلى للإيجار لا تقل مساحته عن ٣٠٠٠ قصبة بما فيها المصارف والقنوات الحقلية الداخلة في المساحة المؤجرة وذلك مقابل المنافع العمومية المفروض عليها ضريبة لا تدخل ضمن الإيجار ، بشرط ألا يتجاوز مجموع الأرض المؤجرة ما هو وارد في تكليف المالك .

(٢) تحسب نفقة الري بالآلات الميكانيكية على المستأجر ، إلا إذا اتفق مع المالك على غير ذلك .

(٣) التزامات المستأجر بالنقد قبل المالك يرجع فيها إلى المواد ٦١٣ وما بعدها من القانون المدني ، وهي تتضمن قيامه بدفع الإيجار في المواعيد والمحافظة على حدود الأرض وخصبها وما عليها من منشآت وإجراء التطهيرات جميعها اللازمة للمراوى والمصارف وتنفيذ القوانين الزراعية وما إلى ذلك .

(٤) لما كانت المادة ٥١٦ من القانون المدني تنص بأن تكون الأجرة تقودا كما يجوز أن تكون أية مقدمة أخرى فيباح أن يكون الإيجار بمقادير من الحاصلات على الأزيد ثمن ما يأخذه المالك من هذه الحاصلات مقدرا بحسب الأسعار الرسمية في يوم الاستحقاق المحدد في عقد الإيجار على سبعة أمثال الضريبة .

(٥) مراعاة لما يجرى في كثير من حالات الزراعة على الفرض من تأجير المالك أرض الذرة أو الأرز أو مساحة من البرسيم لصغار الزراع ، توفيراً لغذائهم وغذاء ماشيتهم ترى اللجنة إباحة ذلك بشرط ألا يتجاوز إيجار البرسيم ثلثي سبعة أمثال الضريبة الأصلية وإيجار الذرة والأرز الثلث من سبعة أمثال الضريبة الأصلية. ولا تسرى في هذه الحالة القيود الخاصة بعلاقة المالك بالمستأجر فيما عدا قيمة الإيجار ، ولا يعتبر هذا التأجير وضع يد يترتب عليه طلب امتداد الإيجار .

وعلى كل مالك أو مستأجر يزرع على الذمة أن ينحصر لصغار الزراع نفس المساحة التي كان ينحصرها لهم في العام الماضي لزراعة البرسيم في نفس المزرعة .

(٦) الباب الخامس عن العلاقة بين المالك والمستأجر يتعلق بالأرض التي تنتج الحاصلات الحقلية ونباتات الخضر ، ولا يسرى ذلك على الأرض المزروعة بأشجار الفاكهة المستديمة ماعدا الموز والشليك ، فتخضع للفئة التجارية التي حددها القانون .

(٧) يكون اقتسام المصروفات وغيرها ، بين المالك والمستأجر على الوجه التالي :

أ — ما يلزم به المالك من نفقات الزراعة :

١ — الأموال الأميرية والضرائب الإضافية الحالية .

٢ — الترميمات الكبيرة والتحسينات اللازمة للزراعة (العين) ومبانيها .

ب — ما يلزم به المستأجر من نفقات الزراعة :

١ — جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء عمل فيها بنفسه

أو بأولاده أو بعماله ، وبالماشية من خدمة في الأرض

- والزراعة وعمليات الري مما لم ينص على اقتسامه .
- ٢ — التسميد بالسباد البلدى اللازم للزراعة .
- ٣ — جمع المحصول .
- ٤ — مقاومة الآفات التى تقاوم عادة باليد .
- ٥ — تطهير القنوات والمصارف غير الرئيسية .
- ٦ — إصلاح آلات الري والزراعة العادية .
- وكل تقصير فى العمليات التى يلزم المستأجر بها يكون للمالك الحق فى أن يجريها بنفسه وتحتسب أجرتها الفعلية على المستأجر
- ج — ما يلزم به المالك والمستأجر مناصفة فى المصروفات :
- ١ — ما يشتري نقداً للزراعة من تقاو وأسمدة كيمياوية أو مبيدات الأمراض والحشرات التى تقاوم عادة باليد .
- ٢ — تكاليف الري بالآلات الميكانيكية فى الحدود التى تقرها وزارة الأشغال العمومية .
- ٣ — تطهير المصارف والقنوات الرئيسية .
- ٤ — ما يلزم للإشراف على الزراعة من خفراء وخوله .
- وكل تقصير فى العمليات التى يلزم المستأجر بها يكون للمالك الحق فى أن يجريها بنفسه وتحتسب أجرتها الفعلية على المستأجر
- المادة ٣٤ — لمستأجر الأرض الزراعية أن يسترد من المؤجر ما أداه بأية صورة زيادة على الحد الأقصى المقرر فى المادة السابقة ، وله أن يثبت أدائه الزيادة بطرق الاثبات كافة .
- المادة ٣٥ (١) — لا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية

(١) معدلة بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٣ وكان التعديل بإضافة الفقرتين الأخيرتين إلى نص المادة ثم عدلت الفقرة الأخيرة بالقانون رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

عن ثلاث سنوات .

ويستثنى من ذلك الأراضي المستولى عليها تنفيذاً لأحكام هذا القانون . ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعي إلغاء عقود إيجار الأراضي المستولى عليها إذا استلزمت إجراءات التوزيع ذلك أو أخل المستأجر بالتزام جوهري يقضى به العقد أو القانون . ويكون هذا القرار نهائياً وينفذ بالطريق الإداري ، واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء ، لا يجوز الطعن بإلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه .

المادة ٣٦ — يجب أن يكون عقد الإيجار ثابتاً بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر . فإذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مزارعة لمدة ثلاث سنوات ، نصيب المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات .

المادة ٣٧ — ألغيت بالمرسوم بقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ .
وكان نصها كالتالي :

مع مراعاة الأحكام السابقة ، واستثناء من أحكام المادتين ٥٩٩ و ٥٩٨ من القانون المدني . لا يجوز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه ، سواء أكان مستأجراً من الباطن — وفي الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين المستأجر من الباطن والمالك .

الباب السادس

في حقوق المامل الزراعى

المادة ٣٨ (١) — تقوم بتعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام ، لجنة يشكلها وزير الزراعة برئاسة أحد كبار موظفى الوزارة وعضوية ستة يختارهم الوزير : ثلاثة يمثلون ملاك الأراضى الزراعية ومستأجرىها ، وثلاثة يمثلون العمال الزراعيين .

ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذاً إلا بعد تصديق وزير الزراعة (٢) . ويستثنى من حكم هذه المادة العمال الذين يكلفون بمقتضى قوانين خاصة بالقيام بأعمال للمصلحة العامة . فهؤلاء تحدد أجورهم السلطات المختصة طبقاً لهذه القوانين .

(١) معلة بالقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣ وكان التعديل بإضافة الفقرة الثالثة إلى نص المادة .

(٢) حدد وزير الزراعة بعد الرجوع إلى تقديرات اللجان المنصوص عليها وإلى اللجنة العليا للإصلاح الزراعى — الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى فى كل بلاد الجمهورية بمبلغ ١٨٠ ملياً للرجال و ١٠٠ للأولاد والنساء أو البنات — دون مساس بها للوفاء بالعمولة التى يتقاضاها المقاولون لتوريد الأتقار فى بعض المناطق ، وعلى أن تكون ساعات العمل ثمانياً فى اليوم . وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية — العدد ١٥١ بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٢ .

المادة ٣٩ — يجوز للعمال الزراعيين ، تكوين نقابات للدفاع عن مصالحهم المشتركة .

المادة ٣٩ مكرر^(١) — مع مراعاة حكم المادة ٣٣ — تمتد عقود الإيجار التي تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية ، عند العمل بهذا القانون . وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى إذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو من الباطن ، وفي هذه الحالة الأخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك .

ويكون الإيجار في السنة الزراعية التي يمتد إليها العقد مزارعة أو تقدأ حسب اختيار المالك ، وذلك في الأراضي التي تكون ضريبتها جنبها واحداً أو أقل ، على أن تكون طريقة الإيجار واحدة في مجموع ما يملكه المؤجر من الأراضي المذكورة .

تفسيرات تفسيرية :

١ — المستأجر الذي يمتد عقد إيجاره وفقاً لحكم المادة ٣٩ مكررة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، هو الذي كان يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة فلا ينتفع بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض ، لمحصول واحد شتوى أو نيلي أو إذا كان يستأجرها لزراعة الحضر أو المقات جزءاً من السنة (مادة ٣ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢) .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ ثم عدلت بالمرسوم رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ باضافة فقرة جديدة هي الفقرة الأخيرة .

٢ — حق امتداد عقد الإيجار المخول لمن يزرع الأرض بنفسه وفقاً للمادة ٣٩ مكررة من قانون الإصلاح الزراعي — مقيد بحكم المادة ٣٦ من القانون المذكور ، فإذا امتنع المستأجر عن كتابة العقد وتوقيعه جاز للمالك اتخاذ الاجراءات العادية لإخلائه من الأرض . وكذلك يجوز إخلاء العين في سنة الامتداد ، إذا أخل المستأجر بشروط العقد أو بأحكام القانون إخلالاً يستوجب الفسخ بحسب القواعد العامة (مادة ١ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٣) .

٣ — عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بين المالك والوسيط ، والتي لا تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور ، تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن ، وذلك للمدة الباقية من العقد (مادة ٢ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٣) .

المادة ٣٩ مكرراً (أ) (١) —

١ — تمتد لنهاية سنة ٥٨ — ١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية سنة ٥٥ — ١٩٥٦ الزراعية لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذ المادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و١١١ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة ، ويجوز للمالك إذا كان لم يستعمل حقه في التجنيب طبقاً لهذه القوانين أن يستعمل هذا الحق .

كما تمتد لنهاية السنة المذكورة (٥٨ — ١٩٥٩) عقود الإيجار التي

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ واستمر العمل بها بمقتضى القانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ، ثم القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٥ ، وعدلت إلى نصها الحالي بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٠ .

تنتهي مدتها المتفق عليها قبل نهاية هذه السنة الأخيرة . ويكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة في المدة التي امتدت إليها فقط .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته . فإذا لم يتم بالوفاء خلال ستين يوماً من تاريخ إعداده بكتاب موصى عليه ، كان العقد منتهياً من تلقاء نفسه .

ويراعى في تجنب نصف المساحة عدم الإخلال بما تقتضيه الدورة الزراعية في ارتفاع المستأجر بالأرض على الوجه القائم من قبل . كما يكون للمالك الحق في التجنب في نطاق الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام .

(٢) في العقود التي امتدت بحكم الفقرة الأولى من المادة السابقة ، تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر على ثلاثة أقساط سنوية متساوية ، يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية الأولى التي امتد إليها العقد .

وفي العقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر عند نهاية المدة المتفق عليها في العقد ، على قسطين سنويين متساويين ، يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية الأولى التي تمتد إليها العقد — فإن كان امتداده لسنة واحدة حلت في نهايتها أجرة السنة الباقية على المستأجر .

وتحل أقساط الأجرة المشار إليها كلها بغير إعداد إذا تخلف المستأجر عن أداء أي قسط منها في ميعاد استحقاقه .
ويقع باطلا كل اتفاق على ما يخالف أحكام هذه المادة .

تفسير تشريعي :

المستأجر لمساحة تكون جزءاً من أرض متصلة يملكها المؤجر وتقع

في أكثر من زمام يجوز تجنييه في أى جزء من تلك الأرض المتصلة ،
باعتبارها في نطاق الأرض السابق تأجيرها (قرار ٥ لسنة ١٩٥٣) .

المادة ٥ - على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون . ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ذى الحجة سنة ١٣٧١ الموافق ٩ من سبتمبر
سنة ١٩٥٢ ، ونشر بالوقائع المصرية في العدد ١٣٠ مكرر بتاريخ ٩ سبتمبر
سنة ١٩٥٢ .

قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣
بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة
عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣
من القائد العام للقوات المسلحة وقائد الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المادة ٣٩ مكررا « ١ » من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
الخاص بالاصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ومواقفة رأى مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي

مادة ١ — تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز البوليس لجنة تسمى
« لجنة الفصل في المنازعات الخاصة بامتداد إيجارات الأراضي
الزراعية » تشكل على الوجه الآتي :

وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المنشأة بدائرتها
اللجنة أو من أحد وكلاء النائب العام لدى المحكمة الابتدائية

التي تتبعها المحكمة الجزئية وتكون له الرئاسة ومن أربعة أعضاء هم : مأمور المركز أو من ينوب عنه وأحد المهندسين الزراعيين التابعين لتفتيش الزراعة بالمديرية واثنين من أعيان المركز يختارها مدير المديرية أو محافظ الاقليم .

مادة ٢ - تختص اللجنة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرراً « ١ » من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ سنة ١٩٥٣ الخاص بالاصلاح الزراعى . وتكون قراراتها غير قابلة لأي طعن . كما تكون هذه القرارات وقتية ، بحيث لا تحول دون الإلتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد . وتظل هذه القرارات نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات في الموضوع نهائياً في حالة الالتهاء إليها .

مادة ٣ - ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون بطلب يقدم من ذوى الشأن إلى مركز البوليس الذى تقع في دائرته الأيطان المؤجرة موضوع النزاع لا تحصل عليه رسوم .

ويجب أن يكون الطلب من أصل وعدد من النسخ بقدر عدد الخصوم ، وأن يتضمن اسم الطالب وصفته وموطنه المختار في البلدة التي بها مقر اللجنة وأسماء الخصوم وموطن كل منهم وصفاتهم وموضوع المنازعة بالتفصيل مع ذكر الأدلة التي يستند إليها الطالب .

كما يجب أن ترفق بالطلب عند تقديمه جميع المستندات المؤيدة له . فإذا لم تقدم هذه المستندات جاز الحكم بسقوط دعواه .

مادة ٤ - على مركز البوليس أن يغطى الطالب إيصالاً مثبتاً لتاريخ

ومساعة تقديم الطلب وما أرفق به من مستندات ، وعليه أن يرفع الطلب خلال ٢٤ ساعة من تسليحه إلى رئيس اللجنة الذي يحدد جلسة لنظر المنازعة لا يتجاوز موعدها أسبوعاً من تاريخ تقديم الطلب .

ويتولى مركز البوليس إعلان الخصوم المرفوعة ضدهم المنازعة بصورة من الطلب وإعلان الطرفين بتاريخ الجلسة المحددة قبل موعدها بأربع وعشرين ساعة على الأقل . ويكون الاعلان بالطريق الإداري أو بواسطة قلم المحضرين بطريق البريد على الوجه المبين بالمواد من ١٦ إلى ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٥ — تكون جلسات اللجنة علنية ، ولطرفي المنازعة الحضور أمامها بأنفسهم أو بوكلاء عنهم من المحامين ، أو بمن يختارونهم من الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة .

واللجنة الحكم في غيبة من يتخلف عن الحضور أمامها من الخصوم بعد التحقق من صحة إعلانه . ولها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعينة الأرض موضوع النزاع ، أو تندب لذلك أحد أعضائها أو غيرهم ، ويحظر محضر يبين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعينة ونتيجتها ، كما يجوز لها استجواب الخصوم .

واللجنة سماع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقواله من غير الخصوم دون تحليفه اليمين كما أن لها الاستعانة بمن ترى تكليفه من أهل الخبرة أو غيرهم من الموظفين العموميين ورجال السلطة العامة بتقديم تقارير في المنازعة ، أو عن الوقائع التي

- تعينها لهم وتكون منتجة في المنازعة .
واللجنة كذلك الأمر باتخاذ أى إجراء قانونى آخر تراه
موصلا إلى الكشف عن الحقيقة .
- مادة ٦ — تصدر اللجنة قرارها بالفصل فى المنازعة بالأغلبية المطلقة ،
وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة .
- مادة ٧ — يكون تنفيذ قرارات اللجنة بالنسخة الأصلية دون حاجة إلى
إعلانها وتتولى الجهات الادارية التنفيذ .
- مادة ٨ — على الوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ولوزير
الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من
تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار رئيس الجمهورية
بإصدار القانون رقم (٢٤٢) لسنة ١٩٥٦
معدل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل
في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى المعدلة بقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦
وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في
المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية .

قرر القانون الآتى :

المادة الأولى :

يستبدل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣
المشار إليه النصان الآتيان :

مادة ١ — تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز البوليس لجنة تسمى
« لجنة الفصل في المنازعات الخاصة بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية » .
وتشكل برئاسة وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المنشأة بدوائرها
اللجنة أو من يندبه رئيس النيابة من وكلاء النائب العام وعضوية مأمور
المركز أو من ينوب عنه ، ومهندس زراعى يندبه مفتش الزراعة ، واثنين
من أعيان المركز يعينهما المحافظ أو المدير .

مادة ٢ — تختص هذه اللجنة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ ، وتكون قراراتها غير قابلة لأي طعن كما تكون هذه القرارات وقتية ، بحيث لا تحول دون الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد . وتظل هذه القرارات نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات في الموضوع نهائياً في حالة الإلتجاء إليها .

المادة الثانية :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ويصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها -

قانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥
بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣

وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٥٥

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان للمحاسبة .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ — تكون « للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي » الشخصية
الاعتبارية ، وتلحق برئاسة مجلس الوزراء ويكون رئيس مجلس الوزراء
رئيساً أعلى لها . وله أو من ينييه عنه رئاسة ما يحضره من جلساتها .

(١) معدل بالقانون رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — تؤلف هذه الهيئة من :

رئيساً	وزير الدولة للإصلاح الزراعي.
	وزير الزراعة
	وزير الأشغال العمومية
	وزير المالية والاقتصاد
	مستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة
أعضاء	المدير العام لمصلحة الطرق والكبارى
	مندوب عن المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي
	مندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي
	مدير عام الإصلاح الزراعي
	مندوب عن المجلس الدائم للخدمات العامة
	أربعة من المشتغلين بالزراعة وعمليات الاستصلاح
	يعينون بقرار رئيس الجمهورية

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية العضو المنتدب للإشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية . وعليه أن يقدم للهيئة كل ثلاثة أشهر تقريراً عن سير العمل مصحوباً ببيان عن الإيرادات والمصروفات .

وتقرر الهيئة بدل الحضور في جلساتها للموظفين من أعضائها ، وكذلك تقرير المكافآت السنوية التي تمنح لعضوها المنتدب وأعضائها من غير المتفهمين بحكم وظائفهم .

مادة ٣ — تختص الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بالأعمال الآتية .

أ (حصر الأراضي البور القابلة للإصلاح في أنحاء الجمهورية ، سواء منها الأراضي غير المزروعة أو الأراضي المزروعة الضعيفة التي تقل غلتها

عن نفقات استغلالها ، وإجراء الأبحاث الفنية الزراعية عنها ، ورسم السياسة العامة لاستصلاح الأراضي وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .
(ب) القيام بنفسها أو بالواسطة باستصلاح ما يكون من تلك الأراضي تابعاً لوزارة المالية والاقتصاد والزراعة . عدا ما يكون استصلاحه من تلك الأراضي منظماً بقانون خاص . وكذلك القيام باستصلاح الأراضي التي تقبل الهيئة استصلاحها بناء على ما تعرضه أية هيئة عامة أو خاصة . وللهيئة أن تتصل بالوزراء المختصين في كل أمر له صلة بأعمالها ، وعلى الوزارات والمؤسسات العامة أو ذات النفع العام أن تزود الهيئة والادارات التابعة لها بما تطلبه منها من تقارير وبحوث وبيانات وإحصاءات تتصل بأعمالها .

(ج) استغلال الأراضي التي تديرها الدولة أو يكون لها شأن فيها ، والتي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، وبين القرار كيفية التصرف في تلك الأراضي وتوزيعها . وما يتبع في شأن إيراداتها ، وذلك بعد عرض الأمر على كل من وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة للاستصلاح الزراعي .

مادة ٤ — لا يجوز تنفيذ أى من المشروعات أو البرامج التي تعدها الهيئة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء .

مادة ٥ — تكون للهيئة ميزانية مستقلة شاملة إيراداتها ومصروفاتها . وتتكون الإيرادات من الاعتمادات المخصصة لها في ميزانية الدولة وعلة أموالها وسائر الإيرادات من أى مصدر آخر . وتعتمد هذه الميزانية من مجلس الوزراء ويصدر بها قانون خاص .

وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول يولييه وتنتهى في ٣٠ يونية من كل سنة . وعلى الهيئة تقديم مشروع الميزانية إلى مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بشهرين على الأقل . وعليها أن تقدم إلى مجلس الوزراء حسابها

الختامى خلال الثلاثة أشهر التالية لانقضاء السنة المالية ، ويرحل فائض الاعتمادات فى كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة المالية التالية لها .

مادة ٦ — لا تخضع الهيئة فى أنظمتها وحساباتها وإدارة أموالها وقواعد تعيين موظفيها وترقياتهم وتأديبهم ، وسائر مشئونهم للقوانين واللوائح والتعليمات التى تجرى عليها الحكومة ولا للرقابة التى تخضع لها ميزانية الدولة ، وذلك بالنسبة إلى جميع المشروعات ، سواء منها تلك التى تقوم بتنفيذها بنفسها أو بالواسطة أو تلك التى ترى أن تكل تنفيذها إلى الوزارت والمؤسسات العامة .

ويعهد إلى ديوان المحاسبة بمراجعة حسابات الهيئة ومستنداتها فى حدود النظم واللوائح المقررة لها .

وللهيئة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الاختصاصيين والفنيين .

مادة ٧ — يصدر مجلس الوزراء قراراً باللائحة الداخلية للهيئة ، وتتضمن النظم والقواعد التى تسير عليها فى جميع شئونها ، وعلى الأخص فى إدارة وتنظيم أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ، ويشمل قواعد تعيينهم وترقياتهم وتأديبهم ، والمكافآت التى تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاون إليها .

ولمجلس الوزراء أن يفوض الهيئة فيما يرى أن يعهد به إليها من القواعد والنظم سالفه الذكر .

مادة ٨ — يلغى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٩ — على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٥

مذكرة إيضاحية
للقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥
بتعديل القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤
بإنشاء الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

صدر القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء هيئة يطلق عليها اسم (الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي) ، على أن يكون لها شخصية اعتبارية ، ولم ينص في قانون إنشائها على الجهة التي تلحق بها الهيئة المذكورة . وإنما ارتبطت فقط بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي في كونه يعتمد لأختها الداخلية وميزانيتها السنوية ، وتقدم إليه حسابها الختامي مع النص صراحة بالذاكرة الايضاحية للقانون المشار إليه على أنها هيئة قائمة بذاتها ، ولها ميزانية سنوية خاصة بها .

ولما عدل هذا القانون بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٥ لم يتضمن التعديل سوى نقل حق اعتماد الميزانية السنوية واللائحة الداخلية ومراجعة الحساب الختامي من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي إلى مجلس الوزراء . كيفية انتداب عضو من بين أعضائها للإشراف على تنفيذ قراراتها أو على كيفية تحديد المكافآت السنوية للسادة رئيس الهيئة أو أعضائها والعضو المنتدب . أو على كيفية مراجعة حساباتها ومستنداتها .

لذلك رأى استبدال القانونين السالفي الذكر بمشروع القانون المرافق ليتضمن القانون الخاص بإنشاء الهيئة كافة الأحكام من حيث تسميتها

وتكوينها وأغراضها ونظمها وكيفية سير العمل بها حتى يتيسر لها تأدية أعمالها وتحقيق أغراضها على وجه السرعة وفق أسس ونظم محكمة .

فنص في المادة الأولى على أن تكون للهيئة الشخصية الاعتبارية ، وأن تلتحق برئاسة مجلس الوزراء وأن يكون الرئيس الأعلى هو رئيس مجلس الوزراء فإذا ما حضر أو من ينييه عنه جلساتها كانت له الرئاسة .

ونص في المادة الثانية على تشكيل الهيئة . ولما كان تنفيذ الأعمال التي تقرر الهيئة القيام بها يستلزم ندب عضو من بين أعضائها ليتفرغ للإشراف على هذا التنفيذ فقد نص في الفقرة الثانية من هذه المادة على كيفية تعيين العضو المنتدب مع تكليفه بمواالة الهيئة بتقارير كل ثلاثة أشهر عن سير الأعمال التي يشرف على تنفيذها وعن الحالة المالية لها . كما نص في الفقرة الثالثة منها على اختصاص مجلس الوزراء بتقدير المكافآت السنوية التي تمنح لرئيس الهيئة وعضوها المنتدب وسائر أعضائها .

واستعرضت المادة الثالثة الأعمال التي أنشئت هذه الهيئة لادائها وعالجت الفقرتان الأخيرتان منها الاتصال بالوزراء المختصين والوزارات والمؤسسات العامة التي تتصل بأعمال الهيئة ، حتى يتيسر لها الحصول على البيانات والاحصاءات والبحوث والتقارير التي تسهل لها القيام بمهمتها .

ونصت المادة الرابعة على أنه يجب لكي تنفذ البرامج والمشاريع التي تبناها الهيئة وتعدّها أن يقرها أولا مجلس الوزراء وذلك بغية أن يكون إقرار رسم السياسة العامة للاستصلاح من اختصاص مجلس الوزراء المنوط به تنسيق وإقرار السياسات المختلفة لنواحي الاستصلاح في جميع مشروعات الحكومة .

وقضت المادة الخامسة بوضع ميزانية الهيئة وتكوينها ومصادرهما والجهة المنوط بها اعتمادها وهي مجلس الوزراء . وروعى أن يكون

اصدارها بقانون خاص ، كما نص على موعد للسنة المالية للهيئة وعلى وجوب تقديم مشروع ميزانيتها إلى مجلس الوزراء قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل، وكذلك تقديم حسابها الختامي إلى مجلس الوزراء خلال الثلاثة أشهر التالية لانقضاء السنة المالية ، مع ترحيل فائض الاعتمادات في كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة المالية التالية لها .

وتيسيراً لمهمة الهيئة نصت المادة السادسة على إعفائها من الخضوع في كافة شئونها وشئون موظفيها للقوانين واللوائح والتعليمات المعمول بها في الحكومة ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة وذلك بالنسبة إلى جميع المشروعات التي تنفذها الهيئة سواء في ذلك المشروعات التي تقوم بتنفيذها بنفسها أو بالوساطة أو تلك التي ترى أن تكل بتنفيذها إلى الوزارات والمؤسسات العامة . على أنه لم يفت الشارع في نفس الوقت أن يعهد إلى ديوان المحاسبة بمراجعة حسابات ومستندات الهيئة في حدود النظم واللوائح التي يقررها لها مجلس الوزراء ضماناً لوجود مراجعة سليمة وحرصاً على أموال الهيئة . ونص على ذلك في الفقرة الثانية من نفس المادة . ولما كانت الهيئة قد تعرض لها من الأعمال الفنية والمهام المعينة ما يكون في حاجة إلى خبرة خاصة غير متوفرة لدى أحد من موظفيها ، لذا فقد أجازت الفقرة الثالثة من المادة السادسة للهيئة حق الاستعانة بالخبراء الذين تؤهلهم خبرتهم الفنية القيام بمثل هذه الأعمال والمهام .

وقضى نص المادة السابعة ، بأن يصدر مجلس الوزراء قراراً باللائحة الداخلية للهيئة وتتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها في جميع شئونها وعلى الأخص في إدارة أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها، وذلك كي تتبع الهيئة هذه النظم والقواعد بدلاً من تلك التي تجري عليها الوزارات والمصالح الحكومية ، كي يتيسر لها السير في تنفيذ مشروعاتها على الوجه المنشود ،

مع النص على حق مجلس الوزراء في تفويض الهيئة فيما يرى أن يمهدها إليها
من القواعد والنظم .

ونصت المادة الثامنة على إلغاء القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ .
ولذلك أعد مشروع القانون المتضمن هذه التعديلات ، وعرض على
مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .
ويتشرف وزير الدولة لشئون الإنتاج ، بعرضه على مجلس الوزراء ،
للموافقة عليه وإصداره .

قائد جناح

م- من ابراهيم

وزير الدولة لشئون الإنتاج

مذكرة ايضاحية
لقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦
بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥
بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٥٦ بتعيين وزير الدولة للاصلاح الزراعي ، وقد رأى أن تسند إليه رئاسة اللجنة العليا للاصلاح الزراعي ، وأن تلحق هذه اللجنة برئاسة الجمهورية ، كما تسند اليه رئاسة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، فاقبضى الأمر تعديل المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي على الوجه الذي يحقق هذا الغرض . كما رأى أن تختص الهيئة الدائمة المشار إليها علاوة على اختصاصاتها الحالية باستغلال الأراضي التي يديرها الدولة أو يكون لها شأن فيها ، والتي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بعد عرض وزير الدولة للاصلاح الزراعي بين كيفية التصرف في تلك الأراضي وتوزيعها — كما يصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد عرض كل من وزير الدولة للاصلاح الزراعي والمالية والاقتصاد يبين ما يتبع في شأن إيرادات تلك الأراضي ، ومستراعى الأوضاع الخاصة ببعض الأراضي التي تلزم للدولة في أغراض أخرى مثل تفاتيش وزارة الزراعة وغيرها من الأراضي التي تديرها الدولة ، والتي لها من الاعتبارات ما يجعلها للمصلحة العامة . تخرج من اختصاص الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، ولذلك نصت المادة

الثالثة على إضافة بند جديد يتضمن هذا الحكم إلى المادة ٣ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع القرار بالقانون المرافق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

تحريرا في من سبتمبر سنة ١٩٥٦

وزير الدولة للإصلاح الزراعي

سيدر سرعبي

قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦
بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعية الزراعية
المصرية ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة
قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تنشأ مؤسسة عامة تسمى الهيئة الزراعية المصرية تكون
لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برياسة الجمهورية .

مادة ٢ — يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يصرف إمرها طبقا
لأحكام هذا القانون ، دون التقيد بالنظم الادارية والمالية المتبعة فى المصالح
الحكومية .

مادة ٣ — يشكل مجلس الادارة من وزير الدولة للاصلاح الزراعى
رئيسا ، ومن عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن خمسة عشر
يصدر بتعيينهم وتحديد مكافأتهم قرار من رئيس الجمهورية، على أن يكون
النصف على الأقل من المشتغلين بالأعمال الزراعية الداخلة فى اختصاص
الهيئة ، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم
أو خبرتهم، دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات ولا يكون
اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية من أعضائه، وتصدر القرارات
بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين عضو منتدب أو أكثر لمجلس الإدارة ، وفي هذه الحالة يحدد القرار اختصاصاته ومكافأته .

مادة ٤ — تتولى هذه الهيئة القيام بما يتصل بالأبحاث وتحسين الانتاج الزراعى والحيوانى وتربية النباتات وتحسين وإصلاح التربة وانتقاء وإنتاج التقاوى واستنباط السلالات وإقامة المزارع النموذجية وتربية الدواجن والحيوانات وتحسين سلالاتها وإنتاجها ، ومقاومة الآفات والعمل على نشر وإقامة الصناعات الزراعية وتنميتها ، وإقامة المعارض الزراعية والصناعية ، واتخاذ كافة الوسائل اللازمة للدعاية لها ، والاتجار أو صناعة الاسمدة ، والآلات والأدوات والبذور ، والمحاصيل الزراعية ، والمبيدات الحشرية ، والأعلاف ، وذلك فى حدود السياسة الزراعية العامة للدولة .

ويجوز للهيئة أن تتعاون مع الهيئات التى تزاوُل أعمالا متشابهة لأعمالها أو التى ترى فى تعاونها معها ما يحقق أغراض الهيئة ، كما يجوز لها أن تقرر الاتفاق مع تلك الهيئات على الحلول محلها فيما لها من حقوق والتزامات أو إدماج تلك الهيئات الزراعية المصرية أو إلحاقها بها .

مادة ٥ — يكون للهيئة رأس مال مستقل يتكون من مجموع قيمة الأصول التى تعتمد لهذا الغرض ، ويكون لها ميزانية مستقلة شاملة إيراداتها ومصروفاتها يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية ، وتبدأ السنة المالية للهيئة فى أول شهر يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل سنة ، ويجب أن يتم وضع ميزانية الهيئة قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل ، كما يجب وضع الحساب الختامى ، خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، من انتهاء السنة المالية ، على أن يرفق به تقرير عن نشاط الهيئة ومركزها المالى خلال السنة ، ويعتمد رئيس الجمهورية ميزانية الهيئة وحسابها الختامى وتقريرها ، وذلك بعد إقرار الهيئة لها .

وتوضع الميزانية الأولى للهيئة ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، على أن السنة المالية الأولى للهيئة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

مادة ٦ — لا تخضع الهيئة في أنظمتها . وحساباتها . وإدارة أموالها ، وقواعد تعيين موظفيها ، وترقيتهم وتأديبهم ومسائر شئونهم ، للقوانين واللوائح والتعليمات الحكومية ، ولا للرقابة التي تخضع لها ميزانية الدولة ، وذلك بالنسبة لجميع المشروعات والأعمال التي تختص بها .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة يجوز تعيين مراقب أو أكثر للحسابات ، من الأشخاص الطبيعيين المصريين ، ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ . الخاص بالمحاسبين والمراجعين ، ويحدد رئيس مجلس إدارة الهيئة مكافأة المراقب .

مادة ٧ — رئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثلها ، وينوب عنها أمام الجهات القضائية والإدارية .

مادة ٨ — تندمج في الهيئة المنشأة وفق أحكام هذا القانون ، الجمعية الزراعية المصرية ، وتحل الهيئة محلها فيما لها من حقوق ، وما عليها من التزامات ، كما تنتقل إليها جميع ما لها من أموال منقولة أو عقارية .

مادة ٩ — يلغى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ ، المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٠ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦)

نشر بالعدد ٨٤ مكرر ، غير اعتيادي من الوقائع المصرية ، في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

نص قانون امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٩ مكرر (١)
من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، بالاصلاح
الزراعي والقوانين المعدلة له .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً (١) النص الآتي :
تمتد لنهاية ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية ، عقود الإيجار التي تنتهي بنهاية
سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية ، لإتقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي
امتد إليها ، تنفيذاً للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤
لسنة ١٩٥٤ ، و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ، ويكون الامتداد بالنسبة لنصف
المساحة المؤجرة ، ويجوز للمالك إذا كان لم يستعمل حقه في التجنيب طبقاً
لهذه القوانين أن يستعمل هذا الحق .

كما تمتد لنهاية السنة المذكورة ، (١٩٥٨ / ١٩٥٩) عقود الإيجار التي

تنتهي مدتها المتفق عليها قبل نهاية هذه السنة الأخيرة . ويكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة في المدة التي امتدت إليها فقط .

وذلك كله ، بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته . فإذا لم يتم بالوفاء خلال ستين يوما من تاريخ إعداده بكتاب موصى عليه ، كان العقد منتهيا من تلقاء نفسه .

ويراعى في تجنب نصف المساحة ، عدم الإخلال بما تقتضيه الدورة الزراعية في انتفاع المستأجر بالأرض على الوجه القائم من قبل . كما يكون للمالك الحق في التجنب في نطاق الأرض السابق تأجيرها ، أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام .

مادة ٢ — في العقود التي امتدت بحكم الفقرة الأولى من المادة السابقة ، تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر ، على ثلاثة أقساط سنوية متساوية ، يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية الأولى التي امتد إليها العقد .

وفي العقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة ، تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر عند نهاية المدة المتفق عليها في العقد ، على قسطين سنويين متساويين يستحق أولهما في نهاية السنة الزراعية الأولى ، التي يمتد إليها العقد — فإن كان إمتداده لسنة واحدة ، حلت في نهايتها أجرة السنة الباقية على المستأجر .

وتحل أقساط الأجرة المشار إليها كلها بغير إعدار إذا تخلف المستأجر عن أداء أى قسط منها في ميعاد استحقاقه .

ويقع باطلا كل اتفاق على ما يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

المذكرة الإيضاحية

١ — عند صدور قانون الإصلاح الزراعي ، رؤى أن الصالح العام يقتضى أن تمتد عقود الإيجار ، التي كانت تنتهى بنهاية ١٩٥١ / ١٩٥٢ الزراعية إلى سنة أخرى ، فأضيفت المادة ٣٩ مكرراً ، ثم امتدت هذه العقود لثلاث سنوات أخرى ، بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة لغاية سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية بمقتضى القوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ، ١١١ لسنة ١٩٥٥ ، وقصد بذلك استقرار الحال ، بالنسبة لطائفة المستأجرين جميعاً ، حتى لا يضطرب أمر معاشهم ، وتكون أمامهم فسحة من الوقت يتدبرون فيها مورد رزقهم. وقد رؤى للاعتبارات ذاتها من جهة ، وحماية للملاك من جهة أخرى من المستأجرين ، الذين يخلون بالتزاماتهم كافة — قد رؤى استبدال نص جديد ، بنص المادة ٣٩ مكرراً (أ) ، يقضى بالامتداد لمدة مناسبة تنتهى بنهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية ، سواء منهم من تنتهى عقودهم بنهاية ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية ، إما لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد ، أو لانقضاء المدة التي امتد إليها العقد ويكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة عن المدة الجديدة التي يمتد إليها العقد . والمقصود من ذلك أن العقود التي لم يشملها الامتداد النصفى ، بمقتضى القوانين السابقة تمتد عن نصف المساحة في المدة الجديدة ، أما العقود التي شملها الامتداد النصفى ، فتتد بحالتها ، وعلى أن يكون للمؤجر إذا كان قد ترك للمستأجر مساحة أكثر من النصف ، ولم يستعمل حقه في التجنيب أن يستعمل هذا الحق كما تمتد لنهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهى مدتها المتفق عليها في العقد ، قبل نهاية السنة الزراعية

١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، وهي العقود التي تنتهي مدتها في ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية أو سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية ويكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة ، ولكن في المدة التي امتد إليها العقد فقط حتى لا يخل ذلك بانتفاع المستأجر بكامل المساحة المؤجرة ، في مدة العقد الأصلية ، وبذلك يستقر الوضع لجميع المستأجرين ، على أساس موحد عادل ، كما يطمئن الملاك إلى وفاء المستأجرين بالتزاماتهم كافة ، إذ غنى عن البيان أن الامتداد بموجب التشريع المقترح ، لا يحرم المؤجر من طلبه فسخ العقد ، وإخراج المستأجر المقصر في الوفاء بالتزاماته سواء ، لغاية سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية ، أو بعدها أو خلال فترة الامتداد . وسواء أكان التقصير في أداء الأجرة أو الوفاء بأي التزام آخر يبرر فسخ العقد طبقاً للأصول العامة .

٢ — ولما كانت القوانين المشار إليها التي قضت بامتداد الايجار عن نصف المساحة المؤجرة قد اقتصر كل منها على إلزام المستأجر وفاء كافة التزاماته عن السنة السابقة على صدوره ، لذلك كانت الحالة الغالبة هي تخلف مستأجر الأرض الزراعية عن أداء أجرة سنة كاملة أو جزء منها . لذلك رؤى إمهال المستأجرين في أداء الأجرة المتأخرة عليهم عن نهاية السنة الزراعية الحالية ، في حدود أجرة سنة كاملة ، وذلك بتقسيط المتأخر من أجرة السنة كلها أو بعضها على ثلاثة أقساط سنوية متساوية ، يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية ١٩٥٦ / ١٩٥٧ وهي السنة الأولى التي امتد إليها العقد ، وذلك بالنسبة للعقود المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون .

أما العقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من تلك المادة فهي إما أن

تنتهي مدتها بنهاية سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية ، وفي هذه الحالة تؤدي
أجرة السنة الباقية على المستأجر على قسطين سنويين متساويين يستحق
الأول منهما في نهاية سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية ، والآخر في نهاية سنة
١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية ، وهما السنتان اللتان امتد إليهما العقد بالنسبة
لنصف المساحة المؤجرة .

وإما أن تنتهي مدتها بنهاية سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية وفي هذه
الحالة تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر كلها في نهاية سنة
١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية التي امتد إليها العقد عن نصف المساحة المؤجرة
لسنة واحدة .

ورؤى كذلك النص على بطلان كل اتفاق في العقد على خلاف أحكام
هذه المادة كي يتيسر للمستأجرين أداء أجرة السنة الباقية في ذمتهم
ولا يكرهون على أداء أجرة سنتين في وقت معا .

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرض مشروع القرار
بقانون المقترح على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها
مجلس الدولة . رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة للإصلاح الزراعي

الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٢
مبتعدل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعى

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعى .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ فى شأن إصدار قرض
بأداء ثمن الأراضى المستولى عليها وسنداته .

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للإصلاح
الزراعى الاختصاصات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعى والهيئة الدائمة
لاستصلاح الأراضى ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

المادة الأولى : يستبدل بنص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتى :

تنشأ هيئة باسم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ،
تكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برئاسة الجمهورية ،

وتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأطنان
المستولى عليها، إلى أن يتم توزيعها ، ويكون لها الإشراف
على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعى وتوجيهها فى حدود
القانون ، ولها الاتصال بالجهات المختصة فى شأن تنفيذ
سائر أحكام هذا القانون .

وتكون للهيئة ميزانية مستقلة تعرض على مجلس
الادارة للموافقة عليها ، ويصدر باعتمادها قرار من رئيس
الجمهورية ، وتبلغ إلى صندوق الإصلاح الزراعى ليرصد
أرقامها الاجمالية فى ميزانيته .

ولا تنفد الهيئة فى أداء مهمتها بالنظم أو القواعد
أو التعليمات التى تخضع لها المصالح الحكومية ، على أن
تكون حساباتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .

ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من
رئيس الجمهورية .

وللمجلس الإدارة أن يعين فى الميزانية من صافى الأرباح
التي يحققها صندوق الإصلاح الزراعى المبانى التى تلزم
لرفع مستوى الانتاج الزراعى بين من آلت إليهم الأطنان
المستولى عليها ، والمساهمة فى المشروعات التى تقوم بها
الوزارات المختلفة لتحسين حال المنتفعين بها ، ورفع
مستواهم الاقتصادى والاجتماعى والصحى والثقافى
والعمرانى .

ويعد مجلس الإدارة لأئحة تصدر بقرار من رئيس
الجمهورية تتضمن إعداد ميزانية الهيئة ، وينظم علاقتها

بصندوق الاصلاح الزراعى والقواعد التى تجرى عليها
فى الإدارة والمشتريات والحسابات ، وتعيين الموظفين
وترقياتهم وتأديبهم ، ونظام المكافآت التى تمنح لهم
أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاونون إليها .

وللمجلس الإدارة الاستعانة بمن يرى الاستعانة بهم من
الاخصائيين والفنيين .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام
للهيئة ، وبتحديد المرتبات والمكافآت التى تمنح له .

المادة الثانية : تستبدل بعبارة « اللجنة العليا » الواردة فى المرسوم
بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه عبارة مجلس
إدارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى .

المادة الثالثة : على وزير الدولة للاصلاح الزراعى تنفيذ هذا القرار ،
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٦
(١٠ يوليو سنة ١٩٥٧)

محمد عبد الناصر

مذكرة ايضاحية
لقرار رئيس الجمهورية
بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي

قضت المادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة ، بأن يعمل بأحكام القوانين والمراسيم بقوانين الصادرة بإنشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وبأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إلغاء المؤسسات القائمة أو إدماجها أو تعديل نظمها وفقا لأحكام ذلك القانون .

لذلك اقتضى الأمر تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥٢ — بالإصلاح الزراعي ، كما رؤى إدخال تعديل على تشكيل مجلس الإدارة . فأعد مشروع القرار الجمهوري المرافق استنادا إلى التفويض المذكور . ونصت المادة الأولى منه على تعديل المادة ١٢ من المرسوم بقانون سالف الذكر ، بحيث يطلق على اللجنة العليا للإصلاح الزراعي اسم « الهيئة العامة للإصلاح الزراعي » وعليها أن تبلغ إلى صندوق الإصلاح الزراعي ميزانيتها ليرصد أرقامها الاجمالية في ميزانيتها الملحقه بميزانية الدولة وفقا لحكم المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ في شأن إصدار قرض بأداء ثمن الأراضي المستولى عليها وسنداته ، كما نص على أن يكون تعيين

المدير العام للهيئة وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له بقرار يصدره
رئيس الجمهورية ، وأن يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من
رئيس الجمهورية .

ونصت المادة الثانية من المشروع على أن تستبدل بعبارة اللجنة العليا
الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه عبارة
« مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي » .

وغنى عن البيان أنه بصدر التعديل المقترح ينتهى العمل بالقانون
رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ الذى قضى بتحويل وزير الدولة للإصلاح
الاختصاصات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة
لاستصلاح الأراضي ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية اذ نص فيه على
أن يعمل به إلى أن تصدر القرارات بتشكيل مجلس إدارة تلك الهيئات .

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بأن يعرض على السيد
رئيس الجمهورية مشروع القرار المرافق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس
الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة

للاصلاح الزراعي

امضاء سيد مرعى

قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦
بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والتقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥
بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي والقوانين المعدلة .

وعلى القانون رقم ٦٤٣ سنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضي .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ : يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من المرسوم
بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

تنشأ لجنة باسم « اللجنة العليا للإصلاح الزراعي » تتولى عمليات
الاستيلاء والتوزيع وإدارة الأطيان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها —

ويكون لها التوجيه والإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي ،
وذلك في حدود القانون .

كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر أحكامه .
وتشكل برئاسة وزير الدولة للإصلاح الزراعي وعضوية وزير الزراعة
ورئيس مجلس الدولة ووكلاء وزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والمالية
والاقتصاد والأشغال العمومية ومستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة
ومدير عام الإصلاح الزراعي وخمسة أعضاء آخرين يعينون بقرار من
رئيس الجمهورية رئيساً أعلى لها .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ٦٤٣ لسنة
١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

تؤلف الهيئة من :

وزير الدولة للإصلاح الزراعي

رئيساً

وزير الزراعة

وزير الأشغال العمومية

وزير المالية والاقتصاد

مستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة

المدير العام لمصلحة الطرق والكباري

أعضاء

مندوب عن المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي

مندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي

مدير عام الإصلاح الزراعي

مندوب عن المجلس الدائم للخدمات العامة

أربعة من المشتغلين بالزراعة وعمليات الاستصلاح

يعينون بقرار من رئيس الجمهورية

ويعين بقرار من رئيس الجمهورية العضو المنيدب للإشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقاً لما تبينه اللائحة الداخلية . وعليه أن يقدم للهيئة كل ثلاثة أشهر تقريراً عن سير العمل ، مصحوباً ببيان عن الإيرادات والمصروفات .

وتقرر الهيئة بدل الحضور في جلساتها للموظفين من أعضائها ، وكذلك تقرير المكافآت السنوية التي تمنح لعضوها المنتدب وأعضائها من غير المعينين بحكم وظائفهم .

مادة ٣ — يضاف إلى نص المادة (٣) من القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه بند جديد بعد البندين أ ، ب بالنص الآتي :

(ج) استغلال الأراضي التي تديرها الدولة أو يكون لها شأن فيها ، والتي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ، ويبين القرار كيفية التصرف في تلك الأراضي وتوزيعها ، وما يتبع في شأن إيراداتها ، وذلك بعد عرض كل من وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة للإصلاح الزراعي .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يختم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

ملحوظة : عدد الوقائع المصرية رقم ٧٤ مكرر بتاريخ ١٣/٩/١٩٥٦

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧
بتعديل بعض أحكام المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٢٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعي والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ بتقدير إيجار الأراضي
الزراعية لاتخاذها أساسا لتعديل ضرائب الأطنان المعدل بالقانون رقم ٢٢٥
لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص البند (١) من المادة ٢ من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

٢ — يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان في
الأراضي التي تستصلحها لبيعها . ويعتد بتصرفاتها التي تثبت تاريخها
قبل العمل بهذا القانون .

وعليها أن تخطر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي خلال شهر يناير من كل سنة ببيان يشمل مساحة الأراضي التي تم استصلاحها في السنة السابقة وأسماء المتصرف إليهم والمساحات المتصرف فيها إلى كل منهم وفق الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من اللجنة سالفة الذكر .

وتسرى على الأراضي التي تزيد على المائتي فدان الأحكام التالية .
١ — إذا كانت فتحة الري لهذه الأراضي قد مضى عليها خمس وعشرون سنة أو أكثر فيجوز التصرف فيها خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ويشترط ألا يزيد المتصرف إلى شخص واحد على مائتي فدان وألا يجعل مالكا لأكثر من ذلك .

٢ — إذا كانت فتحة الري لم تمض عليها خمس وعشرون سنة ، فيجوز التصرف في الأراضي الزائدة خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون ، أو خمس وعشرين سنة على فتحة الري أيهما أطول ، ويشترط ألا يزيد المتصرف فيه إلى شخص واحد على مائتي فدان وألا يجعله مالكا لأكثر من ذلك .

٣ — يجب أن تخصص مساحة توازي ربع الأراضي تبلغ بها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، ولا يجوز التصرف فيها إلى غير صغار الزراع الذين يحترفون الزراعة ، ولا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة وتوافق عليهم اللجنة العليا ، ويشترط ألا تقل المساحة المتصرف فيها إلى كل منهم عن فدائين ، وألا تزيد على خمسة ، على أن يراعى في هذه التصرفات أن تمكن من اتباع دورة زراعية توافق عليها اللجنة العليا .

ويجب ألا يزيد ثمن الأراضي المتصرف فيها على ما تحدده لجنة

التقدير المنصوص عليها في المادة ٣ من الرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ — المشار إليه .

٤ — إذا زادت ملكية المتصرف إليه على مائتي فدان أو انقضت المواعيد التي يجب فيها على الشركات أو الجمعيات التصرف في الزيادة فتستولي الحكومة على الزيادة لدى مالكها مع تعويضه وفقاً لأحكام المادتين ٥ ، ٦ وعلاوة على ذلك تسرى على هذه الزيادة أحكام الباب الرابع الخاص بالضرائب الإضافية .

مادة ٢ — يضاف إلى البند (ج) من المادة ١ من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . فقرة جديدة بالنص الآتي :
« ويجوز أن يسرى هذا الحكم على الشركات الصناعية التي تنشأ بعد العمل بهذا القانون ، وذلك ترخيص من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي يصدر به وبشروطه وأوضاعه قرار منها في كل حالة على حدة » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ بقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ (٣٠ مارس سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

المذكرة الإيضاحية

للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧
بتعديل بعض أحكام المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

نظرا لما للنهوض بالشركات والجمعيات الزراعية وفتح المجال لتأسيس غيرها من إنعاش للاقتصاد القومي وتحقيق للصالح العام ، فقد أجازت الفقرة (١) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان في الأراضي التي تستصلحها لبيعها ، وذلك على الوجه المبين في القوانين واللوائح .

ويبين من ذلك أنه وإن كان قانون الإصلاح الزراعي قد أجاز لهذه الشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان ، إلا أنه أحال على القوانين واللوائح لبيان السياسة التي تعاض بها هذه الشركات والجمعيات ، ويهدف مشروع القانون المعروض إلى تقدير هذه السياسة بوضع قواعد ثابتة تكفل نشاطا هاما للشركات والجمعيات في استصلاح الأراضي البور ، وتطمئن رأس المال كما تطمئن صغار الزراع . وفي الوقت ذاته لا تتعارض مع الأهداف العليا التي قصد إليها قانون الإصلاح الزراعي .

والقواعد المقترحة سريانها على الأراضي الزائدة على المائتي فدان التي تعلنها الشركات والجمعيات لاستصلاحها وبيعها ، تفرق بين الأراضي التي

مضى على فتحة الري فيها خمس وعشرون سنة أو أكثر ، والأراضي التي لم يمض على فتحة الري فيها هذه المدة . فالنسبة للأولى يجوز التصرف فيها خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون المقترح ، على ألا يزيد المتصرف فيه إلى شخص واحد على مائتي فدان ، وألا يجعله مالكا لأكثر من ذلك . أما في الحالة الثانية فيجوز التصرف فيها خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون المقترح أو خمس وعشرين سنة على فتحة الري فيها أيهما أطول ، مع اشتراط ألا يزيد المتصرف فيه إلى شخص واحد على مائتي فدان ، وألا يجعله مالكا أكثر من ذلك .

وقد راعى المشروع النص على أن تخصص مساحة توازي ربع الأراضي الزائدة تبلغ بها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، ولا يجوز التصرف فيها إلى غير صغار الزراع الذين يحترفون الزراعة ولا تزيد ملكيتهم على عشرة أفدنة وتوافق عليهم اللجنة العليا . ويشترط ألا تقل المساحة المتصرف فيها إلى كل منهم عن فدانين ، وألا تزيد على خمسة ، على أن يراعى في هذه التصرفات أن تمكن من اتباع دورة زراعية مناسبة توافق عليها اللجنة العليا ، كما يجب ألا يزيد ثمن الأراضي المتصرف فيها على ما تحدده لجنة التقدير المنصوص عنها في المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ .

كما عني المشروع بأحكام الرقابة على هذه الشركات والجمعيات فألزمها بأن تخطر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي خلال شهر يناير من كل سنة ببيان يشمل مساحة الأراضي التي تم استصلاحها في السنة السابقة وأسماء المتصرف إليهم والمساحات المتصرف فيها إلى كل منهم ، وعلى الشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من اللجنة العليا ، فإذا ما تبين عدم اتباعها لأحكام القانون بأن زادت ملكية المتصرف إليه على مائتي فدان . أو انقضت المواعيد التي يجب بها التصرف في الزيادة على هذه الحالة في المشروع على أن تستولى الحكومة

على الزيادة لدى مالكيها وفقاً لأحكام المادتين ٥ و ٦ وعلاوة على ذلك تسرى على هذه الزيادة أحكام الباب الرابع الخاص بالضرائب الإضافية .

وهناك نوع آخر من الشركات ، وهو الشركات الصناعية وتعرض له قانون الإصلاح الزراعي في الفقرة (ج) من المادة الثانية ، وأجاز لهذه الشركات أن تمتلك مقداراً من الأراضي الزراعية يكون ضرورياً للاستغلال الصناعي ولو زاد على مائتي فدان على أنه قصر هذا الحكم على ما كان من هذه الشركات موجود قبل صدوره . وقد رؤى تشجيعاً لهذا النوع من الشركات أن يسرى هذا الحكم أيضاً على ما ينشأ منها بعد العمل بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وذلك بترخيص من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي يصدر به وبشروطه وأوضاعه قرار منها في كل حالة على حدة .

وتحقيقاً للأغراض المتقدمة أعد مشروع القانون المرافق بتعديل البند (١) من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي على نحو يكفل النص على الأحكام الخاصة بالشركات والجمعيات في المادة ذاتها .

وبإضافة فقرة جديدة إلى البند (ج) من هذه المادة خاصة بالشركات الصناعية التي أنشئت بعد النص بهذا القانون .

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرض مشروع هذا القانون على رئيس الجمهورية .

رجاء التفضل بالموافقة عليه بإصداره .

مأرس سنة ١٩٥٧

وزير الدولة
للاصلاح الزراعي
(امضاء)

الهيئة المصرية للإصلاح الريفي

القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٧

باسم الأمة . .

رئيس الجمهورية . .

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ بالموافقة على الاتفاق الخاص ببرنامج التعاون الفني لتنمية وتعمير مديرتي البحيرة والفيوم المعقود بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والموقع بالقاهرة في ١٩ مارس سنة ١٩٥٣ .

وعلى القانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٥ بشأن توزيع الأراضي التي قامت الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف باستصلاحها .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ بدمج كل من المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ - يتولى وزير الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات التي كانت مخولة للمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي ولرئيسه بمقتضى الاتفاقية الصادرة بالقانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضى

القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ المشار إليهما .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٦ يونيه سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧
بتعديل أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة
لاستصلاح الأراضي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة
لاستصلاح الأراضي .

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للاستصلاح
الزراعي الاختصاصات المقررة للجنة العليا للاستصلاح الزراعي والهيئة
الدائمة لاستصلاح الأراضي والهيئة الزراعية المصرية .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

المادة الأولى : يستبدل بنصوص المواد ١ ، ٥ فقرة أخيرة ٧٥ من القانون
رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النصوص الآتية :
مادة ٢ : يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس
الجمهورية ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير
العام وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له .

مادة ٥ فقرة أخيرة : ويقدم مشروع الميزانية إلى مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وبعد الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية ويرحل فائض الاعتمادات في كل سنة مالية إلى اعتمادات السنة المالية التالية لها . وتقدم الميزانية والحساب الختامي بعد الموافقة عليهما من مجلس الإدارة إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعي لاعتمادهما وإقرارهما من رئيس الجمهورية .

مادة ٧ — يعتمد مجلس الإدارة لائحة للهيئة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن النظم والقواعد التي تسير عليها وتنظيم أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم والمكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاونون إليها .

المادة الثانية : تلغى المادة ٤ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .
المادة الثالثة : على وزير الدولة للإصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يوليو سنة ١٩٥٧)

صالح عبد الناصر

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة
لاستصلاح الأراضي.

قضت المادة الثانية من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ، بإصدار قانون المؤسسات العامة بأن يعمل بأحكام القوانين والراسم بقوانين . الصادرة بإنشاء مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وبأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية ، إلغاء المؤسسات القائمة أو إدماجها أو تعديل نظمها وفقاً لأحكام ذلك القانون

لذلك اقتضى الأمر تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، كما رأى تعديل تشكيل مجلس الإدارة ، فأعد مشروع القرار الجمهوري المرافق ، استناداً إلى التفويض المذكور . وتناولت المادة الأولى من المشروع أن يكون للهيئة ، مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية ، وتفويضه في إعداد لائحته الداخلية ، التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية ، وحوى النص القرار بتعيين مديرها العام ، وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له ، ويصدر من رئيس الجمهورية ، كما أنه نص على ميعاد تقديم مشروع ميزانية الهيئة إلى مجلس الإدارة ، وميعاد إعداد الحساب الختامي ، على أن تقدم الميزانية

والحساب الختامى بعد الموافقة عليهما من مجلس الادارة إلى وزير الدولة
للاصلاح الزراعى ، لاعتمادها وإقرارها من رئيس الجمهورية .
وقضت المادة الثانية من المشروع بإلغاء المادة ٤ من القانون رقم ٦٤٣
لسنة ١٩٥٥ المشار إليه . وغنى عن البيان ، أنه بصدر التعديل المقترح ،
يتمى العمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ ، الذى قضى بتحويل وزير
الدولة للاصلاح الزراعى ، الاختصاصات المقررة للجنة العليا للاصلاح
الزراعى ، والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ، ومجلس إدارة الهيئة
الزراعية المصرية ، إذ نص على أن يعمل به ، إلى أن تصدر القرارات
بتشكيل مجالس إدارة تلك الهيئات .

ويتشرف وزير الدولة للاصلاح الزراعى ، بأن يعرض على السيد
رئيس الجمهورية ، مشروع القرار المرفق مفرغا فى الصيغة التى أقرها
مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة
للاصلاح الزراعى
امضاء

قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض احكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦
بانشاء الهيئة الزراعية المصرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بانشاء الهيئة الزراعية المصرية وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ ، بتحويل وزير الدولة للاصلاح الزراعى ، الاختصاصات المقررة للجنة العليا للاصلاح الزراعى ، والهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضى والهيئة الزراعية المصرية .
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون المؤسسات العامة .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر

المادة الأولى — يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصوص التالية :

مادة ٣ — يشكل مجلس الادارة ، بقرار من رئيس الجمهورية .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته ، من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم ، دون أن يكون لهم صوت معدود فى المداولات .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور الأغلبية من

أعضائه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ،
وعند التساوى يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .
مادة ٥ — يكون للهيئة رأس مال مستقل ، يتكون من
مجموع قسمة الأصول التى تعتمد لهذا الغرض ، ويكون لها
ميزانية مستقلة شاملة الإيرادات والمصروفات ، ويتسع فى
وضعها القواعد المعمول بها فى المشروعات التجارية .
وتبدأ السنة المالية للهيئة فى أول شهر يوليه ، وتنتهى فى
آخر يوليه من كل سنة . ويجب أن يتم وضع ميزانية
الهيئة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ، كما يجب
وضع الحساب الختامى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ، من
انتهاء السنة المالية ، على أن يراققه تقرير عن نشاط الهيئة
ومركزها المالى خلال السنة . وتقدم الميزانية والحساب
الختامى ، بعد موافقة مجلس الإدارة ، إلى وزير الدولة
للاصلاح الزراعى لاعتمادها وإقرارها ، من رئيس الجمهورية
مادة ٧ — يكون للهيئة مدير عام ، وهو الذى يمثلها
وينوب عنها أمام الجهات القضائية والإدارة والغير .
ويكون تعيينه وتحديد مرتبه بقرار من رئيس الجمهورية .
المادة الثانية — على وزير الدولة للاصلاح الزراعى ، تنفيذ هذا القرار .
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يوليه
سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية
بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧
بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر

باسم الأمة :
رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقوانين
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية
وتعديل مصارفها على جهات البر والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المؤسسة الاقتصادية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — تستبدل خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات الأراضي الزراعية
الموقوفة على جهات البر العامة . وذلك على دفعات وبالتدريج
وبما يوازى الثلث سنوياً وفقاً لما يقرره مجلس الأوقاف الأعلى

أو الهيئات التي تتولى شئون أوقاف غير المسلمين حسب الأحوال .

مادة ٢ — تتسلم اللجنة العليا للإصلاح الزراعي سنوياً الأراضي الزراعية التي يتقرر استبدالها ، وذلك لتوزيعها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٣ — تؤدي اللجنة العليا للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف سندات تساوي قيمة الأراضي الزراعية والمنشآت الثابتة وغير الثابتة ، والأشجار المستبدلة مقدرة وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي .

وتؤدي اللجنة العليا للإصلاح الزراعي قيمة مايستهلك من السندات إلى المؤسسة الاقتصادية ، كما تؤدي فوائد السندات إلى من له حق النظر على الوقف .

ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعي استهلاك السندات المذكورة قبل الأجل المنصوص عليه في قانون الإصلاح الزراعي .

مادة ٤ — تتولى المؤسسة الاقتصادية استغلال قيمة مايستهلك من السندات في المشروعات التي تؤدي إلى تنمية الإقتصاد القومي وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .
وتؤدي إلى من له حق النظر على الوقف ريعاً يحدد سنوياً بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية بحيث لا يقل عن ٣٥ ٪

مادة ٥ — يتولى من له حق النظر على الوقف صرف ما يتسلمه من فوائد السندات والريع وفقاً لشروط الواقف ومع مراعاة أحكام

القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

مادة ٦ — يجوز الاستثناء من أحكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية وذلك فيما لا يجاوز مائتي فدان في كل حالة على حدة بالنسبة للأراضي الزراعية التي يكون النظر عليها لغير وزارة الاوقاف ، وكذلك يجوز الاستثناء فيما يتعلق بطريقة استغلال المستهلك من قيمة هذه الأراضي .

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر بمراسلة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولييه سنة ١٩٥٧) .

جمال عبد الناصر

تملك الأفراد لدا راضى البور
القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧
بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعى

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح
الزراعى والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأتبان
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح
الأراضى والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتبأه مجلس الدولة . .

قرر القانون الآتى

المادة الأولى :

يستبدل بنص البند (ب) من المادة (٢) وبنص الفقرة الأولى من
المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النصان
الآتيان :

« مادة ٢ » :

ب - ويجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فدان من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها . وتعتبر هذه الأراضي الزراعية فيسرى عليها حكم المادة الأولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من تاريخ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية . ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتي فدان نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) . وذلك كله مع عدم الإخلال بجواز التصرف في هذه الأراضي قبل انقضاء المدة المشار إليها .

وتصدر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي قرارا في شأن الادعاء بيور الأرض يعلن إلى ذوى الشأن بالطريق الإداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إصداره .

ولهم أن يتظلموا منه إلى اللجنة رأسا خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم ، ويكون قرار اللجنة الذي تصدره بعد فوات هذا اليعاد نهائيا وقاطعا لكل نوع في شأن الإدعاء بيور الأرض وفي الاستيلاء المترتب على ذلك .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء ، لا يجوز طلب إلغاء القرار المذكور أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه .

« مادة ٥ - فقرة أولى » :

يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقا لأحكام المادتين الأولى والثالثة الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة التجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة ، والأشجار وتقدير القيمة التجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، فإذا لم تكن الأرض قد ربطت عليها هذه الضريبة لبوارها ، أو ربطت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث

سنوات على الأقل ، أو قررت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي أن الضريبة المربوطة عليها لا تتناسب مع حالتها ، أعيد تقدير القيمة التجارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، وفي هذه الحالة يكون التعويض معادلا لعشرة أمثال القيمة التجارية المعاد تقديرها .

المادة الثانية :

استثناء من أحكام البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ - لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣) ، (٤) بند (١) منه : تستولي الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر على ما جاوز مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ . مع عدم الاعتداد بما حدث بعد هذا التاريخ من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية . ولا يحسب في القدر المذكور ما تصرف فيه المالك وخرج من الاستيلاء وفقا لأحكام المرسوم بقانون المذكور ، كما لا تخضع للاستيلاء الأراضي البور التي سبق التصرف فيها يعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذا القانون ، ومع ذلك يجوز للمالك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون التصرف في حدود مائتي فدان التي كان له أن يستبقها لنفسها وفقا لحكم الفقرة السابقة ، إذا كانت المدة التي انقضت منذ الترخيص في الري قد استكملت خمسا وعشرين سنة خلال الفترة ما بين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين تاريخ العمل بهذا القانون .

وتنتقل ملكية الأراضي المستولى عليها بالتطبيق لأحكام الفقرة الأولى إلى مصلحة الأملاك الأميرية لاستصلاحها والتصرف فيها وفقا للمادة (٣) من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، وذلك فيما عدا ما تقرر

اللجنة العليا الاحتفاظ به من تلك الأراضي لصلاحيته للتوزيع أو لتنفيذ مشروعاتها .

المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل بالمادة الأولى من تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ويعمل بالمادة الثانية من تاريخ نشر هذا القرار .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولية سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧

كان من بين أهداف المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعى ، تشجيع قيام نوع جديد من الاستثمار المقارى يؤدى إلى توسيع رقعة الأراضى المزروعة باستصلاح أرض جديدة لبيعها إلى صغار الزراع أو للاحتفاظ بها فى حدود ملكية لا تزيد على مائتى فدان للشخص الواحد ، ولذلك أجاز نص البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون سالف الذكر للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتى فدان من الأراضى البور والأراضى الصحراوية لاستصلاحها ، على ألا يسرى عليها حكم الاستيلاء إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت الملك ، وذلك مع عدم الإخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة .

وقد رؤى تعديل هذا النص بوضع معيار ثابت لتحديد ماهية الأرض البور والصحراوية تختص اللجنة العليا للإصلاح الزراعى بتحقيقه وتقرير بور الأرض على هدى مايسفر عنه هذا التحقيق ، مع الإبقاء على حق الملاك فى التصرف فى تلك الأراضى خلال الفترة التى تعتبر فيها بوراً . وهى خمس وعشرون سنة من تاريخ الترخيص فى الرى من مياه النيل أو الآبار الأرتوازية ، وعند انقضاء هذه المدة تعتبر هذه الأراضى زراعية فيسرى عليها حكم المادة الأولى ، ويستولى عندئذ لدى المالك على ما يجاوز مائتى فدان

نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٢) من الرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، وتيسيراً على الملاك وقصداً في الاجراءات رؤى أن تختص اللجنة العليا للاصلاح الزراعى وحدها بتقرير بيور الأرض . فيعلن قرارها في هذا الصدد إلى ذوى الشأن بالطريق الادارى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إصداره ، ولهم التظلم منه إلى اللجنة العليا رأساً خلال ثلاثين يوماً من هذا الاعلان ، ويكون قرار اللجنة العليا الذى تصدره بعد فوات هذا الميعاد نهائياً وقاطعاً لكل نزاع في شأن الادعاء بيور الأرض والاستيلاء المترتب عليه .

ولا يجوز طلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه أمام جهتي القضاء .

وذلك استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء . ومن الواضح أن النص على أن يكون التظلم إلى اللجنة العليا رأساً من قرارها الأول في شأن الادعاء بيور الأرض لا يجعل اختصاصاً في هذا الصدد للجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من الرسوم بقانون المذكور .

كما أنه رؤى تعديل أحكام الفقرة الأولى من المادة (د) من ذلك الرسوم بقانون بما يجعل للجنة العليا للاصلاح الزراعى الحق في أن تصدر قراراً بأن الضريبة المربوطة على الأراضى المستولى عليها لا تتناسب مع حالتها ومن ثم يتعين أن يعاد تقدير القيمة التجارية لهذه الأرض على الوجه المبين في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأطيان . وفي هذه الحالة يكون التعويض المستحق لديه معادلاً لعشرة أمثال القيمة التجارية المعاد تقديرها .

وقد جرى نص المادة الأولى من المشروع المرافق لهذا التعديل في نص

المادتين ٢ بند (ب) ، (٥) فقرة أولى المذكورتين .

وتوخياً للسرعة في استصلاح الأراضي البور وتحقيق أهداف قانون الإصلاح الزراعي، قضت الفقرة الأولى من المادة الثانية من المشروع المرافق بأنه استثناء من أحكام البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٣ ، ٤ منه ، تستولي الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بالمادة الثانية من المشروع المرافق على ما جاوز مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، وذلك نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من القانون المذكور ومع عدم الاعتداد بعد ذلك التاريخ بما حدث من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية، ولا يحسب في المائتي فدان الباقية للمالك ما تصرف فيه وخرج من الاستيلاء وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي . وكذلك لا تخضع للاستيلاء الأراضي البور التي سبق التصرف فيها بعقود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه المادة الثابتة من المشروع المرافق .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ذاتها من المشروع استثناء من أحكام فقرتها الأولى - للمالك خلال سنة من تاريخ العمل بهذه الأحكام التصرف في حدود مائتي الفدان التي كان له أن يستبقها لنفسه وفقاً لحكم الفقرة الأولى . وذلك إذا كانت المدة التي انقضت منذ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ، قد استكملت خمساً وعشرين سنة خلال الفترة ما بين يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين تاريخ العمل بالمادة الثانية من المشروع المرافق .

وغنى عن البيان أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي هي وحدها الجهة المختصة بتقرير بور الأرض وتحديد التاريخ الذي تستكمل فيه مدة خمس

وعشرين سنة على الترخيص في الري فتعتبر بعدها أرضاً زراعية، ولأن الحق في الاستيلاء وفقاً للمادة الثانية من المشروع لا ينشأ إلا من تاريخ العمل بها، فلا تسرى على الأراضي المستولى عليها تنفيذاً لها، أحكام الضرائب الإضافية المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون الإصلاح الزراعي، كما أن ريع هذه الأراضي يكون حقاً خالصاً لملاكها حتى تاريخ الاستيلاء عليها.

وقد تضمن نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من المشروع أن الأراضي المستولى عليها بالتطبيق لحكم الفقرة الأولى منها، تنتقل ملكيتها إلى مصلحة الأملاك الأميرية لاستصلاحها والتصرف فيها وفقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي.

وذلك فيما عدا ما تقرر اللجنة العليا للاحتفاظ به من تلك الأراضي لصلاحيته للتوزيع أو لتنفيذ مشروعاتها.

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرض مشروع القرار بالقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية، مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة.

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ..

وزير الدولة

(جميع هذه النصوص منقولة عن كتاب — الإصلاح الزراعي في خمس سنوات — بيان السيد المهندس الزراعي سيد مرعي، وزير الدولة للإصلاح الزراعي في مجلس الأمة — بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٥٧)

مراجع البحث

المراجع العربية :

- ١ - أحمد غنيم : « تطور الملكية الفردية » — ١٩٥٧
- ٢ - شهدي عطيه الشافعي : « تطور الحركة الوطنية المصرية » — ١٩٥٧
- ٣ - دكتور أمين مصطفى عفيفي عبد الله : « تاريخ مصر الاقتصادي والمالي الحديث » — ١٩٥٣
- ٤ - دكتور الأب هنري عيروط اليسوعي : « الفلاحون » — ١٩٥٠
- ٥ - سيد مرعي : « الإصلاح الزراعي في مصر » — ١٩٥٧
- ٦ - دكتور يوسف نحاس : « القطن في خمسين عاما » — ١٩٥٤
- ٧ - دكتور راشد البراوي ومحمد حمزه عليش : « التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث » — ١٩٤٩
- ٨ - دكتور راشد البراوي : « حقيقة الانقلاب الأخير » — ١٩٥٣
- ٩ - دكتور راشد البراوي : « الفلسفة الاقتصادية لثورة » — ١٩٥٥
- ١٠ - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي : « المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الريفية الكبرى في مصر » — ١٩٥٢
- ١١ - سيد قطب : « حركة الإسلام والرأسمالية » — ١٩٥١
- ١٢ - دكتور عبد الرازق محمد حسن : « أزمة الاقتصاد » — ١٩٥٣
- ١٣ - عبد الرحمن الرافعي : « تاريخ الحركة القومية » — ١٩٤٨
- ١٤ - عبد الرحمن الرافعي : « محمد فريد » — ١٩٤٨
- ١٥ - عبد الرحمن الرافعي : « عصر إسماعيل » — ١٩٤٨
- ١٦ - عبد الرحمن الرافعي : « ثورة ١٩١٩ » — ١٩٤٦
- ١٧ - عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثورة المصرية » — ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥١

- ١٨ - « البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ - ١٩٤٨ »
- ١٩ - البنك الأهلي المصري : « النشرة الاقتصادية » من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٧
- ٢٠ - اتحاد الصناعات المصرية : « التقرير السنوي » من سنة ١٩٥٠ / ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦
- ٢١ - المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي : « تقرير ١٩٥٥ »
- ٢٢ - البنك الأهلي : « الإصلاح الزراعي في إيطاليا » - محاضرة ألقاها السنيور جوزيبي ميديتشي في فبراير ١٩٥٥ بجمعية الاقتصاد والتشريع .
- ٢٣ - محمد أمين حسونه : « كفاح الشعب » - المجلد الأول - ١٩٥٥
- ٢٤ - محاضرات في حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية المعقودة في بيروت سنة ١٩٥٠
- ٢٥ - الإحصاء السنوي للجيب الذي تصدره وزارة المالية

موضوعات هذا البحث

صفحة	
٥	المسألة الزراعية والفلاحون
٢٥	الإقطاعية والرأسمالية والاشتراكية
٥١	مصر الإقطاعية
٧٠	من الإقطاعية إلى الرأسمالية
٩٣	الزراعة الرأسمالية في مصر
١١٥	القوى الاجتماعية في الريف
١٢٥	الصراع حول الأرض
١٣٩	الإصلاح الزراعي
١٦٣	نصوص القوانين الخاصة بالإصلاح الزراعي
٢٥٨	مراجع البحث

كتب للمؤلف

- ١ - تأميم القناة
دراسة وطنية بمناسبة تأميم شركة القناة
(أغسطس ١٩٥٦)
- ٢ - ثورة مصر القومية
دراسة علمية للحركة القومية في مصر
منذ ثورة ١٩١٩ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢
(يناير ١٩٥٧)
- ٣ - قناة السويس
ملكية وطنية للشعب المصري
ترجمة لدراسة عن تأميم شركة القناة
للكاتبة السوفيتية جالينا نيكتينا
(مارس ١٩٥٧)
- ٤ - الاستقلال
والطريق إلى الاشتراكية
ترجمة لدراسة علمية عن الحركات القومية
في المرحلة الحاضرة من تاريخ العالم ،
للعالم البولوني جوليان هوخفيلد
(نوفمبر ١٩٥٧)
- ٥ - قصة ستة جنود
ترجمة لقصة كتبها عمانوئيل كازا كفيتش
الكاتب التشويقي
(مارس ١٩٥٨)

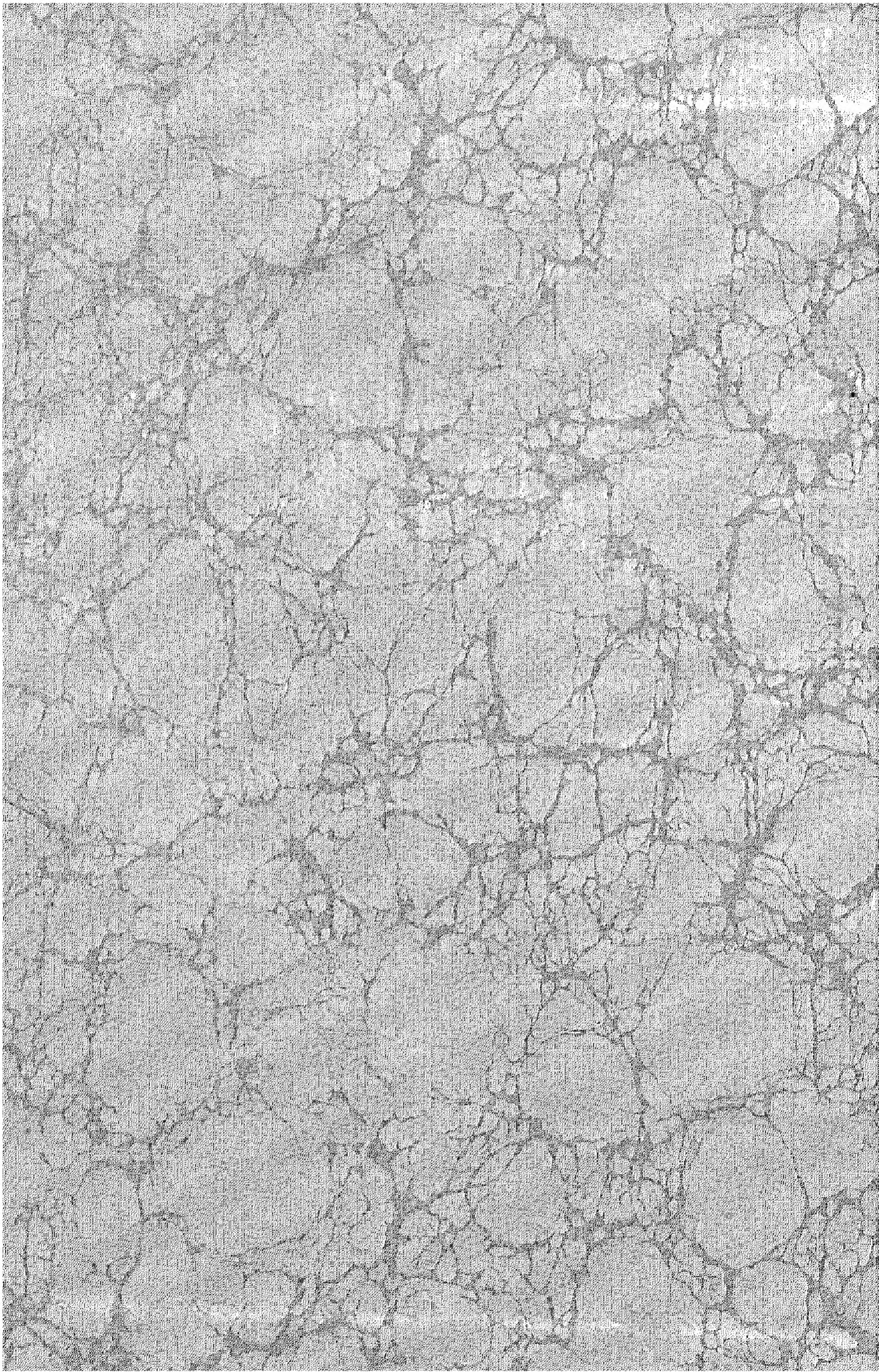
يرحب المؤلف بجميع الآراء ، ويدعو المهتمين بالمسألة الزراعية
في مصر ، إلى مناقشة هذه الدراسة رغبة في استكمال جميع عناصرها .

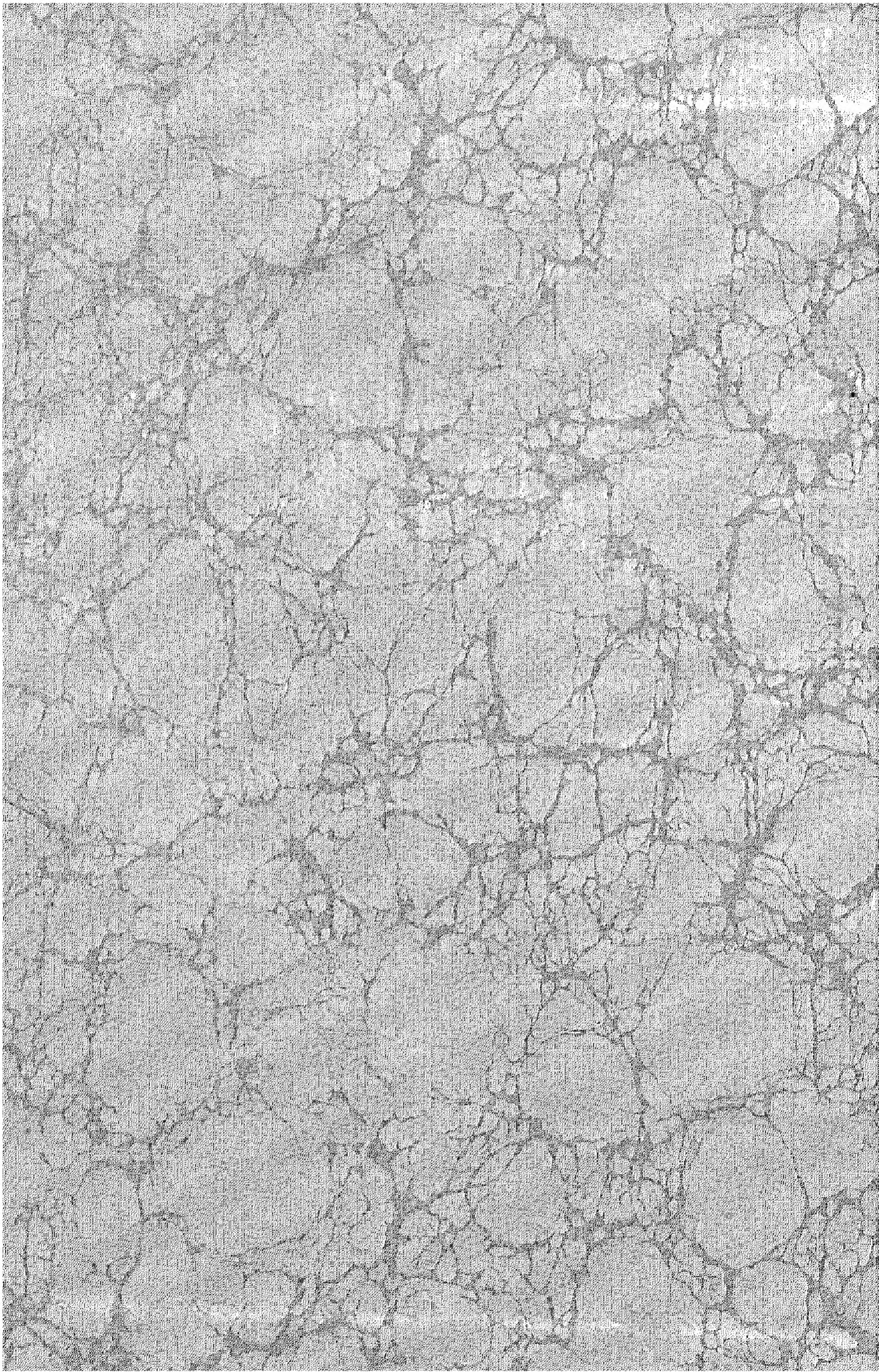
توسل الآراء إلى :

أبراهيم عامر

جريدة « الجمهورية »

شارع جلال — القاهرة







Bibliotheca Alexandrina



0572374